مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــــد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — **أحمـــد البرصـــان**

أحمد سعيد نـوفل — **عبد الفتاح الرشدان**

علـي محـافظـــة — **محمـد أبـو حمـــور**

محمـــــد الموســـى

السنة ١٤ **العدد (٥٤)** **شتاء ٢٠١٠/٢٠١١**

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – شتاء ٢٠١٠/٢٠١١

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٩١٦/٢٠١٠/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د.سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابـي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د.محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقـــال الافتتاحـــي	
قراءة في المشهد السوداني في ضوء الاستفتاء على مصير الجنوب **التحرير**	٧
البحوث والدراسات	
فوز الجمهوريين في انتخابات الكونجرس واستراتيجيات الرئيس أوباما: - المحور الاقتصادي **خالد أمين عبدالله**	١٣
- المحور السياسي **صبري سُميرة**	٢٧
استراتيجية حلف الناتو حتى عام ٢٠٢٠ وانعكاساتها على الشرق الأوسط **أمين حطيط**	٤٩
تحليل استراتيجي	
المصالحة الفلسطينية: التحديات وآفاق المستقبل **يوسف رزقة**	٧٣
المقالات والتقارير	
اتجاهات التنمية الاجتماعية والبشرية في الأردن **مركز دراسات الشرق الأوسط**	٩٣
أثر زيادة العرض النقدي للدولار على الاقتصاد العالمي **مروان الزعبي**	٩٩
جولة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ٢٠١٠-٢٠١١.. السيناريوهات المحتملة **مركز دراسات الشرق الأوسط**	١١١
الحرب الإسرائيلية على الرموز والشعائر الإسلامية **غسان دوعر**	١١٧

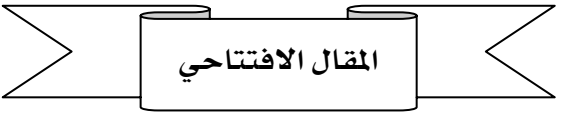

قراءة في المشهد السوداني في ضوء الاستفتاء على مصير الجنوب*

التحرير

تتكشف المقارنة بين خريطة العالم السياسية في مطلع القرن العشرين وخريطته في مطلع القرن الحادي والعشرين عن فرق واضح بينهما؛ ففي مطلع القرن الماضي حلت حوالي مائتي دولة ووحدة سياسية محل عدد قليل من الإمبراطوريات الشاسعة التي كانت تتقاسم معظم أرجاء العالم، وهذا التفتت حصل على دفعات أو موجات إثر الحربين العالميتين، وثم إثر نجاح حركات التحرر في العالم العربي وأفريقيا وبلاد الكاريبي والمحيط الهادئ في الانفكاك عن السيطرة الاستعمارية، وأسفرت آخر هذه الموجات عن تفكك الكتلة السوفييتية مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وظهور نحو عشرين دولة جديدة شرق أوروبا وآسيا الوسطى.

يقدم التحليل السياسي عدداً من الأسباب بين يدي تفسير هذه الظاهرة: **أولها** ثمرة التطور السياسي الطبيعي؛ إذ يبلور التاريخ تدريجياً هويات جماعية لا تلبث أن تتحرر وتنشئ دولاً مستقلة، بينما يردها **الثاني** إلى «أنانية» بعض الجماعات، ورفضها اقتسام الثروات مع غيرها، ويشدد **الثالث** على دور القوى الاقتصادية العالمية في تقاسم الموارد، وتيسير الطرق إلى بلوغها من خلال تشجيعها على قيام أبنية سياسية تؤدي هذه الوظيفة.

ويرى بعض المراقبين في تفتت العالم إلى دول وكيانات سياسية تأكيداً على ترسيخ الفرق بين بلدان غنية تتمتع بهوية متماسكة تحكم العالم وتستغل مقدراته، وبين أخرى لا تملك من الدولة إلاّ ظاهرها وصورتها الخاوية؛ فهي لا تملك جيشاً فعلياً، ولا قوة اقتصادية ومالية، فضلاً عن إدارة فاعلة.

* احتوى هذا المقال أفكاراً وآراء من مصادر عدة صاغها التحرير بأسلوبه وعدّل عليها وأضاف، وهو ما اقتضى التنويه.

وفي هـذا السـياق لا يبـدو المشـهد في جنـوب السـودان شـاذاً في ضـوء النزاعـات الانفصالية والاستقلالية القوية التي تشهدها أفريقيا في دول متعددة علـى امتـداد القـارة، منها: نيجيريا وأنغولا وزيمبابوي وإثيوبيا وجنـوب أفريقيـا؛ وقـد يعـزى ذلـك إلى البنـى الاجتماعية – الاثنية الغالبة على بلدان أفريقيا الحالية، غداة الاستعمار، وهو ما قد يؤدي في هذه الدول إلى الانفجار.

تأسست خريطة السودان الحديث الجغرافية تحت الحكم المصري نتيجـة الكشـوفات الجغرافية زمن إسماعيل باشا (ت ١٨٢٢)، غير أن الحكومات السودانية المتعاقبة لم تعمل بشكل جدي على تحويل الجغرافيـا إلى حقـائق سياسـية علـى الأرض، وكانـت بريطانيـا طوال فترة احتلالها للسودان (١٨٩٨- ١٩٥٦) قد فصلت جنوب السـودان عـن شمالـه من خلال إدارة عسـكرية مسـتقلة كـان مركزهـا في مدينـة جوبـا، وتعزيـزاً لهـذا الفصـل أصدرت في عام ١٩٢٢ قانون «المناطق المقفلة» الذي حظر على الشماليين دخول الجنوب إلا بإذن خاص، وفى ظل هذا الحظـر طُلـب مـن المسـلمين في الجنـوب تغـيير أسمـائهم وطريقة لباسهم وإلا تعرضوا للجلد، كما أطلقت يد البعثات التبشيرية لتحويـل الـوثنيين إلى الكاثوليكية مـن خـلال المـدارس الـتي أنشـئت في الجنـوب خصيصـاً لهـذا الغـرض، وغرست هذه التغذية المبكـرة بـوادر الحساسـية بـين الجنـوبيين والشـماليين، وكانـت لهـا أصداؤها في تمرد الجنوبيين في أحد معسكرات الجيش عام ١٩٥٥، قبل أربعـة أشـهر مـن إعلان الاستقلال في السنة التالية.

وفي إطار الحديث عن الدور الخارجي في انفصال جنوب السودان يُشار إلى أن قـادة الحركة الصهيونية أدركوا منذ وقت مبكر أن الأقليات في العالم العربي تمثل حليفاً طبيعيـاً لإسرائيل، وينبغي التخطيط لمد جسور التواصل معها، ومن هنـا تواصـلت إسـرائيل مـع الأكراد في العراق، ومع سكان جنوب السودان، ومع الموارنة في لبنان، وغيرهم. وتندرج هذه السياسة في المنظور الإسرائيلي في إطار أن خريطة المنطقة هي بقعة من الأرض تضـم مجموعة أقليات لا يوجد تاريخ يجمعها، ومن ثم، فإن التاريخ الحقيقي يُصبح هـو تـاريخ

كل أقلية على حدة، والغاية من ذلك تحقيق هدفين أساسيين: **أولهما**- رفض مفهوم القومية العربية والدعوة إلى الوحدة العربية، **وثانيهما**- تبرير شرعية الوجود الإسرائيلي في المنطقة؛ إذ يغدو لكل أقلية كيانها الخاص بها، ومن هذه الزاوية تكتسب إسرائيل شرعيتها، حيث تصبح إحدى الدول القومية في المنطقة.

وعلى الرغم من سعي المستعمر البريطاني والدور الإسرائيلي في فصل الجنوب السوداني عن شماله، كان يفترض بالدولة السودانية بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ أن تعمل على توحيد أجزاء الوطن، التي تتمايز اثنياً ودينياً، من خلال التنمية والتعليم وتعزيز مفهوم المواطنة على الأرض؛ غير أن هذا لم يحدث، وعملت حكومات الاستقلال الوطنية على تعميق الانقسام أكثر، ومن هنا فإن الحكومة السودانية الحالية لا تتحمل وحدها مسؤولية انفصال الجنوب، وإنما هو مسؤولية الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال وحتى اليوم، وقد لا نتعسف في إصدار الأحكام إن قلنا إن الحكومة السودانية الحالية لم يكن بإمكانها في ضوء ما ورثته من «تركة جنوبية» ثقيلة من الحكومات السابقة، وفي ضوء استمرار الحرب الأهلية في الجنوب أن تمنع انفصال الجنوب.

ويشار في هذا السياق إلى أن حركة التمرد الجنوبية قد بدأت في عام ١٩٥٥، كما ذُكر سابقاً، وهو ما يعنى أن التمرد حين انطلق لم يكن له علاقة بفكرة تطبيق الشريعة التي دعت إليها حكومة جعفر النميري عام ١٩٨٣ أو حكومة الإنقاذ عام ١٩٨٩.

أما عند الحديث عن الدور الأمريكي في انفصال السودان، فيلاحظ أن خطاب الدبلوماسية الأمريكية لا يربط، ولا يرغب أن يربط، بين التحول الجاري في السودان وبين محيطه العربي إلى الشمال (مصر والمشرق) وإلى الشرق (الخليج)، لأن الربط يؤدي إلى إثارة هواجس واعتراضات لا تخدم التوجه الأمريكي، حيث إن ما يحدث في السودان منذ فترة ولا سيما في الأشهر الأخيرة، يكشف عن أن واشنطن تدير، تماماً وبتصميم، عملية تقسيم السودان.

وكان لافتاً في مقال للرئيس باراك أوباما نشرته جريدة الشرق الأوسط (في عددها

يوم ١٠-١-٢٠١١) إثر انطلاق عملية الاستفتاء على مصير جنوب السودان تخصيصه جزءاً كبيراً من هذا المقال للحديث عن دارفور، وتأكيده على استحالة تحقيق سلام دائم في السودان بمعزل عن سلام دائم في دارفور، وهو ما ينذر بوجود أجندة أمريكية لمزيد من التقسيم للسودان على شاكلة ما رعته الولايات المتحدة وسعت إليه في الجنوب.

ومع إدارة واشنطن المباشرة لعملية تقسيم السودان، والتي تُعد أحد أبرز الخرائط السياسية التي وضعتها الدبلوماسية البريطانية في عملية طويلة بين القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، كما سبقت الإشارة، يكون الأمريكيون قد بدؤوا للمرة الأولى في تاريخهم في المنطقة العربية وفي أفريقيا بتغيير جوهري في الخرائط السياسية البريطانية.

يقع جنوب السودان على الحدود مع شمال غربي أوغندا والكونغو ودارفور، وهو مرشح في المستقبل لأن يكون إقليماً مضطرباً على نحو أو آخر لناحية محدودية الموارد البشرية في الإقليم والصراعات القبلية الكامنة فيه؛ فضلاً عمّا يمكن أن تدفع باتجاهه المشاكل العالقة بين دولتي الشمال والجنوب من تعزيز لاحتمالية نشوب الحرب بينهما، خاصةً فيما يتعلق بإعادة توزيع حصة الشمال والجنوب من مياه نهر النيل ومنطقة أبيي المتنازع عليها.

ويتبادر إلى الذهن هنا سؤال مهم: هل يمكن لانفصال الجنوب أن يكون حلاً لمشاكل السودان؟ أم إن هذا البلد العربي مقبل على حرب أهلية بين الشمال والجنوب على خلفية المشاكل العالقة في أعقاب الانفصال، أو ربما حروب أهلية قد تشتد، كما هو الحال في دارفور، أو قد تندلع في أقاليم أخرى داخل السودان في المستقبل لتمهد الطريق نحو نحت مصطلح «السودنة» ليعبر عن حالة الانقسام في عالمنا العربي إضافةً إلى «اللبننة» و«الصوملة» و«العرقنة» كما يطالعنا الفضاء الإعلامي العربي.

البحوث والدراسات

فوز الجمهوريين في انتخابات الكونغرس واستراتيجيات أوباما
- المحور الاقتصادي-

د. خالد أمين عبدالله*

تمهيد

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية يوم الثلاثاء ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٠ انتخابات التجديد النصفي التي اختار فيها الناخبون الأمريكيون جميع أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٤٣٥ عضواً، و٣٧ عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى انتخاب المجالس التشريعية لعدد من الولايات، إلى جانب اختيار الأشخاص الذين سيشغلون المناصب على مستوى الولايات، بما فيها مناصب القضاء، إذ يختار الناخبون القضاة في عدد من الولايات الأمريكية.

وتجري انتخابات التجديد النصفي بعد عامين على الانتخابات التي يجري فيها اختيار رئيس البلاد، وذلك لأعضاء مجلس النواب كافة، وثلث أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم ١٠٠ نائب، والكثير من حكومات الولايات، ومن المعلوم أنّ مجلس الشيوخ يضم عضوين يمثلان كل ولاية لمدة ست سنوات، أما مجلس النواب فيختلف تمثيل الولايات فيه باختلاف عدد سكان كل ولاية، وعلى أعضائه أن يكونوا أكثر تأثراً من مجلس الشيوخ بمتطلبات الناخبين، لذلك يجري انتخابهم كل عامين.

ويرى الخبراء أن فترة العامين- منذ آخر انتخابات للكونغرس عام ٢٠٠٨- قد تكون كافية لتغيير آراء الناخبين ومواقفهم؛ فالانتصارات الساحقة التي حققها الحزب الديمقراطي في انتخابات ٢٠٠٨ منحت الديمقراطيين الأغلبية المطلقة في الكونغرس، بمجلسيه: النواب، والشيوخ، بالإضافة إلى تولي مرشح الحزب باراك أوباما منصب الرئيس، مما يعني أن السلطة التنفيذية أيضاً قد صارت ترفع صورة الحمار، وهو شعار الحزب الديمقراطي[1]. وقد سمحت تلك المكاسب لأوباما وإدارته أن يمرّروا قرارات

* وزير التخطيط الأردني الأسبق وعميد كلية العلوم المالية والمصرفية- جامعة العلوم المالية والمصرفية حالياً.

قوانين ضخمة على شاكلة قانون الرعاية الصحية الذي استفاد منه ما يقرب من ٣٠ مليون أمريكي كانوا بلا تأمين صحي، وقانون حزمة الإصلاحات الاقتصادية الذي أنفقت الحكومة بموجبه ما يقرب من ٧٨٧ مليار دولار لإنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي كان يعاني من الركود الذي كان أحد الأسباب الرئيسة وراء هزيمة الجمهوريين في انتخابات ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، لكن يبدو أن إصلاحات أوباما والحزب الديمقراطي لم تؤتِ ثمارها؛ فمعدلات البطالة تجاوزت الـ ٩ ٪، مما أدى إلى تراجع شعبية أوباما إلى أدنى مستوياتها.

ويرى الخبراء أن الأوضاع الاقتصادية المتعثرة كان لها مردود على الانتخابات النصفية هذه، مما أفقد الديمقراطيين الأغلبية المطلقة في الكونغرس، أماّ بالنسبة لمجلس الشيوخ فقد ظل يحتفظ بأغلبية ديمقراطية.

ولا ننسى أنّ كلا الفريقين يتهم الآخر بالمسؤولية عن الظروف الاقتصادية المتدهورة وتراجع الإنتاج الأمريكي، فأغلب المنتجات المطروحة في الأسواق الأمريكية منتجة في بلدان أخرى، وبخاصة البلدان الآسيوية والصين، فالديمقراطيون يرجعون الأمر إلى التحالف بين الجمهوريين والشركات الكبرى التي نقلت أغلب مصانعها إلى خارج البلاد لتحقيق المزيد من الأرباح، والجمهوريون بدورهم يشيرون إلى سياسات الديمقراطيين الضريبية التي وضعت الكثير من الأعباء على عاتق الشركات، مما اضطر الأخيرة إلى الانتقال إلى بلدان أخرى.

وقد اكتسح الجمهوريون مجلس النواب (الكونغرس) في الانتخابات النصفية، وبذلك أصبح المجلس تحت سيطرتهم، مما يقطع الطريق على القطار المتسارع للحزب الديمقراطي وإدارة الرئيس باراك أوباما، فقد فاز الجمهوريون بـ ٢٣٩ مقعداً، وهو عدد يفوق الـ ٢١٠ مقاعد التي يحتاجون إليها لإحكام سيطرتهم على هذا المجلس وقراراته.

والخبر السّار الآخر بالنسبة للحزب الجمهوري هو التطويق الآخر للحزب الديمقراطي، بترشيح رون بول Ron Paul ليكون الرئيس الجديد للجنّة الفرعية للخدمات المالية المنبثقة عن الكونغرس، الخاصة بالسياسة النقدية المحلية والتكنولوجيا،

وسلطات هذه اللجنة تشمل السياسة النقدية المحلية، والوكالات التي تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على السياسة النقدية المحلية، ومؤسسات الإقراض التنموي متعددة الأطراف Multilateral Development Lending Institutions، كالبنك الدولي World Bank، وعمليات العملة المعدنية والورقية لمجلس سكّ(ضرب) العملة Bureau of the Mint، ومجلس النقش والطباعة Bureau of Engraving and Printing، والتجارة العالمية والتمويل، بما في ذلك جميع القضايا الخاصة بصندوق النقد الدولي International Monetary Fund، وبنك الاستيراد والتصدير Export Import Bank، وهذا أمر طبيعي حيث أنّ رون بول هو العضو الأقدم في هذه اللجنة الفرعية، وهو شخص متحرّر ولكنّه متشدّد في ما يخص السياسة النقدية، وهو يدعو إلى التخلص من بنك الاحتياط الفيدرالي Federal Reserve Bank، أو ما يعرف لدى بعض الدول بالبنك المركزي، والعودة إلى قاعدة الذهب Gold Standard، وهي فكرة تلاقي قبولاً من حركة «حفلة الشاي Tea Party»، وهي ليست فكرة ناشئة من فراغ، ولكنها موقف مدروس جيداً يستند إلى فكر اقتصادي متين باتجاه ضبط التضخم، وكبح جماح الدورات المتلاحقة من الانتعاش فالركود التي ظلت أمريكا تواجهها لعقود خلت، وبالطبع لن نرى خلاصاً سريعاً من بنك الاحتياط الفيدرالي، ولكن رون بول مقارع عنيد[٢].

ورغم كل ما سبق، يرى الكثيرون أنّ نجاح الجمهوريين مستقبلاً يعتمد على فشل الديمقراطيين في إحراز تحسّن في الاقتصاد؛ فإذا ما تحّسن الاقتصاد يكون النجاح حليف الديمقراطيين، وتظل عجلتهم سائرة في طريقها، ولكن المؤشرات لا تدلّ على ذلك بدليل أن الناخب الأمريكي قد قال قولته، وأدلى بصوته الذي يعبّر عن مدى الإحباط الذي أصابه، وفي الجانب الآخر نجد الكثيرين يشكّون في قدرة الجمهوريين على إنجاز أي شيء ذي معنى في الجانب الاقتصادي[٣].

إنّ التاريخ الاقتصادي السيئ للجمهوريين لا ينبئ بالخير إذا لم يغيّروا من طرائقهم القديمة في المعالجات الاقتصادية المرتكزة إلى تحاشي- أو تجنب- المحفزات في السياسة النقدية والسياسة المالية، واقتراح خفض الإنفاق في جميع البنود دون تمييز، وبعض

الجوانب الأسوأ للتشريعات الأحدث، وعندها يمكن للاقتصاد أن يحقّق بعض التحسّن.

هذا ويرى جفري نيكولز Geffrey Nichols المستشار الاقتصادي لشركة روزلاند كابيتال Rosland Capital أنّ الذهب يزدهر في ظل عدم التأكد الاقتصادي والسياسي، ولدينا الكثير من هذا بفوز الجمهوريين، وقيام بنك الاحتياط الفدرالي بتقديم جرعة كبيرة نقدية للاقتصاد دفعت بأسعار الذهب إلى مستويات قياسية، ويرى أن أونصة الذهب في الأجل الطويل ستلامس هامش ٢٠٠٠ دولار أمريكي، ثم ٣٠٠٠ دولار أمريكي، وربما أعلى من ذلك خلال السنوات القليلة القادمة، ومن المؤكد أن الانتخابات الأخيرة للكونغرس، وتصريحات بنك الاحتياط الفيدرالي، تعزز التوقعات المتصاعدة للذهب، أخذاً في الاعتبار استمرار حالة الركود الاقتصادي العالمي، واستمرار حرب العملات القائمة بين الدولار والعملات الأخرى، وبخاصة العملة الصينية (اليوان).

كما يرى أنّ السياسة الاقتصادية ستتعثر في مبنى الكونغرس الأمريكي Capitol Hill، فبعد سيطرة الجمهوريين بأغلبية ساحقة على الكونغرس، ستكون هناك خطب عصماء كثيرة من قيادات الكونغرس وإدارة أوباما حول «العمل سويّة» لحلّ معضلات أمريكا الاقتصادية، ولكن في النهاية فإن الفروق الفلسفية التي لا يمكن رأب صدعها حول دور الحكومة تشير إلى أن سفينة الحكم ستظل بدون قبطان يدير دفتها بإحكام- على الأقل بخصوص السياسة المالية- حتى الانتخابات النصفية المقبلة بعد عامين من الآن[٤].

وسوف لن تواجه الأغلبية من الحزب الجمهوري في الكونغرس إدارةً ليبرالية (الحزب الديمقراطي) فقط، ولكن يمكن أن يكون هناك صراع عنيد للسيطرة داخل الحزب الجمهوري نفسه، وذلك ما بين الجناح الأقوى حالياً من المحافظين من جهة، والمعتدلين من جهة أخرى، وكذلك داخل المحافظين أنفسهم ما بين التقليديين وغير التقليديين الممثلين في حركة «حفلة الشاي»، وهم القادمون الجدد للحزب الجمهوري.

إنّ مثل هذه الصراعات بين الديمقراطيين من جهة، والجمهوريين من جهة أخرى، وداخل الحزب الجمهوري نفسه- كما سبق وأسلفنا- سيؤدي إلى حكومة غير فاعلة،

وغير قادرة على التعامل بكفاءة مع المشاكل الاقتصادية التي تواجه الولايات المتحدة.

السياسة المالية

إنّ واحداً من أكبر محددات مؤشرات السياسة المالية Fiscal Indicators المستقبلية، سيكون القرار الذي يتخذ بتمديد التخفيضات الضريبية أو إلغائها، تلك التي جاءت أيام جورج بوش، والتي تستمر حتى نهاية العام الحالي ٢٠١٠، أو ربما القبول بحل توافقي يقضي بتجديد العمل بهذه التخفيضات عاماً أو عامين لجميع المواطنين باستثناء النسبة الضئيلة من الأثرياء من دافعي الضرائب.

ويرى آخرون أنّ التخلص من التخفيضات الضريبية التي جاءت أيام جورج بوش هي الدواء الناجع لضبط عجز الموازنة الفدرالية الضخم ومتطلبات الاقتراض، بل هي الخطوة الأولى نحو استعادة الثقة بالدولار الأمريكي في الداخل والخارج، ولكن الكبح المالي في هذا المنعطف يمكن- وببساطة- أن تكون له عواقب عكسية تتمثل في عكس، أو إبطاء الانتعاش الاقتصادي المأمول.

وعلى أي حال، فإنّ أياً من المسارين: زيادة الضرائب بدرجة تكفي لتخفيض العجز في الموازنة بسرعة، وبنسبة كبيرة، أو تخفيض الضرائب بدرجة تكفي لتحفيز الاقتصاد المتأرجح، لا يبدو ممكناً من ناحية سياسية؛ بسبب عمق الانقسامات التي تسود واشنطن العاصمة.

أمّا كيف ستتم معالجة هذا الإشكال مثار الجدل في السياسة المالية، وأثره في الأمد البعيد على صحة الاقتصاد الأمريكي، فإنّ من المؤكد أنه سيكون لهذه المعالجة تأثيرات كبرى على الذهب والأسواق المالية العالمية، ليس في الأشهر القليلة القادمة، وإنّما لسنوات طويلة قادمة.

وثمة قضية أخرى من قضايا السياسة المالية سوف تستحوذ على الاهتمام في الكونغرس وفي الصحافة المالية، تكمن في إعسار الكثير من المؤسسات على مستوى الولايات والحكومة الفدرالية عبر الولايات المتحدة برمّتها، ومع وجود الأغلبية الجديدة،

الأكثر محافظة في الكونغرس، فإن الخلاص المأمول الآتي من واشنطن قد لا يأتي بالّمرة.

إن العديد من الولايات التي تواجه عجزاً في موازناتها (بما في ذلك ولاية كاليفورنيا، وتكساس، ونيويورك، وميتشغان، وغيرها) عليها أن توازن هذه الموازنات، مما يعني شدّاً أكبر للأحزمة على البطون، وتقليصاً في الخدمات، واستغناءً عن الموظفين الحكوميين بأعداد كبيرة (ومنهم المعلمون، والشرطة، ورجال الإطفاء أو مكافحة الحرائق، وموظفو المكاتب العاديون، وغيرهم)، بالإضافة إلى فرض ضرائب محلية أعلى، وهي في مجملها تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني.

بنك الاحتياط الفيدرالي

بإدارة يرأسها باراك أوباما، وبمجلس نواب أكثر محافظة، فإن من المحتمل، بالضرورة، أن يكون بنك الاحتياط الفيدرالي الجهة الوحيدة القادرة على العمل بقوة في مجابهة الأداء الاقتصادي شبه الركودي، وكلّ الذي يستطيع بنك الاحتياط الفيدرالي فعله هو طباعة المزيد من النقود، أو ما يسمىّ بلغة الاقتصاد «التيسير الكميّ quantitative easing» ويقوم الاحتياط الفيدرالي بهذه الحيلة السحرية عن طريق شراء الأوراق المالية، وهي عادةً أذونات الخزينة وسنداتها.

ويعتمد هذا على قرارات لجنة عمليات السوق المفتوحة الفيدرالية Federal Open Market Committee (FOMC) وهي اللجنة المسؤولة عن رسم سياسات بنك الاحتياط الفيدرالي.

وفي أوّل اجتماع لهذه اللجنة بعد الانتخابات، أعلن بنك الاحتياط الفيدرالي عن نيته في شراء ما قيمته ٦٠٠ بليون دولار أمريكي من أوراق الخزينة على مدى ربعي السنة القادمين، وترك الباب مفتوحاً لتعديل هذا الطرح- زيادة أو نقصاً- وفق ما تنّم عنه المؤشرات الاقتصادية.

ويمكن أن يكون بن برنانكي Ben Bernanke، رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياط الفيدرالي، قد أحسن صنعاً بتبنّي محفزات ماليةً جريئةً كما أسلفنا، وبالرغم من ذلك،

وفي غياب مزيد من الإجراءات المحفزة، سيتردّى الاقتصاد أكثر، وسيتباطأ خلق وظائف جديدة، أو يتوقف، وبالتأكيد سيزداد معدّل البطالة.

وحتى مع الالتزام بهذه المحفزات الجديدة، يرى بعض الاقتصاديين أنّ الظروف شبه الركودية المتزامنة مع معدلات بطالة مرتفعة سوف تستمر لبضع سنوات قادمة، وأنّ طباعة المزيد من النقود «التيسير الكمّي» من جانب البنك المركزي يمكن أن يرفع المبلغ التراكمي للمحفزات المالية لبنك الاحتياط الفيدرالي إلى تريليونين أو ٣ ترليونات من الدولارات.

تبعات التضخم(٥)

إنّ طباعة المزيد من النقود سيثير مخاوف دعاة الاستقرار النقدي، وبالتأكيد لن يلاقي الاستحسان والترحيب من الدائنين بالدولار الأمريكي، ولكن يمكن أن يكون التضخم الأمر الوحيد الذي يعيد الاقتصاد الأمريكي لحالة التوازن Equilibrium عن طريق تخفيض الدين بالأرقام الحقيقية Real Terms، وتخفيض عبء ذلك على الاقتصاد، حيث ينشط الاقتصاد بالأرقام الاسمية Nominal Terms ويعكس، ليس فقط نموّاً حقيقياً، وإنّما تضخماً أيضاً، وإذا ما ارتفعت الأجور مع الأسعار، يمكن أن تكون بضع سنوات من التضخم مقبولة سياسياً.

الأسواق المالية(٦)

ويمكن للانتخابات النصفية التي أنهت سيطرة الديمقراطيين على مجلس النواب الأمريكي أن تعطي الأسواق المالية الاستدامة الصعودية التي بدأت في آذار(مارس) ٢٠٠٩ في أوج الأزمة المالية.

وستستمر الأسهم الأمريكية في حركتها الصعودية، إذ من المحتمل أن يوقف الجمهوريون الفائزون خطط الديمقراطيين الهادفة إلى رفع الضرائب، وفرض قيود أكثر صرامة على مؤسسات الأعمال استناداً إلى رجال المال والأعمال الذين تمت مقابلتهم قبل الانتخابات.

إنّ القضية المهمة للمستثمرين في الأجل القصير هي التخفيضات الضريبية أيام جورج بوش الابن كما يقول روبرت دول Robert Doll، الاستراتيجي الرئيس في شركة بلاك روك .Black Rock Inc في نيويورك، وهي كبرى الشركات العالمية لإدارة المحافظ الاستثمارية، حيث بلغ مجموع موجودات عملائها ٣,٤٥ تريليون دولار.

إنّ الأغلبية الجمهورية في الكونغرس يمكن أن ترغم الرئيس باراك أوباما على التراجع عن جهوده الرامية إلى إنهاء التخفيضات الضريبية التي تم تشريعها خلال فترة رئاسة جورج بوش الابن، وأن ترفع نسب الاقتطاع الضريبي على توزيعات الأرباح والمكاسب الرأسمالية، ومثل هذا الأمر سوف يزيد من درجة التفاؤل لدى المستثمرين ومديري الشركات التنفيذيين، ممّا يقود إلى التحسّن في الأسواق المالية والاقتصاد، وذلك وفقاً لما أورده باركليز بنك في نيويورك، حيث صّرح باري ناب Barry Knapp في التقرير الصادر عن باركليز بنك في ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠ بالآتي: «من زاوية الاقتصاد الكلّي، لا نستطيع أن نتذكّر وقتاً نظرنا فيه إلى نتائج الانتخابات بأنها ستكون بهذه الأهمية لتأثيرها المحتمل في دنيا المال والأعمال».

ووفقاً لتصريحات دول وتيموثي فلانري Doll & Timothy Flannery من شركة كوبيا المساهمة المحدودة Copia Capital LLC، فإنّ المستثمرين ستزداد شهيتهم للعمل، إذ إنّ الصناعات الخدمية المالية، والطاقة، والرعاية الصحية لن تنوء تحت أعباء قوانين أشدّ مما هي عليه حالياً بحيث تقللّ من ربحيتها.

التوفيق في الأفق(٧)

وبينما كانت خطط الكونغرس السابق تتضمن تمديد التخفيضات الضريبية التي جاءت أيام جورج بوش الابن، والتي من المفترض أن تنتهي في ٣١ ديسمبر من هذا العام ٢٠١٠، فإنّ انتصار الجمهوريين سيؤثر حتماً على النتيجة. وهنا يصرّح عضو مجلس الشيوخ آمي كلوبوتشر Amy Klobuchar، وهو الديمقراطي من مينسوتا، بأنّ الديمقراطيين من المتوقع أن يصلوا مع الجمهوريين إلى حلّ توافقي يقوم على تمديد العمل

بالتخفيضات لعام قادم أو عامين، أو وقف العمل بالتخفيض للأسر التي يصل دخلها إلى أكثر من مليون دولاراً سنوياً.

لقد اقترحت الإدارة إنهاء العمل بهذه التخفيضات الضريبية التي تم سنّها عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٣ للأسر التي يزيد دخلها عن ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي، ويؤكد الجمهوريون بأنّ أية زيادة في الضرائب ستقود إلى عرقلة الاستثمارات الجديدة وخلق الوظائف، ويدفع الديمقراطيون باتجاه زيادة نسبة الـ ١٥ ٪، وهو معدل الضريبية على الأرباح الموزعة، ومعظم المكاسب الرأسمالية.

ويقول دول Black Rock's Doll إنه إذا ما تم تمديد العمل بالتخفيضات الضريبية، فإننا نرحّل عدم التأكد من الأول من يناير ٢٠١١ إلى الأول من يناير ٢٠١٢، وسيكون لذلك بعض المنافع في الأمد القصير على الأقلّ.

مستقبل الأرباح الموزعة(٨)

ويقول Doll كذلك: «إنّ عدم المساس بالمكاسب الرأسمالية، وإبقاء الضريبة عليها دون تغيير، سيدفع بالشركات التي تتوفر لديها النقدية أن ترفع من نسب الأرباح الموزعة بدلاً من شراء أسهم خزينة، مما يجعل الرهان على قيام الشركات بتوزيع الأرباح على شكل أسهم رهاناً رابحاً».

أمّا دونسان رتشاردسون Duncan W. Richardson مسؤول الاستثمار في الأسهم (أدوات حقوق الملكية) في شركة إيتون فانس Eaton Vance Corp. ومقرّها بوسطن فيؤكد على أنّ التخفيضات الضريبية ستكون ذات أثر إيجابي في الأمد القصير فقط.

«كمستثمر عليك الاعتراف بأنّ هذا سيكون ترتيباً لعام واحد فقط» يقول رتشاردسون Richardson: «وعليك الاستعداد لضرائب أعلى بغض النظر عن نتيجة الانتخابات»، «وإنّ مديونية الولايات المتحدة الآخذة في الازدياد وكذلك العجز في

البرامج الفيدرالية كالضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، تجعل من الضرائب المرتفعة أمراً حتمياً»، كرّر رتشاردسون الذي تدير شركته ١٨٠,٧ بليون دولار.

الفائدة المحمولة(٩)

إنّ من غير المحتمل أن يتماشى الجمهوريون مع خطة الديمقراطيين الهادفة إلى رفع نسبة الضريبة على أرباح الاستثمار، والمعروفة بالفائدة المحمولة، سواء على حقوق الملكية الخاصة أو صناديق التحوّط. ويستطيع مديرو هذه الصناديق معالجة الدخل المحمول من الاستثمارات طويلة الأجل بمعدل المكاسب الدنيا على الأرباح الرأسمالية وهو ١٥٪ بدلاً من معالجته على أنه دخل عادي. هذا وإنّ أيّ تغيير في قوانين الضريبة يمكن أن يضاعف من معدل الضريبة على الفائدة المحمولة.

وقد أكد ستيفن تشوازمان Stephen Schwarzman، رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة بلاك ستون Blackstone Group LP، في مؤتمره الدوري في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠ مع المستثمرين والمحللين الماليين على أنّ «مديري الاستثمار في حالة عدم تأكد بسبب الانتخابات ومستقبل التخفيضات الضريبية»، وأضاف «إنّ هناك قائمة لا تنتهي من مثل هذه الأمور التي تجعل المستثمرين حذرين بدرجة أكبر». ومع هذا فإن مجلساً يسيطر عليه الجمهوريون يمكن أن يعود بالنفع على المستثمرين في شركات محدودة في مجال الطاقة، والرعاية الصحية، والخدمات المالية، وفقاً لما قاله بعض مديري صناديق التحوّط والاستثمار.

أسهم الطاقة(١٠)

«بالتأكيد سيكون المستثمر أقلّ ميلاً للاستثمار في أسهم معظم شركات تكنولوجيا الطاقة، ولكن أكثر تفضيلاً للاستثمار في شركات الغاز الطبيعي»، يقول فلانري Flannery المؤسس المشارك لشركة كوبيا Copia للاستثمار ومقرّها شيكاغو، وهي الشركة المتخصصة بالاستثمار في الطاقة. ويرى أن الجمهوريين سوف يخفضون من الدعم المقدم لمشروعات الطاقة البديلة، ويزيدون من الدعم للمشروعات الصديقة للبيئة

كاستخراج الغاز من الصخر الزيتي.

يضاف إلى ذلك أن الجمهوريين سوف يبذلون جهدهم من أجل تنحية الشروط الواردة في خطة أوباما للرعاية الصحية التي تقلل من حجم الأرباح لسلسة المستشفيات، وتمنع إصدار أي تعليمات جديدة بخصوص المؤسسات المالية.

قانون دود فرانك(١١)

لقد وقّع أوباما على قانون دود- فرانك، وهو يضمّ أكبر مجموعة من القواعد المالية الكاسحة منذ الكساد الكبير، وذلك في تموز (يوليو) ٢٠١٠، الذي سمّي باسم واضعيه الرئيسين وهما سيناتور كنيتكت كريستوفر دود، وسناتور ماساشوستس بارني فرانك، ويعطي هذا القانون للحكومة سلطة حلّ الشركات المالية المتعثرة التي يمكن أن يهدد فشلها النظام المالي بأكمله، وسلطة فرض قواعد جديدة بخصوص أسواق المشتقات المالية، وخلق وكالة لحماية المستهلك ضمن بنك الاحتياط الفيدرالي، لتراقب كلّ شيء، بدءاً من القروض السكنية إلى البطاقات الائتمانية.

ويختلف المديرون الماليون حول آثار الانقسام في الحكومة، إذ يرى بازل وليمز Basil Williams، المدير التنفيذي لمجموعة كونكورديا أدفيزورز Concordia Advisors التي تدير ١٠١ بليون من الدولارات لشركات تحوّط في نيويورك ولندن، أنّه «بينما لن يسمح هذا التناحر في واشنطن بأيّ تقدم من الناحية الاقتصادية في الأجل القصير، إلاّ أنهّ لن يسمح للموضوع أن يسوء أكثر».

الخاتمة(١٢)

لا يشكو الديمقراطيون حالياً من الوضع المأزوم فحسب، بل يشكون أيضاً من التاريخ، فالحزب الديمقراطي الحاكم اليوم كان على الدوام يخسر الانتخابات في منتصف ولاية الرئيس حينما يكون من الحزب الديمقراطي، وبفوز الحزب الجمهوري في هذه الانتخابات بدأت أزمة حكم؛ لأنّ الجمهوريين سيعارضون أوباما في كلّ قراراته، بدءاً من الإصلاحات التي أقرها الديمقراطيون: كإصلاح الضمان الصحي، وإصلاح التوازن

المالي، في هذه الحالة سيكون على الديمقراطيين أن يلجئوا إلى منهجية الأقلية المعطلة في مجلس الشيوخ، وإلاّ فسيكون الرئيس مرغماً على استخدام حقه في الفيتو الرئاسي.

ويعتبر الكثير من المراقبين أنّ نجاح الجمهوريين في انتزاع أغلبية مجلس النواب جعل منهم عائقاً أمام سياسات أوباما، ومنحهم القدرة على التحكم بمستقبل التشريعات، وهو ما سيفتح الباب أمام الرئيس لإجراء تسويات معهم، على غرار ما حصل مع الرئيس جورج بوش إثر فوز الديمقراطيين بأغلبية مجلس النواب والشيوخ في عام ٢٠٠٦.

إذاً التنافس الجوهري بين الديمقراطيين والجمهوريين في العامين المقبلين لن ينحصر في الأداء السياسي لإدارة أوباما، بل سيكون الملف الاقتصادي الذي يعبر عن الاهتمام الرئيس للناخب الأمريكي هو الفيصل؛ فالجمهوريون سيحاولون الالتفاف على الإجراءات التي تفرضها الإدارة الديمقراطية، وبخاصة فيما يتعلق بفرض المزيد من الضرائب التي يتحمل كاهلها المواطن الأمريكي البسيط، لسّد العجز الناتج عن الركود الاقتصادي، وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أكبر اقتصادي عالمي، وهذه الإجراءات قد تحظى بقبول مؤقت لدى الناخب الأمريكي، إنّما على المدى المتوسط، فإنّ سياسات أوباما الإصلاحية ستؤتى أكلها، أو على الأقل قد تترك آثارها الإيجابية التي بدأت تظهر بشكل طفيف من خلال معدل النمو الطفيف الذي حققه الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الثالث من العام الحالي، وبالمحصلة، يمكن النظر إلى الانتخابات الحالية ونتائجها، ليس من باب ما ستحدثه آنياً في سياسات أوباما، بل هي ركيزة مطلوبة لكلا الحزبين للاستعداد للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٢[١٣].

الهوامش

(١) http://www.altwafoq.net/index.php?/site/print/194155/2 , 29/11/2010

(٢) The Economist, 6/11/2010

(٣) المصدر السابق.

(٤) www. roslandcapital.com

(٥) www.roslandcapital.com

(٦) المصدر السابق.

(٧) CBS's "Face The Nation", 30/10/2010

(٨) www.roslandcapital.com

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) Euromoney29/11/2010

(١٢) http://www.dp-news.com/pages/print.aspx?articleld=61560, 29/11/2010

(١٣) http://dp-news.com/pages/detail.aspx?articleld=61560, 29/11/2010

فوز الجمهوريين في انتخابات الكونغرس واستراتيجيات أوباما

- المحور السياسي-

د. صبري سُميرة*

مقدمة

كثيرون هم الذين استمعوا إلى الرئيس الأمريكي أوباما، يوم الخميس ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٠، وهو يزهو فرحاً بإنجاز جديد يحققه منذ خسارة حزبه الديمقراطي لانتخابات الكونغرس النصفية لصالح الحزب الجمهوري قبل خمسين يوماً (وهي الأكبر منذ ٧٢ سنة)، وتمثل إنجازه الجديد بتصديق مجلس الشيوخ الأمريكي على معاهدة «ستارت الجديدة» بين روسيا وأمريكا؛ فبعكس توقعات الكثيرين بأن علاقة أوباما بالجمهوريين ستكون صراعية، وسيسود الشلل العملية التشريعية، وأنه سيخفق سياسيا، أخذ أوباما – الذي كان يتحدث بخطاب الفاتحين- يُحدد للصحفيين في ذلك اليوم إنجازات تعاون الحزبين لصالح الشعب الأمريكي في الكونغرس المنتهية ولايته، والذي ستنتقل أغلبيته وقيادته من الديمقراطيين إلى الجمهوريين.

وكان مما أعلنه – ويُوافقه كثير من المتابعين السياسيين الأمريكيين – أن فترة ما بعد الانتخابات النصفية القصيرة هذه كانت أكثر إنتاجية، من الناحية السياسية، من مثيلاتها خلال عقود مضت، وأن فترة حكمه التي انقضت- سنتان- كانت الأكثر إنتاجية مقارنة برؤساء سابقين خلال أجيال، والتي تُوصف بأنها شملت أكبر سياسات اجتماعية وليبرالية منذ الرئيس جونسون، وأهمها ما يتعلق بالرعاية الصحية والرقابة على أسواق المال.

وانطلق أوباما يومها من هذه الإنجازات ليمتدح نفسه بأنه «مُثابر ولحوح» وأنه عندما «يؤمن بشيء بصورة قوية فإنه يسعى إليه حتى النهاية والنجاح»، إلا أن مثل هذه

* أستاذ علوم سياسية وسياسات عامة وخبير في تحليل الاستراتيجيات الأميركية والشرق أوسطية- الأردن.

الأجواء المشحونة بالإيجابية والتوقعات المرتفعة، هي نفسها التي يرى محللون بأنها أضرت بأوما في المقام الأول، وكانت جزءاً من أسباب خسارة حزبه للانتخابات التشريعية النصفية، وتدني شعبيته، وتدني ثقة الأمريكيين في قدرته على تحقيق شعاره المشحون «التغيير» خدمة للمصالح العامة، وهذه الأجواء الإيجابية هي ما يؤمل أوباما نفسه بها، ويُريدها أن تسود في علاقته مع الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب الأمريكي القادم، مما يُعينه على تحقيق انجازات للشعب الأمريكي تمنحه فُرصة أخرى ليُعاد انتخابه رئيساً لأمريكا في العام ٢٠١٢.

وتستوقفنا في هذه الأجواء أسئلة عديدة حول الجوانب والآثار السياسية لفوز الجمهوريين في الكونغرس الأمريكي، واستراتيجيات أوباما المُتاحة للتعامل معها، وهل حقيقة أن ما أنجزه أوباما بعد الانتخابات النصفية، وما سينجزه حتى نهاية عام ٢٠١٢، كانت، وستكون إنجازات لا خلاف عليها؟ وهل كان التعاون الجمهوري بدون مقابل؟ وهل القواعد والناخبون الديمقراطيون- وهم مصدر قوته الرئيسة- راضون عن هذه الإنجازات وعن أداء أوباما؟ وهل سيربح أوباما الناخبين المستقلين الذين خسرهم في الانتخابات النصفية مرة أخرى ليُصوتوا له في انتخابات ٢٠١٢؟ وهل سيستمر الجمهوريون بالتعاون، ولن يلجئوا لشل حركة أوباما؟ وكيف سيتعامل أوباما مع حالات الشلل، إن حدثت؟. وهل سيُديرها لصالحه كما فعل سلفه الديمقراطي بيل كلينتون من قبل، أم أنها ستُدمر مستقبله السياسي فعلاً كما يقول الجمهوريون بكل قوة؟ وهل الشلل السياسي هو لصالح الجمهوريين الانتخابي في عام ٢٠١٢؟ أم أنهم سيختلفون في ذلك فينقسمون، ومن ثم يتعدد شكل تعاونهم وخلافهم مع الرئيس أوباما؟ وهل سيكون الكونغرس هو المجال الوحيد للصراع بين أوباما والديمقراطيين من جهة والجمهوريين من جهة أخرى؟ وما هي المجالات والمستويات والقضايا التي سوف يتصارعون حولها؟ وما هي الأرباح والخسائر التي سيجنيها أو يتكبدها الفريقان؟ وكيف سيتعلمان من تجاربهم السابقة في ألا يُخطئوا الحسابات والاستراتيجيات مرة أخرى؟ وما هي استراتيجيات

الفريقين في مواجهة بعضهما، وفي التعامل مع الشعب الأمريكي، وفي إدارة الشؤون الداخلية والخارجية؟ هذه الأسئلة هي غيض من فيض من الأسئلة التي ستُثار طوال العامين القادمين، وسيختلف ويتفق عليها المحللون السياسيون، وسيحاول الباحث أن يجيب عنها في هذه الدراسة.

لماذا خسر أوباما والديمقراطيون الانتخابات التشريعية النصفية؟

وبداية نحاول أن نجيب عن السؤال التالي «لماذا خسر أوباما والديمقراطيون الانتخابات التشريعية النصفية؟» وليس «لماذا ربح الجمهوريون هذه الانتخابات؟» والإجابات التفصيلية عن هذا السؤال قد تطول، إلا أن هناك إجابات عامة قد يقدمها الخبراء في التاريخ السياسي الأمريكي وفي الأحوال العامة والسياسية الأمريكية التي سادت فترة حكم أوباما للسنتين الأوليين وصولاً إلى خسارة حزبه في الانتخابات النصفية، وأبسط هذه الإجابات وأهمها هو أن تاريخ الانتخابات الأمريكية النصفية يثبت دائما أن حزب الرئيس يخسر من مقاعده (في أحد مجلسي الكونغرس أو كليهما)، وقد يصل ذلك إلى خسارته أغلبيته (في أحد مجلسي الكونغرس أو كليهما) إذا كانت الأحوال الاقتصادية سيئة، بالرغم مما قد يكون الرئيس أنجزه في مجالات أخرى تشريعية واجتماعية وخارجية وغيرها، وحتى في حفاظه على تماسك الاقتصاد في وجه أزمات اقتصادية خانقة؛ فالناخب الأمريكي يُحمّل الرئيس وحزبه مسؤولية الفشل في تحسين الأوضاع الاقتصادية إلى درجة مُرضية، كذلك فإن احتمالات خسارة حزب الرئيس وحجم الخسارة يزدادان إذا ما تشتت رؤية هذا الحزب، وانشغل بصراعاته الداخلية، أو لم يتعاون مع الرئيس بشكل مناسب، أو انشغل بصراعات غير معتبرة مع الحزب الآخر، أو حاول أن يفرض أجندة إيديولوجية أو حزبية ضيقة بعيداً عن المواقف السياسية والفكرية الوسطية للناخب الأمريكي.

وفي كل الأحوال فإن المزاج الشعبي الأمريكي- تاريخياً- لا يحبذ تجمع كل القوة والسلطات السياسية في يد حزب واحد، حتى لو كانت الأحوال الاقتصادية مستقرة، فيعمد غالباً إلى التصويت للحزب الآخر في الانتخابات النصفية فيما لو كان حزب

الرئيس يملك الأغلبية في السنتين الأوليين لحكمه، لإنتاج «حكومة منقسمة» بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، تتنافسان في خدمة الصالح العام للشعب الأمريكي، وكثير من الدراسات السياسية الأمريكية أثبتت أنه في أغلب الأحيان تكون مثل هذه الحكومات ذات إنتاجية عالية في التشريعات والسياسات المقبولة للناخب الأمريكي الوسيط، ولعل هذه التجارب تثبت- كما يرى المنظرون السياسيون- صحة الفصل بين السلطات ومنفعته، إذ تسمح هذه السلطات بتوزيع القوة السياسية، وتوازنها، وعدم احتكارها، ومما يزيد من خسارة حزب الرئيس للانتخابات النصفية انخفاض الحيوية والفعالية الشعبية لقواعده وأنصاره، مقابل ارتفاع ذلك لدى الحزب المعارض.

حداثة عهد أوباما القيادي والتنفيذي وتوازنه بين المبدأ والبراغماتية في سياساته ومواقفه

إن السياسات التي أنجزها أوباما تشريعياً أو تنفيذياً، والمواقف السياسية والخطابية خلال فترة حكمه للسنتين الأوليين، وخلال فترة الكونغرس المنتهية ولايته، وما يُتوقع أن ينجزه خلال السنتين القادمتين، يمكن فهمها بصورة أفضل إذا تفهمنا طبيعة شخصية أوباما المحكومة بجملة المؤثرات والصفات التي قد تكون متناقضة بعض الأحيان؛ فهو- على الجانب المبدئي- يناصر السياسات التحررية والاجتماعية ويتعاطف معها، ويناصر تغيير الوضع القائم، وهذا ما عبر عنه خلال حملته الانتخابية، وشعاره الجذاب المحرك لكثير من الناخبين الراغبين في التغيير، الذين خرجوا وصوتوا له، لكنه في المقابل يدرك حجم القوى الكثيرة الضاغطة والمؤثرة في صياغة الحياة القائمة، ورفض كثير منها لتغيير يقلل من مكاسبها، وكثير من هذه الجهات دعمته أيضا بالمال وغيره للنجاح في الانتخابات عندما شعرت بحاجتها لوجه جديد مقبول شعبياً للحفاظ على مكاسبها، وإفراغ شعار التغيير من كثير من محتوياته، ومما يزيد من تردد أوباما بين المبدئية والبراغماتية سوء الأوضاع الاقتصادية، وتعقد عملية صنع القرار الأمريكي، واستغلال خصومه الجمهوريين كل ذلك للضغط عليه شعبياً.

ومما ساهم في دفع أوباما لتقديم التنازلات المبدئية للجمهوريين، والتوجه نحو

الوسطية السياسية في الفترتين الأولى والانتقالية، حداثة عهده القيادي والتنفيذي؛ فأوباما لم يسبق له أن كان في مواقع قيادية هامة: سياسية أو حزبية، وكذلك لم يتول أية سلطات تنفيذية سابقة؛ وغياب مثل هذه الخبرات القيادية والتنفيذية تضعف ثقته وشجاعته في اتخاذ مواقف قوية يتحدى فيها الجمهوريين، أو الديمقراطيين، أو الرأي العام الأمريكي، أو حتى السياسات العالمية المهيمنة؛ كل هذا يدفعه للتردد ومحاولة التوازن في المواقف والسياسات (الخطابية الرمزية والفعلية) بين المبدئية والبراغماتية، والتوجه أكثر نحو الانسجام مع الخط السياسي العام، محاولاً أن يرضي أكثر من يستطيع، وأن يُنجز أكبر ما يستطيع لضمان إعادة انتخابه في عام ٢٠١٢، ولترجمة توجهه هذا منذ البداية؛ فقد قام أوباما بتعيين خليط من القادة والتنفيذيين والمستشارين، وكثير منهم من الديمقراطيين الوسطيين والمؤسسيين. ومن المتوقع أن يتعمق عنده هذا التوجه مع انتقاص قوة حزبه، وزيادة حزب الخصوم بعد الانتخابات النصفية.

تقييم تعامل أوباما مع خسارة حزبه للانتخابات النصفية حتى الآن

تُظهر مجموعة المواقف والأفعال التي اتبعها أوباما، بعد خسارة حزبه للانتخابات النصفية في الكونغرس، بأنه يسعى لأن يُظهر نفسه على أنه في الوسط، ومُنفصل عن الجمهوريين والديمقراطيين، وأن همه الرئيس هو خدمة الشعب الأمريكي وإرضاؤه؛ فالشعب يحب أن يرى الحزبين يتفقان على أرضيات مشتركة بدل النزاع وعدم الإنجاز؛ فبحسب رأي أوباما، ولحل المشكلة الأكبر،(الأزمة الاقتصادية والبطالة مثلاً)، فإن الشعب الأمريكي هو القائد والموجه لما هو مطلوب، والقطاع الخاص هو القوة المحركة، والحكومة هي من تُترجم ذلك بالقوانين والمشاريع وغيرها، والحزبان مسؤولان عن سلامة عملية الحُكم هذه، والمخطئ والمُقصر والمُعرقل سوف يدفع الثمن سياسياً في شعبيته وتضرره في الانتخابات القادمة.

إن خسارة حزب أوباما فرضت عليه تخفيض توقعات ما يُمكن أن يُنجزه، والارتكان إلى قدراته، وجعلته يسعى للتركيز والواقعية، وعليه؛ فقد أنجز اتفاقاً وسطاً مع الجمهوريين حول الضرائب (تمديد الإعفاءات حتى للأثرياء)، ومنافع البطالة عن العمل

(تمديدها لتنتفع منها الطبقة الوسطى والفقيرة التي صوتت لأوباما)، ورغم احتجاج طرفي الديمقراطيين والجمهوريين (الأكثر يسارية ويمينية) على هذا الاتفاق، إلا أنه فتح الطريق لإنجازات أخرى اتفق عليها أوباما مع الجمهوريين، وهي التي ابتهج بها أوباما (ستارت الجديدة، السماح للمثليين بالتصريح عن أنفسهم في الجيش)، ورغم أن بعض المبالغة في التفاخر والاحتفال بالنصر التي أظهرها أوباما قد تضره في علاقته بالجمهوريين إلا أنه بحاجة للاحتفال لتحريك قواعده وإرضائهم.

وتأتي مصادقة مجلس الشيوخ على معاهدة «ستارت الجديدة» لإبراز النمط السياسي والقيادي الجديد الذي يتبعه أوباما في حكم أمريكا؛ فقد مرت المعاهدة بموافقة «٧١» سيناتوراً، كان منهم «١٣» من الجمهوريين، وبإضافة بندين توضيحيين غير مُلزمين، ودون تغيير على اللغة، وقد حدث ذلك بعد أن قاد أوباما حراكاً سياسياً وإعلامياً، ولقاءات وزيارات فردية لأعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي شارك فيها كبار رجالات الحكومة الأمريكية: الرئيس، نائب الرئيس، وزيرة الخارجية، رؤساء اللجان التشريعية ذات العلاقة...الخ، وأشرك فيها أوباما مسؤولين جمهوريين سابقين من العسكريين والدبلوماسيين، وكان تركيز الحملة منصباً على إظهار أن هذه المعاهدة هي ضرورة أمنية كبيرة لأمريكا، ومن خلالها أظهر أوباما حزماً في ضرورة التصديق عليها، ومن أجل ذلك وافق على حل وسط بخصوص الضرائب وإعانات البطالة ووافق على تمويل إضافي لتحديث السلاح الصاروخي والنووي الذي طالب به الجمهوريون، واستطاع أن يستقطب إلى جانبه مجموعة من الشيوخ الجمهوريين من أصحاب التوجهات ودوائر الانتخابات الوسطية والمعتدلة والليبرالية، و بالطبع فإن نجاح أوباما في تمرير معاهد «ستارت الجديدة» جنبته إحراج قيادته العالمية، وقدرته على عقد اتفاقات دولية أخرى، وعدم إفشال سياسته بإعادة تعمير العلاقات الأمريكية الروسية، وعدم خسارة مصداقيته أما حلفاء أمريكا في الناتو الداعم الكبير للمعاهدة.

استراتيجية الجمهوريين في التعاون مع أوباما وسعيهم لإسقاطه في ٢٠١٢

سيستمر الجمهوريون باستراتيجيتهم ومواقفهم وأفعالهم في سعيهم خلال العامين القادمين لإفشال أوباما والتسبب في خسارته لانتخابات ٢٠١٢، ولكنهم يُعلنون في الوقت نفسه أنهم سيتعاونون مع الرئيس أوباما في الأمور المتفق عليها، وهم سيتعاونون، ليس لأسباب أخلاقية، وإنما براغماتية منفعية وعملية؛ فهم لا يرغبون بالظهور في صورة المشاكس الدائم المُدمر للصالح العام، ومن ثم يواجهون نقمة الناخب الأمريكي عليهم، وبخاصة المستقلون والفئات المتضررة، وهم حريصون على صورتهم في الإعلام كذلك، وهم سيتعاونون لأن ثمة موضوعات وسياسات لهم ولناخبيهم مصالح فيها، وهم سيتعاونون لأن نسبةً جيدةً منهم في النواب والشيوخ يُمثلون دوائر وسطية أو مُعتدلة أو ليبرالية، ومُضطرون للتوافق مع رغبات ناخبيهم ودوائرهم، وهم سيتعاونون لأنهم يُسيطرون على مجلس النواب فقط دون مجلس الشيوخ.

وقد اتبع الجمهوريون خلال السنتين السابقتين، قبل نجاحهم في حيازة أغلبية مجلس النواب، استراتيجية التعطيل والتأخير لصدور سياسات حكومية وقوانين جديدة في القضايا المهمة، ومن ثم إلقاء اللوم على أوباما، واتهامه بعدم معالجة احتياجات الشعب الأمريكي، ولكن، وفيما يبدو أنه تحول في الاستراتيجية، فهم مستعدون لمساومة أوباما، وتمرير سياسات وقوانين بصورة ثنائية الحزبية، ومردُّ ذلك أنهم الآن في وضع يُمكّنهم من فرض بعض المطالب على أوباما، وكذلك فإنهم سيُلامون أمام الناخب الأمريكي لو عطلوا الأمور دون مُبرر حقيقي، وهم يُدركون أنهم لا يملكون القوة الكافية لفرض كل ما يُريدون؛ لذلك فإن عليهم الأخذ والعطاء ضمن التوازنات والأولويات والقضايا والاهتمامات المتعددة التي قد تتعارض أحياناً مع أوباما والديمقراطيين، ولكنها قد تكون مجرد تنوعات وتباينات فحسب.

ولتحقيق استثمار سياسي فقد روج الجمهوريون إعلامياً بأنهم مُنتصرون بإجبارهم أوباما على توقيع تمديد الإعفاءات الضريبية، والديمقراطيون كانوا غاضبين للتوقيع، ولفرح الجمهوريين، حيث صوت (١١٢) نائباً منهم ضد تمديد الإعفاءات، وردّ

الجمهوريون عليهم بأنهم يجب أن يتخطوا عُقدة خطاب الصراع الطبقي في أمريكا والتشويش على الرئيس، وأن عليهم خدمة دافع الضرائب الأمريكي وصانعي الوظائف، وبالمقابل فإن الأكثر مُحافظةً وحراكاً – وبخاصة في حزب الشاي- اعتبروا أن مُسارعة حزبهم الجمهوري لتمديد هذه الإعفاءات الضريبية، مع تمديد نفقات الإعانة للعاطلين عن العمل، سوف يزيد- بشكل كبير- من عجز الميزانية الضخمة، واعتبروا أن حزبهم لم يستفد شيئاً من دروس نجاحهم الانتخابي.

استراتيجية الديمقراطيين بين الالتفاف حول أوباما أو تشتيت قواعده

يواجه أوباما معضلة حقيقية في تفاعل حزبه معه قبل خسارة الانتخابات النصفية وبعدها؛ فحتى نجاحات أوباما بعد هذه الخسارة التي كانت ستكون سببا لاحتفالاتهم الضخمة قبل وصول أوباما للرئاسة فقدت جزءاً من بريقها، وأربكت الديمقراطيين من الليبراليين واليساريين المؤيدين لأوباما؛ لأنها جاءت في أوقات صعبة اقتصادياً، وبعد معارك حزبية مريرة، وبعد إعاقات طويلة من جانب الجمهوريين لأعمال مجلس الشيوخ، وقد مثلت فترة الكونغرس المُنتهية ولايته، وهي فترة السنتين لحكم أوباما، إنجازات تشريعية كثيرة، واستطلاعات رأي، وشعبية قلقة، واقتصاد مُتأزم.

ويبدو أن هناك شرخاً يتضح بين الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي والجناح المعتدل فيه؛ فالأول رفض صفقة الإعفاءات الضريبية، والثاني أيد الرئيس؛ فالتقدميون يتهمون أوباما بأنه ضعيف في مواجهة الضغوطات الجمهورية، وأن عليه أن يتمتع بصلابة أكبر، وأن لا تُخيفه تهديداتهم في تغيير السياسات؛ فهذا بنظرهم تشوير إعلامي، وهم لن يستطيعوا فعله. ويرى مُحللون أن تمرير الصفقة كان حلاً مُؤقتاً لهذا العام، ولكن إن تحققت بعض مخاوف التقدميين الاقتصادية بسبب نقص الإيرادات الضريبية؛ فإن تمديد الإعفاءات سيكون معركة سياسية في كل من العامين القادمين، بما فيها عام انتخابات ٢٠١٢.

ومثّل السماح للمثليين جنسياً بالإعلان عن أنفسهم داخل المؤسسة العسكرية بداية

جيدة لإعادة الحيوية للعلاقة بين أوباما والليبراليين، فهذا الموضوع يعني لهم الكثير، وهم أمام واقع جديد، فإما أن يتركوه لأحضان الجمهوريين والمحافظين، وإما أن يمنعوا سقوطه الكامل في أحضانهم، ونتائج الانتخابات والقواعد الديمقراطية كافة تجبرهم على العمل بقوة لاستعادة قوتهم السياسية، ومن ثم فهم مضطرون للتعاون مع أوباما، والطريقة الطويلة التفصيلية التدريجية التي اتبعها أوباما في تمرير ذلك بالتعاون مع وزارة الدفاع وقادة الجيش، ثم في مجلس الشيوخ، تُعطى مؤشراً لأسلوب عمله المتوقع في تبني قضايا ليبرالية، أو في التعاون مع الليبراليين واليساريين: نفس طويل، صبر، عمل مستمر،.. إلخ، حتى يحدث التغيير الذي ينشدونه.

فطوال السنتين السابقتين عبر النشطاء الليبراليون في الحزب الديمقراطي وخارجه عن إحباطهم من أداء أوباما السياسي، ووصفوه بالحذر الشديد، ولهذا خسر الدعم والتفاعل من قطاعات ديمقراطية عريضة غابت عن دعم الحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية، مثل هذا الإحباط والقلق لدى قواعد ديمقراطية مُختلفة قد يُعقّد عمل أوباما في السنتين القادمتين، وقد بدأ ذلك في الظهور عندما توصل أوباما والجمهوريون لاتفاقية الضرائب ومنافع البطالة، ويضرب الديمقراطيون الغاضبون أمثلة عدة على ضعف الرئيس أوباما في تعامله مع الجمهوريين، وتضييعه فرصة كبيرة لإنجاز كثير من التشريعات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التاريخية؛ فالقاعدة اللاتينية المتصاعدة ليست راضية عن أوباما؛ فهو خسر تمرير قانون تجنيس المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا أمريكا أطفالاً.

ومن أهم ما فشل أوباما والديمقراطيون في تمريره قوانين جديدة أكثر إنصافاً في مجال الهجرة والعمل؛ لأن ذلك كان سيمنح ملايين من المهاجرين المُقيمين حقوقهم الإنسانية الأساسية، وسيرفع مداخيل الطبقات ذات الدخل المحدود، عن طريق تمكين موظفي القطاع الخاص من الانتساب للنقابات دون الخوف من طردهم من أعمالهم، بالإضافة إلى أن قوانين جديدة في كُل من مجال الهجرة والعمل كانت ستزيد من أعداد المُصوتين الديمقراطيين، ومن ثم دعم إصلاحات أكثر في المستقبل، وهذا كان سيزيد من حضانة

الحزب الديمقراطي لطبقة العمال بعامة، والنقابيين بخاصة، والمهاجرين المُلوّنين المُتزايدين عدداً – وبخاصة من هم من أصول لاتينية وآسيوية- في مُقابل الحزب الجمهوري الذي ما يزال يُصر على خدمة طبقة الأثرياء، ويعزف عن خدمة غيرهم، سواء أكانوا من«أبناء البلد» أو«الوطنية الجديدة» ليستثير تأييد قواعده.

إن مثل هذه السياسات «العنصرية» للجمهوريين قد تكون شبه انتحار سياسي في ظل تزايد المهاجرين اللاتينيين، وهذا قد يكون لصالح الديمقراطيين لو أحسنوا استثماره وتوظيفه على المدى البعيد، إلا أن الفشل الأكبر لأوباما والديمقراطيين في السنتين الأوليين كان عدم مقدرتهم على إنعاش الاقتصاد، ويرى بعض المراقبين أن جُزءاً من أسباب هذا الفشل كان على المستوى المنهجي؛ فهؤلاء يرون أن أوباما كان يجب أن يُركز على تطوير سياسات التجارة الخارجية، والتصنيع، وإنفاق إنعاشي أكبر، وبالمقابل فإن أوباما يجب أن يُشكر على أن الوضع الاقتصادي لم يتدهور أكثر مع وجود معارضة جمهورية لسياساته.

ومن باب المقارنات المفيدة في هذا السياق نذكر: إنه على الرغم من نجاحات أوباما الليبرالية، لأسباب موضوعية تتعلق بالبيئات الاقتصادية والاجتماعية، وقوته الكبيرة والتاريخية في الكونغرس، إلا أن أثرها لا يُماثل سابقيه من الديمقراطيين من أمثال روزفلت وجونسون؛ فالرعاية الصحية ليست شاملة، والإصلاحات المالية لا تسيطر على البنوك الكبيرة، وأكثر من ذلك فأوباما لم يُقنع الشعب الأمريكي بأن إنجازاته التشريعية سوف تجعل حياتهم ومستقبلهم الاقتصادي أقل قسوة.

ومن باب العدالة، فإنه بمقارنة أوباما بالرئيسين الديمقراطيين اللذين سبقاه (كارتر وكلينتون) فإن إنجازات أوباما تتفوق؛ فبالرغم من تمتع كارتر وكلينتون بأغلبيات أكبر في الكونغرس في السنتين الأوليين فإنهما- وبشكل يدعو للدهشة- لم يُقدما أي إنجاز حقيقي في تحقيق عدالة أكبر: اقتصادياً واجتماعياً، وقد يكون سبب ذلك أنه في عهديهما كان كثير من المشرعين الديمقراطيين من المحافظين من الولايات الجنوبية، وبالمقابل فإن أوباما-

وبعكس الاثنين- كان عليه خوض معارك التعطيل في مجلس الشيوخ لكل مشروع قانون تقدم به، مع ما يُكلف ذلك من زمن وجهد وتأخير ومساومات واسترضاء، وبمقارنة الرؤساء الديمقراطيين الحديثين بالقديمين روزفلت وجونسون فإن الحديثين عانوا من انعدام قوة إسناد في الشارع من التيارات اليسارية؛ فكان مما يُميز أوباما نجاحه في تمرير تشريعات كثيرة – بعضها تاريخي – في ظل غياب حشود تُطالب بالتغير التقدمي.

وبشكل إجمالي فإن هنالك نقاشاً حول سلامة توجه أوباما للوسطية والمساومة والتنازلات مع الجمهوريين؛ فبعضهم يرى أنه يصنع الأفضل في ظل الظروف الأسوأ؛ لكي يُبعد شبح اتهامه بالحزبية الضيقة، ويستعيد ثقة المستقلين، وآخرون يرون بأن توجهات أوباما الوسطية هذه تجعل الأمور أسوأ، فهي تجعل كثيراً من قواعد الحزب تنصرف عنه، أولا تتحمس لنصرته ونصرة الحزب، وهم يرون أن أوباما الذي يقول أنه يفضل فترة رئاسية واحدة مُنتجة على اثنتين غير مُنتجتين، قد ينتهي به المطاف بفترة رئاسية واحدة غير منتجة، بينما يرى آخرون أن أوباما يتجاهل ما انتخب من أجله، وهو: تحقيق العدالة الاجتماعية، وتنفيذ استثمارات حكومية كبيرة، وحل مشاكل دولية مُثيرة للاضطرابات على الأمن العالمي والأمريكي، وإعادة إنعاش الصناعة الأمريكية، وضبط المضاربات المالية، وقيادة العالم في الثورة الصناعية الخضراء، ووقف المغامرات العسكرية العالمية المُدمرة للذات الأمريكية، وتقوية العقد الاجتماعي الأمريكي- وليس إضعافه- في ظل اقتصاد عالمي.

ويرى هؤلاء التقدميون الناقدون بأن هذا المشروع التقدمي الكبير المُلقى على الرئيس أوباما ليس طموحات حالمة، وإنما هو مهمة ضرورية لهذا الرئيس التقدمي الذي انتخب في بيئة فوضوية كارثية خلقها المحافظون، ويرد آخرون على هذه الرؤية بأن من رأيناه في الحملات الانتخابية هو أوباما الجماهيري وليس التقدمي، رغم أن التقدمية خيال رافق الكثيرين من أنصاره.

ومن جهة أخرى، هناك حديث صاخب داخل القواعد الديمقراطية المحلية حول ضرورة عملهم الكؤود لضمان نجاح حزبهم في انتخابات ٢٠١٢، وتصميم أكبر على

بذل جهود قاعدية شعبية لمساعدة الرئيس في تحرير أجندته التشريعية، وفي الضغط على الجمهوريين في هذا المجال.

واقع سياسي جديد لأوباما ورؤية جديدة للتعامل معه لضمان نجاحه في ٢٠١٢

إن الأحداث والتفاعلات السياسية التي سبقت- وتبعت- خسارة الديمقراطيين للانتخابات النصفية أثبتت مرة أخرى- من وجهة نظر كثير من المحللين- بأن الديمقراطية الأمريكية تعمل بفعالية؛ فالحراك القاعدي الشعبي لا يضمن للرئيس إعادة انتخابه، وأنها جاءت بأجندات جديدة للبيت الأبيض، وبتمرير سياسات ضريبية، وبوقف تمرير ميزانية ضخمة، وبغير ذلك، وكلها أمور جاءت باتفاق أغلبيتين حزبيتين، وبتأثير حركات قاعدية (حزب الشاي)، وغيرت في أجندات أوباما والجمهوريين، وأظهرت أن كثيراً من اللاعبين السياسيين مُستعدون للتغيير وللمساومة وللحلول الوسط.

وخلال السنتين القادمتين ستكون هنالك مجموعة كبيرة من المجالات والقضايا والأحداث مطروحة للصراع بين الحزبين، وفي داخل الحزبين، وفي انتخاباتهم التمهيدية والرئاسية القادمة، مثل: أوباما كير (سياسة أوباما في الرعاية الصحية)، وسياسات بوش في الإعفاءات الضريبية التي تم تجديدها، والتي بدأت في عام ٢٠٠٠، وحجم وفضاء عمل الحكومة، ودور القضاء العالي في القضايا السياسية والاجتماعية، التي سوف يتصارع، أو يتعاون، فيها أوباما مع الجمهوريين وبنسب وتعقيدات وكثافات مختلفة، بعضها رئيس وبعضها فرعي، ومن القضايا الرئيسة التي يُمكن الاتفاق عليها إصلاح التعليم وتطويره.

على أن صعود أوباما أو هبوطه في العامين القادمين سيعتمد بشكل أساسي على نجاحه في إصلاح الاقتصاد الأمريكي عبر سياسة الإصلاحات الداخلية والسياسات الصناعية، وهي السياسات ذات الجذور في فترات مشابهة في القرن التاسع عشر لدى الجمهوريين والديمقراطيين، وقد لا يتوافر نموذج رئاسي ديمقراطي في الرئاسة بعد انغلاق فرصة الإصلاح في وجوههم، ولكن سياسات الرئيس لنكولن (أبراهام لنكولن) – ليس

فقط التحررية- في زيادة تنمية البُنى التحتية والسياسات الجمركية ودعم الصناعات قد تكون توجهات مُفيدة لأوباما.

ولكي ينجح أوباما في قيادته لسفينة الحكم فإن عليه أن يكون ضابط إيقاع حازماً، وعليه، فإن أوباما مُضطرٌ لإعادة صياغة رئاسته؛ فبالرغم من نجاحاته التشريعية في الكونغرس المُنتهية ولايته، إلا أن ذلك كان من خلال جهود مُضنية، وفي أغلب الأحيان وفق تسويات واتفاقيات مؤلمة من الجمهوريين تُظهر المساحة الضيقة التي يتحرك فيها أوباما بوساطة عقد صفقات بشروط اللاعبين الآخرين في واشنطن؛ فمن اليمين هو مُحاصر بمجلس نواب جمهوري قادم، وبعجز كبير في الميزانية التي سُيقرها هذا المجلس، ومن اليسار مُحاصر بالديمقراطيين الغاضبين بمن فيهم ليبراليون كُثر لن يترددوا في الاعتراض إذا ما شعروا بأن أوباما سيتخلى عن مطالبهم، أو أنه سيتجه إلى الوسط بشكل مزرٍ، وفي ظل ذلك فإن أوباما بحاجة، ويسعى، لرؤية جديدة لإعادة صياغة رئاسته، ولكن كيف؟.

بعض ملامح ذلك على المستوى التشريعي يتمثل بتحرك أوباما للوسط السياسي لضمان نجاح تمرير سياساته وإعادة انتخابه في عام ٢٠١٢، ورغم احتجاج بعض الديمقراطيين على ذلك فإنه يحتاج الآن لأصوات النواب الجمهوريين؛ فقبل ذلك لم يُصوّت له الجمهوريون، ولم يسع إليهم جدياً؛ لأنه لم يكن بحاجة إليهم، ولم يكن مستعداً لتقديم تنازلات لهم، ولأنهم كانوا يُدركون أن ذلك لن يترك أثراً كبيراً لصالحهم، بل كانت استراتيجيهم هي المعارضة لأجل المعارضة والتعطيل، ولتمييز أنفسهم عن أوباما والديمقراطيين، وتحميلهم وحدهم أضرار الأزمة الاقتصادية على الشعب الأمريكي، وقد نجحوا في حصاد ذلك انتخابياً، وبالتوجه نحو الوسط سيسعى أوباما لإقناع الطرفين الديمقراطي والجمهوري بأن المستقلين، وعامة الشعب الأمريكي، يُؤيدون إنجازاته، ولا يريدون صراعات حزبية، وقد نجح بل كلينتون سابقاً في ذلك، وربما يُريد أوباما تكراره.

وفي هذا السياق لا بد من فهم طبيعة المعركة التشريعية في مجلسي الكونغرس: النواب والشيوخ التي قد يخوضها أوباما والديمقراطيون والجمهوريون، ولا بد من فهم

بعض الضوابط الدستورية في العلاقة بين السلطات الثلاث، وفي عملية التشريع وتمرير القوانين، وهي تمنح أوباما مجالاً للحركة وليست مغلقة تماماً كما قد يعتقد البعض؛ بسبب خسارة حزبه للأغلبية في مجلس النواب؛ فباعتباره رئيساً فإن له صلاحيات الموافقة أو نقض التشريعات، وحزبه ما يزال يملك الأغلبية في مجلس الشيوخ.

ولفهم العملية أشير إلى أنه لكي يصدر أي قانون لا بد من أغلبية بسيطة في كل من مجلس (النواب والشيوخ) على حِدة على القراءة نفسها، ومن ثم لا بد من موافقة الرئيس الأمريكي، وبما أن المجلسين مُوزعان بين الحزبين (النواب للجمهوريين، والشيوخ للديمقراطيين) فإن ذلك يفتح المجال كبيراً لتعطيل كل مجلس لمشاريع قوانين الآخر، برفضها، أو بالتعديل عليها، أو باشتراط تنازلات في مشاريع قوانين أُخرى، وحتى لو مرر المجلسان أي تشريع فإن للرئيس حق نقضه كاملاً أو اختيار بنود مُعينة ونقضها (وبخاصة للجمهوريين)، ومن ثم رفض تشريعهم كاملاً، بما في ذلك ما نقضه الرئيس،وهنا يجب الحصول على أغلبية الثلثين في جلسة مشتركة للمجلسين. وهذا أمر شبه مستحيل في حال الكونغرس الحالي (رقم ١١١)؛ بمعنى أنه إن لم يتعاون كلا الحزبين والرئيس فإن شللاً تشريعياً سيُصيب أمريكا، وهذا سيضر بالحزبين، وبشكل رئيس الحزب الجمهوري غير المتعاون مع الرئيس، وبالمقابل فإن مجلس النواب سيستفرد بحق إقرار الميزانية السنوية لأمريكا التي يُنفق منها على الحكومة الفدرالية وبرامجها كافة، وهو سلاح يُشهر بقوة في وجه أوباما، وقد يمنع التمويل عن كثير من البرامج الحكومية الهامة، بما فيها الرعاية الصحية والبرامج الاجتماعية، ولكن هذا السلاح ذو حدين، فقد يُقر أوباما الميزانية ويشطب منها البنود التي تخدم مصالح الجمهوريين: كالتمويل العسكري، وتمويل صفقات الأسلحة، وغيرها، وكذلك فإن قطع التمويل عن موظفي الحكومة الفدرالية (٢ مليون)، وشل حركة الحكومة سوف يُحمل الجمهوريين مسؤولية تدهور الأوضاع والخدمات العامة أمام الشعب الأمريكي بعامة؛ وهذا قد يُسبب خسارة انتخابية مُدوّية للجمهوريين في انتخابات عام ٢٠١٢، كما حدث لهم في فترة كلينتون.

وبالمقابل، يقترح خبراء وقياديون أن يتخلى أوباما عن استراتيجيته المُرتكزة على النجاحات التشريعية في الكونغرس – حيث ستتعقد المعارك هناك- ويقترحون ابتكار طرق جديدة خلال العامين القادمين في ممارسة الحكم، واستخدام السلطة، وتحديد أولويات الأجندة الوطنية الأمريكية وترتيبها، ليُصبح أوباما بذلك الرئيس التنفيذي، والرئيس لكل أمريكا دون مُنازع.

ومثل هذه الاستراتيجية تتطلب أن يُمارس أوباما رئاسته عبر صلاحيات لا تحتاج إلى تشريعات جديدة، ومن ذلك: القرارات الرئاسية التنفيذية، وطرح سياسات جديدة غير حزبية لمعالجة تحديثات بعيدة المدى تواجه أمريكا، وتحتاج لأفعال من الجميع وليس فقط من الرئيس؛ فالمنبر الرئاسي بالغ التأثير على الناس، لذلك فإن عليه أن يشعرهم بالتحديات والفرص والسير بدولتهم إلى الأمام، ومثل هذا المنظار سيجعل أوباما يفكر بأنه ليكون رئيساً قوياً ناجحاً يجب ألا يسمح بأن يُنظر إليه على أنه مجرد لاعب سياسي آخر على «طاولة القمار» في الكونغرس؛ فمن مشاكل أوباما حتى الآن أنه لم يستثمر سلطاته وقوته الرئاسية ليكون الأقوى والأبرز والأطول في الميدان، ومع خسارة الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب فإن هذا دافع آخر لأن يبحث أوباما عن سُبل حُكم إضافية محكمة غير الكونغرس لتمرير أجندته وسياساته، ولضمان نجاحه في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢؛ وهذا يتطلب طاقماً مُناسباً جديداً في البيت الأبيض؛ فهو- ابتداءً- لا يملك خبرات حُكم تنفيذية، بل كان مُشرعاً وحسب، ومواقفه كانت ساعية للتخفيف من تسلط السلطة التنفيذية، ومعظم أفراد طاقمه الحالي عملوا مُساعدين واستراتيجيين تشريعيين، وعليه، فإن مساعدتهم لأوباما في التحكم بالأجندة الوطنية الأمريكية- رغم أن حزبه ليس مُسيطراً- ستكون تجربة تعليمية لهم.

وبشكل عام فإن رؤية أوباما يجب أن تنصب على إبراز جهوده بأنها صوب غايات أعلى وأسمى تأثيراً ومضموناً مما تبدو عليه الآن، أكثر مما تنصب على الصراعات التشريعية، والبحث عن أرضية مشتركة، ووفق الثقافة العربية، على أوباما أن يسعى لأن يكون كبير العائلة الأمريكية.

استراتيجيات مقترحة يُمكن لأوباما اتباعها في السنتين القادمتين

اقترح خبراء وباحثون وقيادات بعض الاستراتيجيات التي يُمكن لأوباما اتباعها في السنتين القادمتين في حكم أمريكا لضمان نجاحه في عام ٢٠١٢، وعدم خضوعه للابتزاز الجمهوري، وهي مبنية على تجارب الرؤساء السابقين الذين واجهوا وضعاً مُشابهاً لأوباما، وأهم هذه الاستراتيجيات المقترحة:

١. توظيف قدرات الموظفين الفدراليين كافة (٢ مليون) وصلاحياتهم ومواقعهم لتنفيذ أجندة الرئيس أوباما وسياساته؛ أي تفعيل الحكومة البيروقراطية لتضع برامج ومشاريع اقتصادية واجتماعية وتنموية وتُنفذها خدمة للشعب الأمريكي وقطاعاته الهامة، وللقواعد والمجالات الديمقراطية: بيئة، عمال، صحة، غذاء، وظائف، شراكة مع القطاع الخاص، بُنى تحتية، مُهاجرون، أمهات ونساء وأطفال، طُلاب، وكبار السن.

٢. تسليط الأضواء على أفكار جديدة لمواجهة قضايا اجتماعية بعيداً عن تلك الخلافية التي خاضها أوباما في السنتين السابقتين، إذ لا يمكنه الاستمرار في النجاح في ظل الكونغرس الجديد؛ ومن هذه القضايا غير الخلافية حزبياً وإيديولوجياً: قضايا تطوير الطاقة، والتعليم، والإصلاحات الضريبية غير الخلافية، وإصلاح إجراءات عطاءات مشاريع وزارة الدفاع؛ لتُركز على استثمارات الطاقة النظيفة، وتطوير قانون هجرة غير خلافي، وغير ذلك من إبداعات مطلوبة في قضايا كبيرة وواضحة؛ وبهذا يبتعد أوباما عن صراعات حزبية وإيديولوجية، ويضع تجسيدات عملية لهويته الجديدة «ما بعد الحزبية» أو «التوافقية الحزبية».

وقد بدأت بعض المراكز المُتخصصة باقتراح برامج ومشروعات وإجراءات جديدة لتطوير حكم أوباما باستخدام الصلاحيات التنفيذية، ابتداءً بقضايا كبرى بفرض رسوم على النفط المستورد؛ لتقليل استخدامه، وانتهاءً بتطوير مواقع إنترنت حكومية لمُراقبة الإنفاق العام، مروراً بسياسات توفير الطاقة وحماية البيئة في القواعد

العسكرية، والإسراع في تنفيذ تشجيع المشاريع الاقتصادية الصغيرة، وتجنب خسارة البيوت المرهونة عقارياً، ومثل هذه السياسات والخطوات ستجعل أوباما هو الذي يُحدد الأجندة الوطنية، أما الجمهوريون فقد يضعون أجندة مجلس النواب وحسب، وأوباما أيضاً يستطيع التأثير فيها.

٣. احتواء المعارضة الجمهورية التي جاءت على موجة كبيرة من الغضب والطاقة، وذلك بإنهائها على شاطئ عام ٢٠١٢، بجعل المحافظين يشعرون بأنهم حققوا بعض ما سعوا إليه، وقد يكون ذلك بتعيين جمهوريين بارزين، وبخاصة في مجال الأعمال، في مواقع حكومية عالية، وبتغيير الخطاب السياسي بتخفيف الشعارات في المواقف الأيديولوجية واليسارية، وشعارات الحكومة الكبيرة، ودمج شعارات وسطية تروق للجمهوريين، والمطلوب هو احتواء المعارضة، وليس الاستسلام لها، عن طريق خطوات رمزية يتخذها أوباما في سبيل الحفاظ على مضمون أجندته، وهذا قد يتطلب تهدئة عمل الديمقراطيين في المجلسين، والتعاون مع الجمهوريين لتمرير أجندات وقضايا بصورة كبيرة لا تمر عادة إلا في ظل حكومة مُنقسمة مُوزعة القوة، كما حدث في التاريخ الأمريكي، ولكن إنجاز ذلك يحتاج إلى تحالفات إبداعية.

٤. البروز قائداً للدولة الأمريكية وليس فقط للحكومة الأمريكية، وذلك باهتمام الرئيس وحكومته بقضايا مجتمعية وثقافية وتعليمية وخارجية تهم الجميع، وطرحهم لبرامجها، مثل: تنشئة الأطفال في بيئة مُتدهورة العنصرية والطبقية، والمكانة العالمية لأمريكا، ودور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وإطلاق مُبادرات وحملات.. الخ، وأوباما لديه فرصة وقدرة على القيام بأدوار مُفيدة في هذا المجال تجلب له القبول الشعبي، وبخاصة في أوساط المستقلين، وقد اشتهر بل كلينتون بأداء هذه الأدوار، وبقدرته على ممارسة مهارات النجاة والنجاح التي قد توصف بأنها استراتيجيات اعتذارية دفاعية ضيقة الأفق، وعلى أوباما الاستفادة جداً من تجارب كلينتون، وهذا ما يبدو أن أوباما قد بدأ بفعله.

هناك دروس أخرى يُمكن استلهامها من تجربة رونالد ريغان، وقدراته في الخطاب

العام، التي صاغت جوانب كثيرة من المزاج والأجندة العامة لأمريكا في زمنه بطرق هامة غير التشريع.

٥. التوجه نحو العالم الخارجي؛ فطرح القضايا الخارجية والزيارات لدول العالم هي ملجأ تقليدي للرؤساء الذين خسروا نفوذهم في الداخل الأمريكي، وتظهرهم للشعب الأمريكي والعالم ولقواعدهم وأنفسهم بأن لهم مكانة وقدرة على القيادة والتأثير، وأمام أوباما تحديات مُعقدة وفرص كثيرة لم تتوافر لغيره للتحرك عالمياً؛ فأمامه حرب أفغانستان والعراق، ومنع انتشار السلاح النووي، والتغير المناخي، والسلام في الشرق الأوسط، ورغم أجواء الصراع الحزبي داخلياً، إلا أن الأمريكيين جميعاً يحبون أن يروا احترام رؤسائهم، ونجاحهم في المسرح الدولي، وهذا يمنح أوباما مساحة تأثير كبيرة دون أن يحتفل بتوقيع أي قانون جديد.

المراجع

1. Bacon Jr, Perry, "A lame-duck session with unexpected victories", The Washington Post, Washington DC, USA, December 22, 2010, http://www.washingtonpost.com
2. Balz, Dan, "Bill Clinton takes the White House stage, again", The Washington Post, Washington DC, USA, December 11, 2010, http://www.washingtonpost.com
3. Gelb, Leslie H., "The GOP's Dangerous Nukes Game", The Daily Beast, USA, November 18, 2010, http://www.thedailybeast.com
4. Harris, John F. and James Hohmann, "Obama 2.0: Reinventing a presidency 20, 2010, http://www.politico.com
5. Holland, Steve, "Analysis: Obama's uphill drive on START treaty", Reuters, Washington DC, USA, November 22, 2010, http://www.reuters.com/article
6. Klass, Richard , "The GOP Strategy to Defeat Obama", Huffington Post Social News, USA, November 28, 2010, http://www.huffingtonpost.com/richard-klass/the-gop-strategy-to-defea_b_788878.html
7. Lobe, Jim, "Obama Pushes START Treaty to Top of Legislative Agenda", Global Geopolitics & Political Economy, Washington DC, USA, December 02, 2010, http://globalgeopolitics.net
8. Lucas, Scott, "US Politics, Obama, and Congress: Tax Cut Deal Opens Up Splits among Democrats...and Republicans", Enduring America, USA, December 20, 2010, http://www.enduringamerica. com/home/2010/12/20/us-politics-obama-and-congress-tax-cut-deal-opens-up-splits.html
9. Malone, Jim, "Obama Tax Deal Angers Democrats", Voa News, USA, December 09, 2010, http://www.voanews.com/english/ news/usa
10. Meyerson, Harold, "Obama's liberal scorecard", The Washington Post, Washington DC, USA, December 22, 2010, http://www. washingtonpost.com

11. Milbank, Dana, "Look out, Obama the Great", The Washington Post, Washington DC, USA, December 23, 2010, http://www.washingtonpost.com
12. O'Keefe, Ed and Craig Whitlock, "Don't ask, don't tell' repealed: What's next? The Washington Post, Washington DC, USA, December 20, 2010, http://www.washingtonpost.com
13. Raju, Manu, "McCain's new role: GOP agitator", Politico, USA, December 19, 2010, http://www.politico.com
14. Robinson, Eugene, "Obama's victory lap", The Washington Post, Washington DC, USA, December 21, 2010, http://www.washingtonpost.com
15. Sheridan, Mary Beth and William Branigin, "Senate ratifies new U.S.-Russia nuclear weapons treaty", The Washington Post, Washington DC, USA, December 22, 2010, http://www.Washingtonpost.com
16. "Deadline`s are looming, but compromise is not, The lame-duck Congress", The Economist (from Printed Edition), Washington DC, USA, December 02, 2010, http://www.economist.com
17. "Obama's political strategy: smart or seriously naive?" The Washington Post, Washington DC, USA, December 06, 2010, http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/12/06/AR2010120607123.html?hpid=topnews
18. "Right Turn: Are we really 'ungovernable'? The Washington Post, Washington DC, USA, December 22, 2010, http://www.washingtonpost.com
19. "The Republicans ride in America's elections: Special Report", The Economist, Washington DC, USA, November 04, 2010, http://www.economist.com
٢٠. الشوربجي، منار، «انتخابات الكونجرس ٢٠١٠ ومستقبل السياسة الأمريكية»، مركز الجزيرة للدراسات، ١٥-١٢-٢٠١٠،
http://www.aljazeera.net/NR/ exeres 7575219C-1572-4D1E-8807-39EF21E74936.htm

٢١. لوب، جيم، «قبل انعقاد مجلس الشيوخ الجديد بغالبية الحزب الجمهوري: أوباما يرضخ لكل شروط الجمهوريين مقابل معاهدة ستارت»، وكالة الأنباء العالمية، إنتر بريس سيرفس (آي بي إس)، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٥/ ١٢/ ٢٠١٠. http://ipsinternational.org/arabic/nota.asp?idnews=2032.

٢٢. منيمنة، حسن، «من يدفع ثمن الشلل السياسي في أميركا؟»، دار الحياة، ١٢/ ١٢/ ٢٠١٠. http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/211614.

استراتيجية حلف الناتو حتى عام ٢٠٢٠
الدلالات الاستراتيجية وانعكاساتها على الشرق الأوسط

العميد المتقاعد د.أمين محمد حطيط*

تقوم الأحلاف عادة لتحقيق مصالح مشتركة بين من تجمعهم أهداف واحدة تتمثل بدفع خطر أو جلب منفعة، أهداف تكون مستلزمات تحقيقها تفوق عادة في حجمها قدرات كل من المتحالفين منفردين، ولهذا ما إن يقوم التحالف حتى تحصى وتحشد طاقات الجميع، ويستعاد تحديد الأهداف بدقة ووضوح، ثم توضع الخطة أو الخطط التي بمقتضاها تستعمل الإمكانات المتاحة لتحقيق الأهداف المعتمدة، خطة تعتمد من خلال مفهوم استراتيجي يؤمّن ذلك. وعندما نتحدث عن استراتيجية فإننا نعني بالتحديد: الأهداف المتوخاة، والإمكانات المتاحة، والخطة أو الخطط المعتمدة للانطلاق من الإمكانات للوصول إلى الأهداف، خطة تتبدل كلما تغير أحد طرفيها: الأهداف أو الإمكانات. وفي بحثنا في استراتيجية الحلف الأطلسي، تستوقفنا بداية المخاطر والتهديدات التي استشعرها من أصبحوا أعضاء في الحلف، فتداعوا وتعاهدوا بغية دفع تلك الأخطار، واعتمدوا استراتيجية جاءت في صيغتها الأولى دفاعية بالمفهوم التقليدي للدفاع، ترتكز على الدفاع الثابت عن الإقليم، دون أن تتعدى العمليات حدود الدول الأعضاء ابتداءً، وما إن تغيرت الأخطار حتى طورت الاستراتيجية لتحقق التوسع في الفضاء الاستراتيجي باستعمال القوى العسكرية خارج حدود دول الحلف في ما سمي استراتيجية القوة الصلبة والحرب الاستباقية الوقائية، التي أوصلت الحلف إلى مأزق أجبره على البحث عن استراتيجية ثالثة، فكان أن اعتمد في لشبونه في تشرين الثاني ٢٠١٠ مفهوماً استراتيجياً يعول عليه ليعتمده في العقد المقبل، فما هو هذا المفهوم؟ وما هي خلفيته وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط؟ هذا ما تجيب عنه هذه الدراسة.

---

*أستاذ جامعي وباحث استراتيجي.

١. الخلفية التاريخية والاستراتيجية للمفهوم الجديد لاستراتيجية الحلف الأطلسي

في صورته الأساس، قام حلف شمال الأطلسي (الناتو أو أوتان)[١] على شكل حلف دفاعي ذي طبيعة عسكرية وسياسية، ابتغى منه الأعضاء الاثنا عشر[٢] الذين وقعوا على معاهدة الإنشاء في واشنطن في ٤/ ٤/ ١٩٤٩، تأمين الدفاع عن بلدانهم، وتأمين الحماية والأمن لشعوبهم التي اعتمدت أنظمة سياسية تقوم على قواعد الديمقراطية والليبرالية والاقتصاد الحر الممكن لتسهيل حركة رأس المال بعيدا عن أي قيد، أنظمة شكلت النظام الرأسمالي الذي وجد نفسه في مواجهة مع النظام النقيض، «النظام الشيوعي الاشتراكي»، الذي انخرط في كتلة شرقية كانت نواتها قد تشكلت مع انتصار الثورة البلشفية في روسيا في العام ١٩١٧وقيام الاتحاد السوفيتي إثرها، ثم تمدد الوهج الشيوعي إلى أوروبا الشرقية، وبعده كان انتصار ماوتسي تونغ في الصين معلناً قيام جمهورية شعبية يحكمها الحزب الشيوعي في العام ١٩٤٩، وقد راح الحلف الأطلسي يتوسع (أفسحت معاهدة الإنشاء المجال أمام دخول أعضاء إذا تحقق الإجماع عليه[٣]) توسعاً بلغ فيه عدد الأعضاء اليوم ٢٨ عضواً[٤]، وبات الحلف ممتداً على كامل مساحة أوروبا الغربية والشرقية، ولم يبق خارجه إلا القليل من الدول: كالسويد، والنمسا، وسويسرا.

ومن أجل تفعيل العمل الدفاعي[٥]، قام الحلف على عقيدة عسكرية واضحة من غير التباس تحدد المنظومة الشيوعية عدواً يجب التصدي له بكل الوسائل المتاحة (سياسياً، وثقافياً، واقتصادياً، وعسكرياً)، معتبرة أن في هذا التصدي عملاً دفاعياً عن منظومة القيم التي قام الحلف على أساسها، والتي تعتبر الشيوعية الممثلة بالاتحاد السوفيتي، وحلف وارسو الذي أنشأه الاتحاد السوفيتي، وجمهورية الصين الشعبية، تهديداً خطيراً له. وأرسى الناتو استراتيجيته الدفاعية على أسس ثلاثة:

- منع تسرب النفوذ الشرقي إلى دول الحلف وأنظمتها.

- السعي ما أمكن لنشر «القيم الغربية الليبرالية» خارج دول الحلف بالوسائل السلمية السياسية من أجل تأمين الفضاء الحيوي للمصالح والغلاف الدفاعي البعيد.
- امتلاك أقصى ما يمكن من القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية ونشرها، والاستعداد الدائم للقتال الدفاعي لصد أي عدوان على أي من دول الحلف يأتي من الشرق بشكل خاص.

وقد تمكن الحلفان (الأطلسي ووارسو) من تجنب الحرب بينهما، لأن كلاً من الحلفين امتلك من القدرات العسكرية والتقليدية وغير التقليدية، وبخاصة النووية، ما جعل الآخر يقتنع بأن الحرب ليست في مصلحته إن اقتدح نارها، وقام توازن رعب ردع الفريقين عن الحرب، لكنه لم يمنع الصراع بوجه آخر، فكانت المواجهات السياسية والتنافس لتوسيع الفضاء الاستراتيجي وبسط النفوذ في العالم بوسائل غير عسكرية، وهذا ما سمي الحرب الباردة التي تقلبت وتيرة الحدة فيها صعوداً كاد يصل إلى حافة الانفجار[٦] أو استرخاء إلى حد إبرام المعاهدات[٧]، واستمرت الحرب الباردة إلى أن تفكك حلف الاتحاد السوفيتي ونشأت على أنقاضه دول مستقلة يمكن تصنيفها في ثلاث فئات: **الأولى** وريثة الاتحاد السوفيتي، وهي روسيا الاتحادية أو الاتحاد الروسي الذي احتفظ بمقعده الدائم في مجلس الأمن، وبمعظم الترسانة النووية للاتحاد المنحل، **والثانية** هي الدول الآسيوية الإسلامية في معظمها، التي باتت محل تنافس وتسرب للنفوذ الغربي الأميركي إليها، **والثالثة** هي دول أوروبا الشرقية التي سارعت للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وكان طليعة المنضمين إليه كل من بولندا والمجر والتشيك في العام ١٩٩٩.

إذن وبانحلال الاتحاد السوفيتي غاب العدو التقليدي للناتو، وبخاصة أن روسيا الوريث انقلبت على المبادئ الشيوعية، وخلق هذا الغياب معضلة كادت تنذر بتفككه، لأن الخطر، أو التهديد الذي حمل الأطراف الأطلسيين على الدخول في التحالف لم يعد قائماً، ويكون من المنطقي التراجع عن الحلف ذاته، لكن أميركا رأت بهذا الغياب

مصلحة لها تمكنها من التفرد بالساحة الدولية، وتعطيها الفرصة لتبني إمبراطوريتها الكونية التي طالما حلمت بها، وتمكنها من فرض سيطرة النظام الرأسمالي- بقيادتها- على العالم، وكان عليها أن تكيف الظروف بما يناسب هذه التطلعات، ويمكنها من الاستفادة من منظومة عسكرية- سياسية جاهزة لتستعملها أداة تنفيذية، وكان عليها أيضاً أن توجد للحلف عدواً حتى يستمر، وتهديداً حتى يشد الأعضاء إليه.

وقد توصلت أميركا بعد دراسة استراتيجية معمقة إلى معادلة ترى فيها أن السيطرة على العالم تكون بالسيطرة على اقتصاده، وأن السيطرة على الاقتصاد لا تكون فعليا مستقرة إلا بامتلاك السيطرة على الطاقة، وعلى الممرات الأساسية لنقلها، ولحركة البضائع. وهنا كان البحث عن ميدان العمل للبدء ببسط النفوذ، فوقع الاختيار على منطقة الشرق الأوسط، لأن جل الاحتياطي العالمي من الطاقة (النفط والغاز) مركّز فيها، كما أنها تشكل عقدة تقاطع الممرات بين الشرق والغرب، وقد رأت أميركا أن فائض القوة العسكرية الذي تمتلكه يمكنها من تحقيق أهدافها ميدانياً، وبسرعة، في ظل غياب القوة العسكرية الجدية التي تعرقل سعيها، لذا اعتمدت «استراتيجية القوة الصلبة»، التي نفذتها حروباً في المنطقة ضد من لا يستجيب لها من أنظمة وتنظيمات حتى إخضاعه أو اجتثاثه، تحت شعارات مثل «محاربة الإرهاب» الذي ألصقته بالإسلام[٨]، لأن المسلمين هم سكان المنطقة المستهدفة، أو شعار تخليص العالم من خطر سلاح الدمار الشامل كما فعلت في العراق[٩]، لأن للعراق موقعاً جيواستراتيجياً مميزاً في كامل المنطقة.

وواجهت أميركا معضلة حمل الحلف الأطلسي على مجاراتها في سعيها، لأنها رأت فيه خير متكأ، وأداة تنفيذية بيدها، وقامت بمناورة ذكية، استطاعت عبرها أن تقنع دول الحلف الأخرى، وبخاصة الدول الأساس في أوروبا الغربية، بأن مصالحهم الاقتصادية والسياسية التي اكتسبها الغرب بعد الحربين العالميتين أضحت مهددة بظهور نزعة تحرر حقيقية في منطقة الشرق الأوسط، وأن هذه النزعة التي يقودها ما اصطلح على تسميته «الإسلام الحركي الميداني» إضافة إلى وجود النزعة القومية التحررية أيضاً، هذه النزعة

تملك من القدرات المتصاعدة ما إن لم يوضع حد لها بحرب استباقية وقائية، فإنها ستهدد الغرب في مصالحه، وتطرده من المنطقة، وقد تلاحقه إلى عقر داره، وتخل بأمنه واستقراره، وقدمت فكرة الحرب الوقائية على أنها شكل من أشكال الدفاع الذي ينقل الحرب إلى أرض الخصم، ويفاجئه بضربة قاصمة حاسمة تذهب قدراته، وتدفعه إلى الانهيار الإدراكي الذي يمنعه من مواصلة السعي لامتلاك القوة بعد أن يفهم بأن قوته ستكون عقيمة في مواجهة من يمتلك أكبر منها. وتكون الحرب الوقائية سبيلاً سريعا للنصر المحتم، مع تحديد أقصى للخسائر عبر ما توفره من حسم سريع، مع القضاء على التهديدات، واجتثاث الخطر في أرضه ومصدره.

نجحت أميركا في مناورتها، وسارعت إلى خوض حربها الأولى ضد العراق بقيادة صدام حسين الذي احتل الكويت في العام ١٩٩١، حرب انتهت إلى تمركزها في الكويت، وانتشارها العسكري في الخليج، ثم حرب ضد أفغانستان في العام ٢٠٠١، التي جاءت مباشرة بعد وثيقة المفهوم الاستراتيجي المطور للحلف الأطلسي في العام ١٩٩٩، الذي تبنى، بوضوح، الموقف الأميركي، وفي الحربين كان الحلف الأطلسي بمعظم دوله النواة لإنشاء تحالف دولي لشن الحرب، وهكذا تكون أميركا قد طورت عملياً وظيفة الحلف الدفاعية بالمفهوم المتعارف عليه للدفاع، لتجعله أداة تنفذ به اجتياحاً أو هجوماً بقيادتها، تحت ذريعة الدفاع عنها (تطبيقا للمادة الخامسة من معاهدة التحالف، معاهدة ٤/ ٤/ ١٩٤٩) بعد أن صورت نفسها ضحية «للإرهاب الإسلامي» الذي ضربها في ١١سبتمبر ٢٠٠١، إرهاب انطلق- كما زعمت- من أفغانستان، ونفذ من جانب «منظمة قاعدة الجهاد» (الإسلامية) التي تحتضنها (كما صورت) حركة طالبان الممسكة بزمام البلاد، وبهذا تكون أميركا قد نجحت في إقحام الحلف الأطلسي في حربها الأفغانية لكنها فشلت في حمله على مواكبتها في حربها على العراق في العام ٢٠٠٣.

٢. المحددات الرئيسية لاعتماد الحلف الأطلسي استراتيجيته الجديدة

بعد عقد من الزمن تبين لأميركا أولاً، ولأعضاء الحلف ثانياً، أن السعي لبسط النفوذ بالقوة العسكرية، وفي الظروف الراهنة، بات أمراً بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً، في ظل ظهور فكر الرفض الشعبي للاحتلال الأجنبي، وانتشار ثقافة مقاومته، ووضوح قدرة الشعوب على تنظيم مقاوماتها ضد المحتل، الأمر الذي تسبب في الإخفاق في كل من أفغانستان والعراق، وبلغ ذروته في هزيمة إسرائيل في العام ٢٠٠٦ على يد المقاومة الإسلامية في لبنان، هذا الواقع فرض نفسه على سلوك الحلف، إذ أنه، وقبل سنتين من الموعد الدوري لإعادة النظر باستراتيجيته الموضوعة للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، رأى الحلفاء خطورة تجاوز العناصر التالية:

أ- الأهمية الاستراتيجية القصوى لمنطقة الشرق الأوسط، أهمية تتقدم على ما عداها كونها المنطقة الأساسية الأولى في العالم التي مازالت تشكل قلب العالم الاقتصادي، وخزان الطلقة وتقاطع الممرات، منطقة تعطي من يسيطر عليها فرصة السيطرة على العالم، وبالمقابل من يخرج منها يخرج من دائرة الضوء والتأثير العالمي، ويتراجع إلى الصفوف الخلفية.

ب- ظهور نزعة إقليمية شرق أوسطية (عربية وإسلامية) لرفض الهيمنة والاستعمار والنفوذ الأجنبي، وقيام أنظمة رسمية ودول إلى جانب تنظيمات أهلية وشعبية بحمل السلاح للدفاع عن المصالح الذاتية المشروعة، كما وحشد الطاقات كلها من أجل تنظيم مواجهة فاعلة لهذا الأمر.

ت- استمرار الانشغال الصيني بالنمو الاقتصادي الذاتي، وعدم ظهور بوادر أو محاولات صينية لممارسة نفوذ سياسي أو عسكري خارج حدودها، ما يعني أن المنافسة مع الصين راهناً، وفي المدى المنظور تبقى محصورة بالاقتصاد، مع نظرة إلى الشأن العسكري بوصفه أداة حماية لا يلجأ إليها إلا في اللحظات الأخيرة، مع كونها مستبعدة حالياً.

ث- سعي روسي للعودة إلى الشرق الأوسط من أي باب يفتح له، وفي حدود المتاح، دون أن تكون القوة العسكرية من الوسائل التي قد يلجأ إليها بسبب الأوضاع الروسية الداخلية، والأعباء الاقتصادية التي أثقلت كاهل روسيا في العقدين الأخيرين.

ج- إرهاصات تطوير بعض الدول النامية- كإيران- لقدراتها في مجال التقنية النووية، مع خشية ما من نجاحها في امتلاك القنبلة الذرية، التي تحدث- في حال حصولها عليها- انقلاباً استراتيجياً في غير صالح القوى المسيطرة على القرار العالمي منذ نهاية الحرب الثانية، التي تشكل أميركا والحلف الأطلسي اليوم طليعتها، وأكثرها فاعلية.

ح- القناعة بأن الظروف الراهنة لا تسمح بالاستمرار في اعتماد «استراتيجية القوة الصلبة» وما يتبعها من استعمال القوة العسكرية التقليدية في الميدان، وأن احتمال تحقيق إنجازات عسكرية معتبرة، أو نصراً عسكرياً في ظل هذه الظروف بات أمراً وهمياً.

خ- نزعة دولية لتشكيل المجموعات الاستراتيجية على أساس إقليمي أو عقائدي لحماية المصالح القومية، بعد أن شعرت تلك الدول بفشل أميركا في إقامة النظام الأحادي القطبية، ودخول العالم في حالة «اللانظام العالمي» أو حالة الفراغ التي تسبق حالة الاستقرار على نظام معين يبحث عنه.

٣. مضمون المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو في العام ٢٠١٠

في ظل الواقع العالمي المتقدم وصفه، وتحت تأثير المحددات أعلاه، طرح التحدي على الحلف الأطلسي في العام ٢٠٠٩، ولجأ الحلف إلى تعيين لجنة خبراء من دوله لوضع الرد على هذا التحدي، فعملت اللجنة لمدة سنة تقريباً، وخرجت بصياغة مفهوم استراتيجي جديد للحلف تحت عنوان[١٠] «المفهوم الاستراتيجي للدفاع والأمن لأعضاء منظومة تعاهد شمال الأطلسي» خطة صيغت في وثيقة من١١ صفحة وتضمنت العناصر

الاستراتيجية التي يرى الحلفاء نجاعتها في العقد المقبل، آخذة بعين الاعتبار الوقائع المتشكلة، وهواجس التحالف ومخاوفه وطموحاته، وقد أقر هذه الوثيقة قادة دول الحلف الأطلسي الـ ٢٨ الذين عقدوا اجتماع قمتهم في لشبونة في٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٠، وأطلق عليها استراتيجية الحلف الأطلسي لما بعد العام٢٠١٠، وهي استراتيجية يمكن أن نتبين فيها السمات الرئيسة الآتية:

أ- التمسك- ظاهراً- بالطابع الدفاعي للحلف، مع تطوير مفهوم الدفاع والتهديدات، وقد ظهر بوضوح أن أعضاء الحلف لم يستطيعوا أن يثبتوا وجود عدو ملموس يهدد سلامتهم وأمنهم في أرضهم وضمن حدودهم، وهم الذين يملكون من الطاقات والقدرات العسكرية ما يفوق بكثير ما يملك الآخرون، ثم إنه لا يوجد في العالم دولة واحدة تشكل تهديداً، أو لديها الرغبة في المس بسلامة أراضي دول الحلف أو أمن شعوبه، وفقا لما قامت عليه معاهدة واشنطن للعام ١٩٤٩(معاهدة إنشاء الحلف[١١]) هنا كان تحديد العدو أمراً متعسراً على دول الحلف، وعقبةً تم التغلب عليها عبر نقلة نوعية في مفهوم الدفاع تخطت ما جاء في معاهدة الإنشاء(الدفاع عن الأرض وأمن الشعب) ليصل إلى مفهوم حماية المصالح وأمن مؤسسات دول الحلف ومراكزه وقواعده[١٢]، في وجه أي تهديد لها يتشكل خارج حدودها، واعتبار المبادرة إلى مواجهة هذا التهديد عملاً دفاعيا مطوراً للمفهوم الأساسي الذي قام الحلف عليه، وتكون السمة الأولى للاستراتيجية الجديدة «الدفاع عن مصالح الحلف خارج حدود دوله»، وباعتماد أسلوبي العمل: السياسي، والعسكري، بعد أن أكد الحلف طابعه السياسي العسكري؛ أي أن الحلف أعطى لنفسه الحق بفضاء استراتيجي، ومصالح مكتسبة خارج حدوده، واعتبر المس بها عملاً عدوانياً عليه يستوجب المبادرة للدفاع، مما جعل الهجوم لحماية هذه المصالح لدى دول أخرى دفاعاً.

ب- استمرار اعتبار الطاقة وأمنها شأناً استراتيجياً حيوياً متقدماً: ركز المفهوم الاستراتجي الجديد على أمن الإمداد بالطاقة[١٣] وعلى أهميته في حفظ الأمن الشامل للدول الأعضاء، ومنها اتجه إلى تحديد أهمية الاعتناء بأمن «الخليج»[١٤] وأمن الممرات منه وإليه، لاستمرار تدفق النفط للدول الأعضاء أساساً، ولدول العالم تبعاً لذلك، وبخاصة أن الحلف انتدب نفسه، أو وصف نفسه بأنه «عامل أمن واستقرار في العالم»، وأنه يتولى بشكل مباشر الدفاع عن القيم التي تعتمدها الشعوب، وكذلك الدفاع عن الحرية والديمقراطية في العالم، ومن خلال هذا التوصيف يكون الحلف قد ركز الضوء على منطقة النفط- منطقة الشرق الأوسط- لتكون هي في دائرة اهتماماته الأساسية، وتكون المسرح المرتقب لعملياته العسكرية المنفذة تحت ستار «الدفاع عن المصالح».

ت- العمل على التهدئة مع الدول الكبرى بتحييد روسيا وطمأنتها، وعدم استفزاز الصين (رغم أن العمل على الأرض يتجه إلى عكس ذلك عبر تطويق الصين بالقوس من الجنوب)، نعم، لقد جهد الحلف لتحييد روسيا وطمأنتها، وإغرائها بشراكة ما في مجال التعاون الصاروخي الدفاعي، مع تلميح إلى إمكانية ضمها إلى الحلف ليكون «الأطلسي الكبير» وإقناعها بأن التدابير التي يستعد الحلف لاتخاذها في هذا المجال لا تستهدفها، رغم أن مواقع التنفيذ تلامس- بشكل أو بآخر- الحدود الروسية، وحاول الترويج بأن المستهدف ليس روسيا أو الصين بل العدو الذي تريد أميركا تصويره بأنه عدو مشترك هو «الإرهاب» والدول والتنظيمات المارقة أو الخارجة على القانون الدولي. (الفقرة ٢٣ من الوثيقة الاستراتيجية).

ث- اعتبار الإرهاب الهاجس والتهديد الرئيسي لأمن الحلف. حدد الحلف مهمته العسكرية الدفاعية الأولى في محاربة «الإرهاب»، دون تسمية أحد من دول أو تنظيمات. والملاحظ هنا الإفراط في توصيف حجم المخاطر والقدرات التي

يمتلكها من يراه الحلف عاملاً في مجال الإرهاب لجهة احتمال امتلاكه أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها البيولوجية والكيمائية والنووية، مع العلم أن شيئاً من هذا لم يستعمل في كل المواجهات التي خاضتها أميركا حتى الآن تحت مسمى «الحرب على الإرهاب» ونحن نرى أن تعظيم قدرات «الإرهابيين» بالتسمية الأميركية كان ضرورياً للحلف في وثيقته، حتى يتمسك- كما فعل- بالسلاح النووي، والملفت في مسألة الحرب على الإرهاب، أن دول الحلف اعتمدت مفهوم الحرب على الإرهاب بمستويين: **الأساسي** منهما «فردي محلي» تقوم به دول الحلف كل منها ضمن مجاله، مع الاستفادة من خبرات الدول الأخرى ومعلوماتها في نطاق التبادل، و**المستوى الثاني** جماعي يقوم به الحلف كله عند الحاجة، وهنا يفتح نقاش واسع حول المسألة يستوجب البحث. (نعالجه في الفقرة التالية).

ج- التمسك بالسلاح النووي بصفته سلاح الردع الفاعل، رغم إعلانه بأنه يسعى إلى عالم خال من السلاح النووي، فقد أكد الحلف بوضوح على تمسكه بالسلاح النووي الذي تمتلكه بعض الدول فيه (الولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا، والمملكة المتحدة) والنظر إليه، أو توصيفه بأنه «سلاح الردع المتفوق أو الحاسم» لتنفيذ الحلف لمهماته الدفاعية، مع الإشارة إلى ضعف احتمال اللجوء إليه في ظل حجم التهديدات الفعلية المنظورة القائمة.

ح- إدارة الأزمات، والتحضير للتدخل في الشؤون الدولية، من باب تأثيرها على أمن الحلف ودوله؛ فقد كان ملفتاً إسهاب الوثيقة الاستراتيجية للناتو في الحديث عن إدارة الأزمات، والتحضير للتدخل في الأزمات البعيدة جغرافياً عن دول الحلف، أو خارج حدودها، حيث اعتمد الحلف سياسة التدخل الاستراتيجي لمنع تفاقم تلك الأزمات وامتداد آثارها إلى دول الحلف و تهديد أمنها

ومصالحها، على أن تكون المعالجة بمستوى أساسي أولي وهو سياسي دون استبعاد التدخل العسكري.

خ- التركيز على التكنولوجيا و خطرها على أمن الحلف والتخطيط «للدفاع الإلكتروني» ركز المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي على التكنولوجيا ومسألة الحرب الإلكترونية وأهميته المستقبلية في رصد التبدلات والمتغيرات وجمع المعلومات ثم الاستعمال للتأثير على الخصم وقدراته وقرر اللجوء عند الحاجة إلى ما سماه «الدفاع الإلكتروني cyberdéfense »[١٥] ورغم أن الحرب الإلكترونية ليست مستجدة في المفاهيم والخطط العسكرية إلا أن أهميتها هنا تبدو من خلال ارتقاب اللجوء إليها ليس فقط ضد دول تملك قدرات تقنية عالية جيوش تقليدية وأسلحة غير تقليدية معتبرة، بل في مواجهة من تسميه أميركا بمنظمات إرهابية وهنا يطرح السؤال هل الخوف من قدرات تلك الجهات مبرراً إلى هذا الحد؟

د- الدفاع ضد الصواريخ البالستية. في موقف واضح ركزت الاستراتيجية الجديدة للحلف على مخاطر الصواريخ البالستية، وحجم التهديد الذي تشكله لأمن شعوبها[١٦] واعتبار هذا الشأن أحد العناصر الرئيسية للدفاع الجماعي غير المتجزء لدول الحلف، وهنا تطرح الأسئلة حول هذا الموضوع معطوفة على خطة أميركية من أربع مراحل لنشر القواعد الصاروخية على الحدود الشرقية لدول الحلف[١٧] بدءاً بالبحر المتوسط وصولاً إلى البر في رومانيا، وتطوير ذلك تباعاً حتى العام ٢٠٢٠.

ذ- التمسك بمنظمة الأمم المتحدة ودورها للاستفادة من خدماتها. استمر الحلف في إيلاء أهمية معينة لمنظمة الأمم المتحدة ضمن حدود الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد رأى أن ذلك يؤدي خدمة هامة على صعيد دول الحلف والعالم بالإضافة إلى أهميته لدول الحلف على صعيد العالم، وهنا نذكر ما

تتمسك به أميركا من مقولة المجتمع الدولي وقراراته التي تتخذها أداة لتحقيق أغراضها في العالم بوجه خصومها.

ر- الاهتمام بالعلاقة مع الاتحاد الأوروبي والاستفادة من قدرات دوله غير الأعضاء في الحلف. لم يغفل الحلف الإشارة إلى أهمية التعاون مع الاتحاد الأوروبي ولاسيما أن كثيراً من دوله لم ينضو بعد في الحلف الأطلسي، ومن هنا كان اهتمام الحلف بالبلقان وإيلائها العناية اللازمة بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي.

ز- الاستمرار في اعتماد سياسة الباب المفتوح من أجل توسيع الحلف وضمان استمراره. أكد الحلف على ترحيبه بانضواء أي دولة إلى الحلف إذا كانت تؤمن بقيمه وبسياسته الدفاعية المعتمدة، والغريب هنا ما يوحي به الحلف بأنه يفتح بابه حتى لروسيا، ويبدو أن دعاة توسيع الحلف، وبخاصة شرقاً، يقصدون التضييق على المنطقة موضوع الاهتمام ليكون الحلف على تماس معها بشكل مباشر دون أن يكون هناك منطقة فراغ، وهذا طبعاً تبرير غير مقنع برأينا، ونبقى على نظرتنا بأن أميركا التي تقود الحلف ترى في توسيعه توسيعاً لنفوذها في بلاد حلفاء يسيرون وراءها.

٤. الدلالات الاستراتيجية الأساسية لاستراتيجية الأطلسي ٢٠١٠

في تحليل للمفهوم الاستراتيجي الجديد من حيث الخلفية والهواجس والتطلعات يمكننا أن نتبين أن الحلف الأطلسي اعتمد استراتيجية تغييرية أخذت بالاعتبار ما سجل من نتائج العمل العسكري في العقد الأخير، مع تمسك بالأهداف الاستراتيجية التي حددتها أميركا لنفسها، واتخذت الحلف متكأً أو أداة لتحقيقها، ولكن يستوقفنا بشكل أساسي ملاحظة بالغة الأهمية، إذ يستشف من جوهر هذه الاستراتيجية وهن وضعف حمل الحلف على الإحجام عن الحرب في المدى المنظور، وفي التفصيل نسجل الدلالات التالية:

أ- إن إخفاقات أميركا العسكرية في حروبها في أفغانستان والعراق، كانت الهاجس الرئيس الذي حكم الخبراء، ومن ثم قادة الحلف الأطلسي، في اعتمادهم للاستراتيجية الجديدة، حيث بدا التركيز على ما أسموه الإرهاب الذي يهدد المصالح الأمنية والاستراتيجية لأميركا ولدول الحلف الأساسية أو المنضوية لاحقا، وبذلك تكون الاستراتيجية الجديدة مركزة بشكل أساسي ضد من أفشل المحاولة الأميركية في السيطرة على العالم، من باب السيطرة على الشرق الأوسط، وفي هذا يستطيع الفريق أو المحور أو الجبهة الممانعة للنفوذ والسيطرة الأميركية على الشرق الأوسط أن تزعم أنها فرضت على الحلف الأطلسي إيقاع انتصاراتها، وأن تنتظر العمل الانتقامي الثأري ضدها، وإذا كانت الحرب مستبعدة راهناً وفي المدى المنظور، فإن العمل الأمني والتضييق السياسي والاقتصادي يكون مرجحاً.

ب- بنى الحلف استراتيجيته ضد عدو مجهول- معلوم، نقول بأنه مجهول لأنه لم يقدم على تسميته بالاسم، دولة كانت أو تنظيما، ونقول بأنه معلوم لأن الحلف التزم بمحاربة الإرهاب باعتباره المهدد لمصالح دول الحلف، وللاستقرار العالمي الذي يدعي الحلف العمل على حمايته، ثم إن إصدار أميركا لوائحها الدائمة بتحديد من هو إرهابي ومن هي الدول التي تعتبر في «محور الشر» الواجب العمل ضده لاجتثاث خطره، ثم إقدام الرئيس الفرنسي ساركوزي على انتقاد التعمية في تسمية العدو وتوصيته بأن تسمى الأشياء بأسمائها قال: «يجب أن نسمي القطة باسمها ونقول إنها قطة» كل ذلك يقود إلى أن الحلف الأطلسي اعتمد عدوه بشكل ضمني لا يحتمل اللبس والشك، وحدد إيران والحركات الإسلامية التي يسميها إرهابية والدول التي لا تخضع للإملاء الأميركي، حددهم بأنهم الأعداء المباشرون للحلف، ليس من باب احتمال قيامهم بهجوم يستهدف أراضي دول الحلف وشعوبه فحسب (وهنا تبدو المغالاة والإفراط في الافتراض والتصور) بل

وفي تهديد أمن المصالح الاقتصادية للحلف في منطقة الطاقة وطرق المواصلات منها وإليها.

ت- تخطى الحلف المفهوم الدفاعي التقليدي الذي يرتكز على نظرية الدفاع عن الإقليم داخل الحدود، وعدم التجاوز في العملية الدفاعية إلى خارج حدود الدولة إلا في حال اندلاع العمليات الحربية وقيام الحاجة للرد بالمثل، وأرسى مفهوماً جديداً للدفاع وبسط الأمن بالعمل ابتداءً خارج الحدود وضمن الفضاء الاستراتيجي الحيوي الذي يحدده الحلف لنفسه بالاستناد إلى ما يرسيه أو يراه من مصالح لدوله في هذا الإقليم أو ذاك، وفي هذا إرساء لنظرية التدخل العسكري خارج حدود دول الحلف حتى ولو لم تكن الجهة المتدخل ضدها تشكل خطراً مباشراً على أرض دول الحلف و شعوبه، وفي هذا يمكن أن نجد تكريساً لنظرية العمليات أو الحرب الاستباقية أو الوقائية التي يمكن للحلف أن يأمر بها وينفذها، ويجعل المسألة مهمة دفاعية تقع ضمن مهام الحلف وصلاحياته، وبالطبع، لا يقر المفكرون والخبراء الاستراتيجيون ونحن منهم الحلف على هذا الرأي، ويرون أن هذا التكييف للعمليات الاستباقية بحجة المحافظة على الأمن والاستقرار، بالاستناد إلى القوة العسكرية للحلف خارج حدوده، يرونه بأنه يتخطى العمل الدفاعي، ويقع في صلب العمليات الهجومية (تكتيكاً واستراتيجية) وهي التي تكيف وفقاً للقانون الدولي العام بأنها عدوان على سيادة الدولة التي يستهدفها، وفي هذا نرى أن الحلف وسع مفهوم الدفاع عن الأرض ومن عليها إلى الفضاء الحيوي الاستراتيجي، حيث مصالح الحلف ودوله، وهي المصالح التي يحددها هو بذاته، مما يقودنا إلى القول ببساطة: إن الحلف طوّر طابعه الدفاعي الأصلي ليكون حلفاً هجومياً يستهدف بشكل أساس كل مكان يرى فيه الحلف مصدر تهديد لمصالحه تحت مسميات شتى، وهنا نسأل هل بات العالم كله ميداناً لعمليات الحلف بمقتضى المفهوم

الاستراتيجي الجديد؟ ولكن نسارع للقول بأن الحلف رغم هذا الموقف لن يكون بصدد شن حروب جديدة ينفذها بقواته العسكرية المباشرة، نقول هذا عطفاً على ما قدمناها في البند (أ) أعلاه، بالإضافة إلى موقف الحلف من الحرب في أفغانستان وسعيه للانكفاء العسكري من ميدانها، لذلك نرى أن الحلف لن يحارب بقواه، فهل سيحارب بقدرات الآخرين؟.

ث- تمسك الحلف بمقولة الإرهاب والخطر الذي يشكله، دون أن يحدد مفهوماً واضحاً للإرهاب: وما هذا برأينا إلا استمرار مقنع لنية الحلف بالقيادة الأميركية للعمل ضد حركات المقاومة وحركات التحرير في العالم بعامة، وفي منطقة الشرق الأوسط بخاصة، وتمسك بالتبريرات التي أطلقتها أميركا في مطلع التسعينات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لتقنع دول الحلف بالعمل خارج حدودها، سعياً لاجتثاث النزعة والفكر والعمل المقاوم من أجل التحرير الذي تجد فيه أميركا خطراً على مصالحها، وأميركا تعلم أنها تجافي كل القواعد القانونية في تسميتها للمقاومة إرهاباً، وهي لم تفعل ولم تزوّر المصطلحات إلا لأنها لا تستطيع أن تشن حرباً على المقاومة بوصفها مقاومة، لأنها حق مشروع ضمنته كل الشرائع، وهو حق من الحقوق الطبيعية للإنسان نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، بخلاف الإرهاب الذي يرفضه كل شرع وقانون، لأنه اعتداء على حق، بينما نجد المقاومة طلب حق وممارسة لحق، ومع هذا تخلط أميركا بين المفاهيم، وتريد وتعمل دائما على تشويه صورة المقاومة وتصفها بالإرهاب لتبرر حربها عليها، ولتحمل دول الحلف لمجاراتها في هذه الحرب، وتضمن عدم تفكك الحلف بوجود تهديد خطر هو الإرهاب في ظل عدم وجود العدو الحقيقي الفعلي المنظور، وغياب التهديد الجدي الموضوعي، إلا أننا لا نرى إمكانية لاستمرار أميركا في ترويج هذه الفكرة، وإقناع دول الحلف بها، وستنقض لاحقاً و يتبين زيفها، مع عجز أميركا على الانتصار في حروبها، وعندها ستكون كارثة على الحلف تودي به كله، لأن

الحلفاء سيجدون أنفسهم في تكتل عاجز من غير هدف، أو تكتل يعمل لتحقيق مهمة عقيمة، لأن مقاومة الشعوب لا تهزم، وبذلك سيكون ما تسميه أميركا إرهابا وهو في الحقيقة مقاومة شعبية، سيكون هو ما يكشف الغشاوة عن أعين الحلفاء، ويريهم عدم صوابية استمرار الحلف.

تريد أميركا- ومن باب الحرب على الإرهاب- أن تحمل الحلف على أن يغتصب نفسه اغتصاباً حتى يستمر قائماً كحلف دفاعي الشكل، هجومي الجوهر، لكنها برأينا لن تستطيع أن تستمر في الخداع وترويج هذه الأكذوبة في ظل تنامي قدرات المقاومة، وتراجع قدرات التحمل لدى دول الحلف، الذين سيجدون أنفسهم عاجلاً أم آجلاً أداة لخدمة مصالح أميركية لا شأن لهم بها، لأن أميركا تستعملهم في الميدان ولا تشاركهم في المكاسب.

ج- أما الدلالة الأخيرة الهامة فهي التي تتعلق بالاستمرار باعتماد السلاح النووي سلاح ردع يمكن اللجوء إليه، رغم أن الحلف يعرف يقيناً أن عدوه المضمن في استراتيجيته الجديدة لا يملك سلاحاً نووياً، وهنا نتذكر الاستراتيجية النووية الأخيرة للرئيس الأميركي أوباما التي جاهر فيها باستعداده لاستعمال القنبلة النووية ضد إيران، رغم أن الأخيرة غير نووية وهو أمر يشكل مخالفة صريحة لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

٦. وضع منطقة الشرق الأوسط في ظل استراتيجية الناتو الجديدة

في تحليل لاستراتيجية الناتو٢٠١٠ من حيث انعكاسها على الشرق الأوسط نجد أن الناتو الذي اطمأن إلى خلو ساحات المواجهة من دولة تشكل عدواً محسوساً له أرض يسيطر عليها، وقوى عسكرية مقدرة أو منظورة، ومع غياب مثل هذا العدو كان ممكناً أن تطرح مسألة حل الحلف لأنه ما أنشئ إلا لأغراض دفاعية أملتها ظروف إنشائه وخشيته من تهديدات المد الشيوعي، لكنه لم يفعل وطوّر بنيته وأهدافه، إلى الحد الذي باتت منطقة

الشرق الأوسط بعامة، والممانعين والمقاومين للمشروع الغربي بخاصة، هم في دائرة اهتمام الحلف وعنايته الرئيسية، وفي ضوء الاستراتيجية الجديدة يبدو بوضوح ما يلي:

أ- إن الاهتمام المركزي لحلف الناتو بات مقيماً في الشرق الأوسط باعتباره منطقة الطاقة حيث النفط وآباره، وأيضا ممراته المائية وأنابيبه البرية، وعليه من يقرأ الصفحات الـ ١١ للناتو يجد أن منطقة الشرق الأوسط هي المعنية بوصفها المسرح الاستراتيجي الذي ستدور عليه عمليات الناتو المستقبلية وتحت عنوان دفاعي مدعى لا نوافق على مفاهيمه الجديدة كما طرح الناتو.

ب- إن تركيز الحلف في استراتيجيته على الإرهاب، ومن خلفية المفهوم الأميركي للإرهاب تقود إلى القول بأن حركات المقاومة المصنفة إرهابية بالمعيار الأميركي هي محل الملاحقة من جانب الناتو باعتبارها تشكل تهديداً لأمن هذا الحلف، ولا يقتصر الأمر هنا على المنظمات غير الحكومية، بل ويصل إلى ما تعتبره أميركا نظاماً راعياً للإرهاب، وبهذا نصل، وبكل بساطة، إلى تحديد العدو المضمن بالاستراتيجية الأطلسية، وهو المجموعة المنتظمة تحت تسميات «المقاومة، الممانعة، المواجهة» (إيران، سوريا، حزب الله، حماس.. إلخ).

ت- إن تركيز الحلف على الباب المفتوح والسعي إلى تحييد قوى ذات قدرات عسكرية هامة مثل روسيا، كان حاجة ملحة للحلف من أجل معالجة الخطر الذي صنف بأنه هام أو داهم، وهو خطر الإرهاب، الذي يرى الحلف أنه ينمو في الشرق الأوسط، ويهدد أمن الطاقة وعبرها المصالح الغربية الأطلسية.

ث- إن الحلف يأخذ بالاعتبار الشديد أهمية المواجهة التي خاضها في العقد الأخير، وبخاصة في أفغانستان والعراق، وبشكل غير مباشر في لبنان، باليد الإسرائيلية، وانتهت إلى إخفاقه في تحقيق أهدافه بالقوة العسكرية، لهذا، فإنه يعتمد ضمناً ما كانت أميركا اعتمدته من استراتيجية فوض الاشتباك والانكفاء من الميدان الملتهب، وهذا ما ظهر مباشرة من خطة الحلف بالانسحاب التدريجي للقوى

المقاتلة من أفغانستان وتدبر أمرها بوسائل أخرى ليس القتال أو المواجهة الميدانية أساسها، وهذا يقودنا إلى سؤال كبير: كيف سيحقق الناتو أهدافه ومصالحه في المنطقة الاستراتيجية الأولى في العالم التي تتصدر اهتماماته، طالما أن فكرة الحروب والحملات العسكرية صارت بعيدة، ولن يلجأ إليها في العقد المقبل كما يبدو.

ج- إن الناتو لحظ الحل للبند أعلاه بشكل ذكي أدرجه في وثيقته للمفهوم الاستراتيجي عندما قارب استراتيجية الحلف في إدارة الأزمات، وتركيزه على العلاقة مع الأمم المتحدة، وسعيه للاستفادة منها، وأجاز لنفسه العمل خارج حدود دول الحلف، كل هذا يعني- وبكل بساطة- أن الحلف سيؤكد حضوره في المنطقة التي جعلها موضع اهتمامه عبر أزمات يرتقبها أو يفتعلها[١٨]، وتدخل سياسي يبديه، وقرارات من الأمم المتحدة يعول عليها وعبر الاستمرار في السيطرة عليها وعلى مجلس أمنها.

ح- ومن ناحية أخرى، وفي غياب التهديد الجدي لسلامة الحلف وأمنه أرضاً و شعباً، ولأكثر من اعتبار، كما بيّنا، وفي ظل يقين الحلف من عدم قدرته على الحسم في حرب جديدة يشنها في الشرق الأوسط بخاصة، وفي العالم بعامة، مما أدى إلى استبعاد قيامه بحروب جديدة، فإن اهتمام الحلف ستتركز- كما يبدو- على الشأن الأمني خارج حدود دوله، وإذا عدنا لمسألة المنطقة الاستراتيجية الأولى بنظر الحلف وهي الشرق الأوسط، فإننا نصل إلى استنتاج يفتح على إسرائيل، حيث ستجد إسرائيل نفسها مطروقة الباب من جانب الحلف للتعاون الأمني والعسكري، وهذا ما بدأنا نراه في السنة الأخيرة، أي أن إسرائيل التي تمتلك قدرات معتبرة في مجال الأمن والتدخل خارج حدودها ستكون موضع حاجات الحلف إن سار في استراتيجية إشعال المنطقة بالأزمات التي تتيح له التدخل من غير جند.

خ- وفي تصور إجمالي لوضع منطقة الشرق الأوسط في ظل استراتيجية الحلف الأطلسي نرى أن المنطقة قد لا تشهد حروباً يشنها الحلف مباشرة أو عبر إسرائيل، لكنها ستشهد من الأزمات المتنوعة التوصيفات ما يبرر لأميركا والحلف الأطلسي الذي تعوّد أن يتدخل باستمرار للمساومة وتحقيق المصالح، وقد وضع الحلف في طبعته الجديدة المنطقة على نار الأزمات المتمادية والمتفاقمة المبررة للتدخل واستمرار الوجود العسكري عبر القواعد، والسياسي عبر التدخل، بذريعة البحث عن حلول، أما الحلول ذاتها فلا أتصور أننا سنصلها بجهد أطلسي، ولا يمكن تحقيقها إلا بالقدرات الذاتية لأهل المنطقة.

إن منطقة الشرق الأوسط ستكون خلال العقد المقبل ميدان أزمات يخطط الحلف الأطلسي وأميركا تحديداً لنشوئها، والمشهد ينبئ بذلك، ابتداءً من لبنان من باب المحكمة الخاصة بقتل الحريري، إلى السودان ومسألة الانفصال، إلى اليمن ومشاكله الداخلية التي تهدد وحدته، إلى وضع السعودية ومصر تحت المجهر الغربي من باب توريث الحكم، إلى العراق حيث الأزمة المستمرة مع مستجداتها من خطر انفصال الشمال... أزمات تشكل بمجموعها بوابات عبور أميركا ومعها حلفها الأطلسي إلى المنطقة، من غير أن تعرض جيوشها للخطر الجسيم.

الخلاصة

نصل إلى الاستنتاج النهائي لهذه الدراسة ونرى فيه، أن الحلف الأطلسي يستمر شكلاً حلفاً دفاعياً، ويتحول حقيقة إلى حلف هجومي يبيح لنفسه العمل خارج حدوده، رغم أن الدروس التي تلقنها في حروبه خلال عقدين متتالين ستثنيه إلى حدٍّ بعيد عن اللجوء إلى الحرب في المدى المنظور، لكن، ومع استمرار النزعة التوسعية، والرغبة في الهيمنة، ستكون القوة العسكرية في المرتبة المتأخرة من حيث الاستعمال دون إهمال اللجوء إليها، وسيكون العقد المقبل هو العقد الانتقالي الخطر في عمر الحلف، إذ قد ينتهي ويكون الحلف قد فقد جدواه وبات حله أمراً طبيعياً، ليتماشى مع نهج تشكل

المجوعات الاستراتيجية المتجانسة، أو يصل الحلف إلى وضع يقنعهم بالبقاء فيه تنظيماً سياسياً ذا بعد عسكري، وفي هذا تغيير أيضا لطبيعته، أما استمرار الحلف في صيغته الأولى التي نشأ عليها في العام ١٩٤٩ فقد بات أمراً شبه مستحيل، لانتفاء الظروف التي تتيح ذلك، إلا أن الأكيد في الأمر أن أميركا ستستمر في المحاولة لإبقاء الحلف أداتها العسكرية التي تتقاطع مع الأمم المتحدة التي ترى فيها أداتها السياسية، لكننا نرى أن كلا الأمرين: (الحلف والأمم المتحدة) لن يكونا في الموقع الذي يستجيب للحاجات الاستراتيجية الأميركية.

وخلال هذا العقد الانتقالي ستكون منطقة الشرق الأوسط هي محور اهتمام الحلف الأطلسي بعامة، وأميركا بخاصة، التي ستستعمل الحلف أداتها كما ذكرنا، ومع غياب القدرة على الحروب المضمونة النتائج، تتقدم الهواجس والمخاوف من أن تكون المنطقة ميدان الفتن والأزمات التي تثيرها أميركا، وتتخذها أبواب للتدخل والمساومة مع أهل المنطقة على حصص تعطى لأميركا فيها، أما الحلفاء الأطلسيون فلن يكون لهم عبر الحلف طريق لتحقيق مصلحة في ظل النفوذ الأميركي.

الهوامش

(١) يسمى ناتو NATO وهي الأحرف الأولى من تسميته باللغة الإنجليزية North Atlantic Treaty Organization- ويسمى أُوتان OTAN وهي الأحرف الأولى من تسميته الفرنسية Organisation de traite d atlantique-nord.

(٢) الولايات المتحدة الأميركية، كندا، بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، إيطاليا، البرتغال، أيسلندا، النرويج، الدنمارك.

(٣) فرضت معاهدة إنشاء الناتو اتخاذ القرارات داخل الحلف بالإجماع.

(٤) انضم إلى الحلف بعد إنشاء كل من: تركيا- اليونان- ألمانيا الغربية- إسبانيا- و بعد تفكك الاتحاد السوفيتي انضمت إليه اعتباراً من العام ١٩٩٩ كل من: التشيك- المجر- بولندا، و بعد ٢٠٠٤ انضم كل من بلغاريا- استونيا- لاتفيا- لتوانيا- رومانيا- سلوفاكيا- سلوفينيا- ألبانيا- كرواتيا.

(٥) يعلن الحلف الأطلسي أن لديه أهدافاً أممية تتعدى مصلحة الأعضاء الدفاعية المباشرة ويذكر منها: حماية دول العالم بشكل عام، وحماية الدول الأعضاء فيه بشكل خاص.، وحفظ الأمن والاستقرار.، ومحاربة التهديدات الأمنية الجديدة.

(٦) مسألة خليج الخنازير والصواريخ في كوبا.

(٧) معاهدة سألت القاضية بتقييد الأسلحة النووية والتخفيف من حجمها لدى الطرفين.

(٨) تزعم أمريكا أن في الإسلام ما يسبب «نشر الكراهية والعداء ورفض الآخر» الأمر الذي يفرض مواجهته حتى لا يشكل خطراً على الآخرين ولهذا أعلن جورج بوش الحرب الصليبية على الإسلام في بداية اعتماده لاستراتيجية القوة الصلبة، حرباً تخلص أمريكا وحلفاءها من هذا الخطر.

(٩) أكدت الوقائع زيف ادعائها بامتلاك صدام حسين سلاح دمار شامل، ولكن اعترفت بذلك بعد أن كانت قد غزت العراق ودمرته.

(١٠) "Concept stratégique pour la défense et la sécurité des membres de l'Organisation du Traité de l'Atlantique Nord" adopté par les chefs d'État et de gouvernement à Lisbonne. Engagement actif, défense moderne

(١١) قام الحلف- بحسب المادة الخامسة من معاهدة الإنشاء- للدفاع عن الأرض والشعب للدول المتعاهدة ضد أي عدوان يتهددها جماعة أو فرادى من شأنه أن يمس بسلامة الأرض ووحدتها وبسلامة الشعب وأمنه و قيمه في الحرية و الديمقراطية.

(١٢) نجحت أمريكا وبعض دول الحلف الأطلسي خلال العقدين الأخيرين في نشر قواعد عسكرية في معظم بلدان الشرق الأوسط باستثناء سوريا ولبنان وإيران.

(١٣) البند ١٠ من الفقرة ١٩ جاء بالنص التالي:

nous développerons notre capacité à contribuer à la sécurité énergétique, y compris par la protection des infrastructures énergétiques et des zones et voies de transit critiques, par une coopération avec les partenaires et par des consultations entre Alliés sur la base d'évaluations stratégiques et de plans de circonstance.

(١٤) الملاحظ أن نص الوثيقة استعمل فقط عبارة الخليج دون أي إضافة لها عربية أو فارسية، بينما كانت الوثائق السابقة تقول الخليج الفارسي.

(١٥) البند ٨ من الفقرة ١٩ من المفهوم la planification OTAN pour renforcer et coordonner les capacités nationales de cyberdéfense.

(١٦) البند ٦ من الفقرة ١٩ نص على:

nous développerons notre capacité à protéger nos populations et nos territoires contre une attaque de missiles balistiques, en tant qu'un des éléments centraux de notre défense collective, qui contribue à la sécurité, indivisible, de l'Alliance

(١٧) ورد في منشورات وزارة الدفاع الأميركية وتحت الرابط التالي http://www.defense.gov/news/newsarticle.aspx?id=61914 إن نشر الدرع الصاروخي سيتم وفقا لأربع مراحل هي:

-Phase 1, through 2012, calls for U.S. missile interceptors deploying to the Mediterranean Sea with a forward-based sensor situated in southern Europe. The second phase, from 2012 through 2015, will deploy improved interceptors and sensors in both sea-based systems and a land-based site in Romania. Phase 3, from 2015 through 2018, will establish a land-based interceptor site in Poland and field more advanced interceptors both on land and at sea. The final phase, from 2018 through 2020, will deploy next-generation interceptors intended to counter long-range ballistic missiles during their ascent phase,

(١٨) قال جيفري فيلتمان معاون وزير الخارجية الأميركي، في تصريح أدلى به في ٨ / ١٢/ ٢٠١٠، «إن الشرق الأوسط قد يشهد حرباً بين السنة والشيعة تمتد لمئة عام وتستدعي الحذر و الحيطة من أن تمتد بآثارها إلى خارج المنطقة، وأن يتأثر بها من هم بعيدون عنها».

تحليل استراتيجي

المصالحة الفلسطينية
التحديات وآفاق المستقبل*

إن الحديث عن (المصالحة الفلسطينية) تحت عنوان (التحديات وآفاق المستقبل) يقتضي أن نبدأ بمقدمة تجيب عن سؤال حول أسباب الانقسام الفلسطيني الراهن، وتشخص الواقع الذي اقتضى الحديث عنه.

لم تُفض اتفاقية (أوسلو) عن موقف سياسي فلسطيني موحد، وبقيام السلطة الفلسطينية في الضفة وغزة دون القدس، ضعف دور منظمة التحرير الفلسطينية، في إدارة الشأن الفلسطيني لصالح السلطة الفلسطينية، ولم تتمكن السلطة الفلسطينية بعد انتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٩٦ من أن تقدم نموذجاً جيداً أو مقبولا في (الإدارة الداخلية)، أو في (الإدارة السياسية) على نحو يسمح بالقول إن الشعب يتقدم نحو التحرير وتقرير المصير، وبناء الدولة ذات السيادة. وذلك لأسباب عديدة منها: الفساد المالي والإداري، وضعف الأداء السياسي، وتغول الأجهزة الأمنية، والصراع مع المقاومة واعتقال رجالها.

ثم كانت انتخابات الرئاسة الفلسطينية عام ٢٠٠٦، التي أصبح فيها محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية، بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات. وفازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، وشكلت الحكومة الفلسطينية. غير أن حركة فتح ودول عربية ودولية وإسرائيل، لم تقبل النتائج ولم تتعامل معها بإيجابية، لذا يمكن القول أن انتخابات ٢٠٠٦ لم تسفر عن تداول سلمي للسلطة، ولم تفض إلى شراكة سياسية بين (فتح وحماس)، رغم توقيع الطرفين على وثيقة الوفاق الوطني، ثم على اتفاق مكة المكرمة، الذي أنشأ حكومة شراكة وطنية عاشت ثلاثة أشهر فقط، ثم انهارت بسبب الفلتان الأمني، والصراع الذي انتهى بسيطرة حماس على قطاع غزة، ثم بإقالة محمود عباس حكومة إسماعيل هنية، وتشكيل حكومة في الضفة الغربية برئاسة (سلام فياض)، الأمر الذي رسخ الانقسام، وأوجد واقعاً جديداً على الأرض[1].

* أ. د. يوسف رزقة، باحث في الشؤون الفلسطينية.

لم تتعامل (أميركا، والاتحاد الأوروبي، ودول إقليمية) مع حكومة، إسماعيل هنية قبل الانقسام ولا بعدهُ، ولم تتعامل بشكل إيجابي أيضاً مع حكومة الوحدة أو الشراكة الوطنية التي ولدت عن اتفاق مكة المكرمة. وساهمت تلك الأطراف التي لم تتعامل بإيجابية مع نجاح حركة حماس، بشكل أو بآخر في إيجاد حالة الانقسام، وذهبت بعده إلى تشديد الحصار على غزة، وعززت تعاملها مع حكومة سلام فياض، رغم أنها حكومة لم تخضع لمصادقة المجلس التشريعي عليها[٢].

تم كانت حرب (رصاص مصهور) على غزة في ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨، التي استهدفت القضاء على حماس وحكومتها، وتحقيق أهداف عديدة منها: فتح الطريق أمام حركة فتح لاستعادة سيطرتها على قطاع غزة. وكشفت وثائق (ويكيليكس) عن عرض إسرائيلي قدمه باراك إلى مصر وإلى السلطة لتولي حكم غزة بعد هزيمة حماس في المعركة[٣].

وأثارت الحرب على غزة[٤]، غضب العالم، فخرجت المظاهرات تندد بالعدوان، وتتهم محمود عباس والنظام المصري بالتواطؤ مع إسرائيل في حربها المدمرة. وفي ضوء هذه الحرب وتداعياتها، دعت مصر الأطراف الفلسطينية إلى الحوار في القاهرة من أجل المصالحة، ومن ثمّ إعادة إعمار غزة بمساعدة المجتمع الدولي[٥].

الورقة المصرية

دعت مصر الأطراف الفلسطينية لعقد جلسات حوار من أجل إبرام اتفاق مصالحة داخلية في فبراير ٢٠٠٩، بعد شهر تقريباً من انتهاء الحرب على غزة التي بدأت في ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨، وبعد عام وثمانية أشهر تقريباً من الانقسام وسيطرة حماس على غزة في ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧، الأمر الذي يمكن القول فيه إن دعوة المصالحة ولدت من رحم الحرب وتداعياتها لا من رحم الانقسام، كما تقول التواريخ والأحداث.

وأسفرت اللقاءات الحوارية (الست) كما حددتها الورقة المصرية[٦] عن اتفاق الإطراف في بعض الملفات، وبقاء الاختلاف في بعضها الآخر. والجدير بالذكر أن ملفات الحوار كانت خمسة هي: **المصالحة، والحكومة، والأمن، والانتخابات، والمنظمة**. الأمر

الذي يقتضي قراءة نصية للورقة المصرية، غير أن الأمر يطول إذا اعتمدنا القراءة النصية هنا، لذا نكتفي بالإشارة الدالة الموجزة، باعتبار أن الورقة متوفرة لمن يريدها على الشبكة العنكبوتية.

لقد تضمنت الورقة المصرية في مقدمتها الإشارة إلى محددات الدور المصري وهي[٧]:

١. أن مصلحة الشعب الفلسطيني هي هدف الاتفاق.
٢. تحقيق الوحدة الفلسطينية.
٣. عدم المساس بالمكتسبات التي تحققت في السنوات الماضية. (وفي هذا إشارة لما وقعت عليه م.ت.ف من اتفاقيات مع إسرائيل، مما يعنى أن طرفاً ثالثاً هو «إسرائيل وأمريكا» حضرا في المحادثات بالقوة).
٤. أن م. ت. ف ممثل شرعي ووحيد لشعب الفلسطيني. (والغرض من هذا المحدد تأكيد المرجعية السياسية للشعب الفلسطيني).

ويبدو أن مصر كانت تدرك أن إصدار ورقتها التي تتضمن رؤيتها للحل دون العرض المسبق على طرفي الخلاف (فتح وحماس) سيواجه بانتقادات من الأطراف ومن المهتمين أيضاً، لذا بررت تصرفها ببقاء الخلافات بين الأطراف رغم الجهود المصرية الكبيرة ووصفت رؤيتها بالحل (الوسطي العملي والواقعي)، وطلبت من الطرفين التوقيع عليها دون مناقشة أو إبداء ملاحظة[٨].

وتعرض التصرف المصري لانتقادات مختلفة من الأطراف، ومن المهتمين لأنه سار في طريق غير معتاد في الرعاية والوساطة على الأقل، ولأنه أغلق الباب على الملاحظات، مع أن نصوص الورقة المصرية نفسها تذكر مواطن الخلاف، وموقف كل من فتح وحماس منها.

لم تقبل حماس الورقة المصرية على علاتها، وأبدت ملاحظات عليها رأت أنها مهمة لتحقيق (مصالحة قابلة للحياة بدون نزاعات). وتركزت هذه الملاحظات في (الملف الأمني، وملف الانتخابات، وملف المنظمة) ولكن مصر أغلقت الورقة، وأغلقت باب

الحوار ورفضت استقبال وفد قيادي من حماس للنقاش، وقالت لا نقاش قبل التوقيع. ومازال الأمر قائماً على حاله منذ أكثر من عام من إعلان الورقة المصرية[٩].

تضمنت الورقة المصرية ثلاثة بنود رئيسة:

البند الأول: تضمن القضايا التي تم التوافق عليها بين الأطراف في الملفات الخمسة آنفة الذكر.

البند الثاني: تضمن القضايا الخلافية في ملفات (الحكومة والأمن والانتخابات).

البند الثالث: تضمن الرؤية المصرية لحل القضايا الخلافية[١٠].

ومما ورد في **البند الثاني** القضايا الخلافية:

١. قضية الإفراج عن المعتقلين السياسيين، واللجنة المشتركة للإشراف على تنفيذ الاتفاق بعد تعذر الاتفاق على حكومة وحدة وطنية، وهما قضايا من ملف (الحكومة)، حيث رفضت فتح مطلب حماس أن تأخذ اللجنة الأمر الواقع في غزة والضفة بالاعتبار، (لأن فتح فيما يبدو لا تريد أن تقر ضمناً بشرعية الواقع في قطاع غزة، ولأن فتح تطرح استعادة غزة إلى الشرعية).

٢. قضية إعادة المفصولين في الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة، وتشكيل اللجنة الأمنية العليا التي تدير عملية الهيكلة، حيث طلبت حماس أن تشكل بالتوافق الوطني مع رعاية مصرية عربية وأن تشمل الهيكلة غزة والضفة. ورأت فتح أن تشكيلها من اختصاص الرئيس. وأن إعادة الهيكلة تقتصر على غزة فقط. (وهذه من قضايا الملف الأمني). وسنفصل في هذه المسألة لاحقاً.

٣. واختلف الطرفان في ملف الانتخابات على نسب النظام المختلط، وعلى عدد الدوائر، وعلى نسبة الحسم، وعلى اللجنة العليا للانتخابات، وعلى محكمة الانتخابات، إضافة إلى نقاط مختلف عليها في ملف م. ت. ف، من حيث درجة إلزام قرارات لجنة الأمناء العامين المنوط بها إعادة هيكلة وبناء م. ت. ف، في فترة عمل اللجنة وحتى الفراغ منه.

٤. إنه بالنظر إلى قضايا الخلاف كما نشرتها الورقة المصرية نتبين أن الأطراف لم تتم إنضاج الاتفاق في لقاءات الحوار، وإن إصدار مصر لرؤيتها في القضايا الخلافية قبل أخذ موافقة الطرفين لم يساعد في عملية إنجاح المصالحة. وعرض الموقف المصري لتهمة الانحياز والمحاباة، ولاسيما و،أن شواهد عديدة تدل على تبني النظام المصري لحركة فتح، ومخطط محمود عباس للتسوية،وتشاركه في اتهام حماس بالانقلاب، وموالاة إيران.

٥. يمكن الموافقة على أن تمارس مصر الضغط على الطرفين للتوصل إلى حلول وسط في قضايا الخلاف المتبقية، ولكن مثل هذا الأمر قد يحدث على مائدة الحوار والمفاوضات، لا من خلال إصدار ورقة ملزمة مغلقة، وهو أسلوب لم تعهده المفاوضات من قبل.

إن قضايا الخلاف بين الطرفين ليست معقدة بدرجة تمنع الاتفاق والمصالحة وهو مصلحة وطنية أولاً، ومصلحة للطرفين ثانياً. ولا أحسب أنها قضايا تستعصي على الدولة الراعية في خبرتها ومكانتها، إذا توافرت إرادة الحل، وليس إدارة الحل، خاصة إذا سألنا لماذا نجحت قطر في لبنان، والسنغال في موريتانيا، ولم تنجح مصر في فلسطين.

إن جزءاً من تعقيدات المصالحة في ضوء قراءة نصوص الورقة المصرية يكمن في أمرين:

الأول: يتعلق في القضايا التي تتعلق بطرف ثالث إضافة إلى حماس وفتح، وأعني به إسرائيل وأمريكا وموقفهما التقليدي من حركة حماس. فقد أنجزت الأطراف ملف المصالحة الاجتماعية الداخلية المرتبطة بالدماء والصراع في جلسة واحدة، بينما لم تتمكن من إنجاز ملف الحكومة بإنشاء حكومة شراكة وطنية، لأن إسرائيل وأمريكا تشترط في البرنامج الاعتراف بإسرائيل، والالتزام بما وقعت عليه م. ت. ف، ونبذ المقاومة، والأمر كذلك في الملف الأمني، وفي ملف المصالحة.

والثاني: يتعلق بمفهوم الطرفين للمصالحة، وهم مختلفون فيه بسبب اختلاف نظرة كل منهما للطرف الثالث (إسرائيل وأمريكا)، فحماس تريد مصالحة تفضي إلى مشاركة

حقيقية كاملة: (سياسية وأمنية وإدارية) من منطلق أن المصالحة ملف داخلي، يجدر تجنيبه التدخلات الخارجية، باعتبار أنها جزء من المشكلة وشاركت في دفع الأطراف إلى الصراع والانقسام. وترى فتح في المصالحة آلية لإنهاء الانقلاب، وإعادة غزة إلى الشرعية، ولا تحدد فتح موقفاً واضحاً مقبولاً من الشراكة (الأمنية والسياسية والإدارية الحكومية) وتقفز إلى الانتخابات الجديدة. فهي إذاً تريد مصالحة من أجل إجراء انتخابات جديدة.

ولهذا، ما لم يتفق الطرفان على تعريف مشترك للمصالحة بما يُحدد ماهيتها وأهدافها، وما لم يتفقا على مواجهة تدخلات الطرف الثالث واشتراطاته السالبة، أو التخفف منها، ومن ثمَّ امتلاك قرار المصالحة بكامله (رغم صعوبة هذا الأمر على سلطة محمود عباس وفتح بسبب علاقتهما بإسرائيل وأمريكا)، فإن المصالحة بعيدة التحقق من هذه الزاوية.

لقد بالغت مصر في موقفها القاضي بإغلاق ورقتها على ملاحظات حماس، وفي تشددها في طلب التوقيع قبل المناقشة، ورفضت في هذا السياق وساطات عربية في هذا الشأن، وفسرت موقف حماس على أنه ليّ لذراع مصر، الأمر الذي نفته حماس لعمر سليمان، ونفته في لقائها مع عمرو موسى عند زيارته لغزة. وقدمت له مقترحاً لحل أزمة التوقيع على الورقة المصرية من خلال إنجاز ورقة تفاهمات فلسطينية بين فتح وحماس حول الملاحظات، وتوقيع الورقتين برعاية مصرية، وهو مقترح استحسنه السيد عمرو موسى ونقله للقيادة المصرية ولمحمود عباس أيضاً[١١]. وكان إسماعيل هنية قد عرض (المقترح نفسه) على نبيل شعت عند زيارته لغزة قبل عمرو موسى، فاستحسنه ولكن اشترط مشاورة مصر فيه، ولم يرجع برد إيجابي[١٢].

وبعد أشهر من زيارة عمرو موسى، التقى خالد مشعل الوزير عمر سليمان في شهر رمضان ١٤٣١هـ، في مكة على هامش العمرة، وطلب منه تسهيل ورقة التفاهمات الفلسطينية، فوافق على ألا يكون اللقاء في القاهرة، وأن ليس للقاهرة علاقة فيما تتوصلان إليه. ومن ثم فتح الطريق إلى لقاء دمشق الأول والثاني، إلا أن الفشل كان حصيلة تلك اللقاءات.

وقبل أن نتعرض إلى هذا اللقاء نود أن نسجل الملاحظات التالية:

١. لا نعلم لماذا امتدت فترة الزمن في اللقاءات الحوارية للمصالحة لأكثر من عام! في الوقت التي احتضنت فيه اللقاءات سنة فقط، وهي مدة طويلة.
٢. ولماذا كانت النتيجة الإعلان عن ورقة تتضمن ملفات وبنوداً فيها نقاط اتفاق، ونقاط اختلاف، وكل بند تم الاتفاق عليه يحتاج إلى مفاوضات جديدة لضمان تنفيذه بشكل سليم في الميدان؟ وثمة إجماع على أن الشيطان يكمن في التفاصيل.
٣. ولماذا أغلقت مصر ورقتها، وتشددت في رفض ملاحظات حماس؟ ولماذا لم تشجع الأطراف على الخروج من الأزمة بورقة تفاهمات فلسطينية تحظى برعايتها؟ لأن دور الراعي والوسيط عادة هو تقريب وجهات النظر، وطرح الحلول البديلة.
٤. ولماذا قفزت الورقة المصرية عن حكومة الوحدة الوطنية وبرنامج الحكومة السياسي إلى لجنة عليا بمهام محدودة؟ ولماذا تخلو الورقة أو تكاد تخلو من آليات العمل والتنفيذ؟!.

قد تذهب إجابة هذه الأسئلة في تفسيرات متعددة محتملة، وهو أمر مشروع في العمل السياسي عند غياب المعلومة الموثقة؛ فقد تكون المصالحة واجهت رفضاً أمريكياً إسرائيلياً معاً، أو واجهت شروطاً أمريكية إسرائيلية للقبول بها، وقد تكون دعوة المصالحة جاءت في ظروف محلية وسياسية ودولية غير ناضجة لقبول المصالحة وتأييدها، وقد تكون اللقاءات من باب إدارة الأزمة لا حلها، وقد تكون إرادة المصالحة ضعيفة وغير متوافرة بالقدر الكافي، مع أن الطرفين يتجنبان إغضاب مصر أو تجاوز دورها وإمساكها بالملف الفلسطيني، لكن جلسات الحوار بدت وكأنها جلسات استماع وتسجيل وجهات نظر، دون البحث في الحلول الممكنة للقضايا الخلافية مع الراعي المصري وتدخلاته الحميدة لتقريب وجهات النظر على الطاولة.

التحديات

نقصد بالتحديات هنا: **المعوقات التي تعيق المصالحة الفلسطينية**، ويمكن تقسيمها إلى قسمين: **الأول** التحديات الخارجية، **والثاني** يتضمن العوامل الذاتية الفلسطينية.

القسم الأول: التحديات الخارجية

ونحصرها هنا في موقف (إسرائيل وأمريكا) من (المصالحة والشراكة)، ومن دور مصر في رعايتها.

إنه لمن اليسير القول بأن (إسرائيل) هي الدولة الأكثر تدخلاً في الشأن الفلسطيني الداخلي، بحكم الاحتلال، وطبيعة الصراع معها، واشتراطات اتفاقية أوسلو وتوابعها، إضافة إلى قراءة إسرائيل الخاصة للمستقبل وللعلاقة مع حماس، ولكن ليس من اليسير القول بأن حالة الانقسام القائمة الآن هي صناعة إسرائيلية، ونتاج تخطيط إسرائيلي، حتى وإن خدمت مخرجات حالة الانقسام المصالح الإسرائيلية، وزادت من الضعف الفلسطيني، ومع ذلك نستطيع القول بأن إسرائيل هي من أكثر الدول تدخلاً في ساحة الصراع في الشرق الأوسط، وأقدرها على استثمار الأحداث التي تقع فيه، ومن ثم توجيهها لخدمة مصالحها واستراتيجيتها.

لقد سيطرت حماس على قطاع غزة، وسيطرت فتح على الضفة الغربية بغير تخطيط إسرائيلي مسبق لهذه الحالة، ولكننا لا نستطيع أن ننفي التدخلات الإسرائيلية السافرة السابقة على ١٤/٠٦/٢٠٠٧، فقد استهدفت هذه التدخلات حماس، وحصارها، وشيطنتها في العالم، وحرمانها من حقها بحسب نتائج الانتخابات في تشكيل حكومة مستقرة يعترف بها العالم، مع تعزيز دور التيار الموالي لتل أبيب والكاره لحركة حماس.

وحين استقرت حالة الانقسام على الوضع القائم الآن شرعت إسرائيل في تعزيز سيطرة محمود عباس وسلام فياض على الضفة بكل الوسائل الممكنة، من خلال توفير المال، والسلاح، والتدريب، وتبادل المعلومات، والتعاون الأمني، وقمع حماس والمقاومة، والتقدم المطرد في تطبيق خارطة الطريق فيما أوجبت على الجانب الفلسطيني، حتى غدت الضفة خالية أو شبه خالية من المقاومة المسلحة، بعد أن أحكمت حكومة فياض الأمنية

قبضتها على المقاومين وسلاحهم، بتعاون مشترك مع إسرائيل من ناحية، ومع الجنرال «كيث دايتون» موفد الإدارة الأمريكية من ناحية ثانية[١٣].

لقد قدمت أمريكا وإسرائيل مساعدات متنوعة للرئيس الفلسطيني عباس، لإحكام سيطرته على الضفة في مقابل إنهاء وجود حماس والمقاومة، أو على الأقل محاصرتها وإضعافها. ويبدو أن هذا الهدف والإجراء عبر عن رغبة مشتركة عند الأطراف، فتمكنت إسرائيل من استثماره بشكل جيد، وعلى نحو يزيد من تعقيدات ذهاب محمود عباس إلى (مصالحة وشراكة) مع حماس، قبل أن تلتزم حماس بما التزمت به (م.ت.ف)، وقبل أن تطبق شروط الرباعية، وعلى رأسها وقف المقاومة من غزة أيضاً.

ليس من مصلحة إسرائيل أن تقوم مصالحة فلسطينية تفضي إلى شراكة (سياسية وأمنية وإدارية) بين فتح وحماس، بحيث تعيد الاعتبار لحماس في الضفة الغربية، أو تعيد الاعتبار للمقاومة، أو تسمح بوجود مهم لحماس في أجهزة الأمن الفلسطينية، بعد أن أتم الأمريكي (دايتون) تنقيتها من عناصر حماس ومن العناصر المتعاطفة معها، وأوجد عقيدة جديدة لرجل الأمن الفلسطيني الجديد، وتقف إسرائيل على خط تماس مباشر مع ملفات المصالحة الخمس، وترقب تطوراتها، وهي ترفض ما ورد في ملف (م.ت.ف)، وما ورد في ملف الحكومة، وما ورد في ملف الأمن؛ لأن ما ورد فيها يتناقض مع رؤيتها ومصالحها، وترفض إعادة بناء (م.ت.ف) وإصلاحها وإدخال حماس إليها، لأن من شأن هذا الأمر أن يمنح حماس موقعاً جديداً، وقوة إضافية، تدفع بها نحو تغيير مركز التأثير في قرارات المنظمة، إن لم تحكم حماس السيطرة عليها، وفي هذا تهديد مباشر لاتفاقيات (م.ت.ف) مع إسرائيل، ويزيد الاتجاهات الرافضة للتسوية قوة وشرعية.

ولا تختلف الرؤية الأمريكية عن الرؤية الإسرائيلية في هذا الملف، بل تتماهى معها، وتحظى بتأييد بعض الدول الإقليمية، وهذا يفسر أسباب تعطل اتفاق ٢٠٠٥ لإصلاح (م.ت.ف)، وترفض إسرائيل أي وجود مؤثر لحماس في حكومة شراكة وطنية، وترفض أيضاً إشراك حماس في الأجهزة الأمنية، وإعادة هيكلتها في الضفة، وقد عبرت عن هذا الموقف الرافض بالقول: (إن أي شراكة لحماس في أجهزة الأمن سيجعلها أجهزة معادية،

وستتعامل معها إسرائيل بحسب هذا التطبيق)[١٤]، ومن الملفت للنظر أن مصر عبرت عن موقف مماثل بصياغة أخرى ركزت فيها على رفض مشاركة حماس في قيادة الأجهزة الأمنية[١٥].

ومن البديهي أن ترفض إسرائيل شراكة حماس في المستوى السياسي، وهي التي تحرص على إضعافها ونزع الشرعية العربية والدولية عنها؛ فقبول إسرائيل بمصالحة فلسطينية داخلية تفضي إلى شراكة (سياسية وأمنية) هو بمثابة إعطاء شرعية لحماس لا في الضفة فحسب، بل وفي المجتمع الدولي، وبخاصة الأوروبي، وقد أكدت إسرائيل لعباس - بصيغ مختلفة- أن ملف المصالحة والشراكة ليس شأناً داخلياً فلسطينياً، بل هو شأن إسرائيلي أيضاً، وعليه فإنها لن تسمح بمصالحة من خارج شروطها، ومن هنا ينبع ويتبلور (التحدي/ المعوق) الرئيس للمصالحة، سواء أقرّ بهذا الرئيس الفلسطيني وفريق التفاوض بلغة مباشرة، أو أشاروا إليه بلغة دبلوماسية في محاضر جلسات الحوار تحت عنوان(نقبل بحكومة وحدة وطنية لا تفضي بنا إلى حصار)، (ونقبل بشراكة تلتزم بما التزمت به (م.ت.ف) في اتفاقياتها مع الآخرين)[١٦]، ويبدو هذا الأمر أكثر وضوحاً في ملف الأمن، الذي سنعرض له في القسم الذاتي من التحديات لاحقاً.

وفي مقابل ما تقدم تقف رؤية حماس في الاتجاه المعاكس، فهي ترى أن ملف المصالحة ملف فلسطيني داخلي، لا شأن لطرف ثالث فيه، ولا يجب ربطه بملف المفاوضات، أو بموافقة أمريكا وإسرائيل، ويجب أن يفضي إلى شراكة قابلة للحياة على أسس واضحة تحفظ حقوق الأطراف الموقعة على المصالحة، وهذا سيزيد الموقف الفلسطيني قوة في مواجهة تحديات الاحتلال.

القسم الثاني: التحديات الذاتية

وأقصد بها (الداخلية) التي تتعلق بحركتي فتح وحماس، وتنبع من رؤيتهما على أساس وجود حالة من التضاد والتصادم بين مشروعي فتح وحماس السياسيين، وقد عبّر هذا التضاد عن نفسه بأشكال مختلفة متصادمة في الميدان قبل الانقسام وبعده، وجسدت حركة فتح مشروعها من خلال اتفاقية (أوسلو- السلطة- ومواصلة التفاوض- وانتقاد

المقاومة- ومصادرة سلاحها وقمعها في الضفة، وخاصة بعد الانقسام) وحققت في هذا المجال جلّ ما تريد بالتعاون مع إسرائيل وأمريكا والاتحاد الأوروبي.

وفي المقابل تمسّكت حماس بمشروع المقاومة، ورفضت أوسلو، وانتقدت المفاوضات، ورفضت الاعتراف بإسرائيل، ورفضت مصادرة سلاح المقاومة، وجرمت التنسيق الأمني، وعدته خيانة.

كان لهذا التناقض تداعيات مؤلمة في الجبهة الداخلية الفلسطينية في مستويات متعددة، يمكن رصدها من خلال تتبع تاريخ بناء السلطة والحكومة والأجهزة الأمنية، والمفاوضات، والاعتقالات، ومن خلال حالة الاستقطاب الحاد في المجتمع بين الأنصار، ولا أحسب أن مساحة البحث هنا تسمح بالتتبع والتفصيل.

لم تسهم مشاركة حماس في انتخابات ٢٠٠٦، وفوزها بأغلبية مقاعد البرلمان، وتشكيلها الحكومة، في معالجة التناقضات وحالة الاستقطاب الحاد مع فتح، بل ازداد الأمر سوءاً حين لجأ الطرفان إلى استخدام القوة العسكرية لحل الخلافات والتناقضات بينهما، الأمر الذي أفضى- كما أسلفنا- إلى حالة الانقسام القائمة الآن.

لقد ذهب الطرفان إلى حوار المصالحة في القاهرة بالخلفية آنفة الذكر، أي وحالة التناقض بينهما على أشدها، وهي حالة تتغذى بأفكار ذاتية، ورؤى خارجية (دولية وإقليمية) سالبة، ويكمن جوهر التناقض عندهما في تباين الرؤى والأهداف من المصالحة؛ ففتح تحاور حماس لاستعادة غزة بادعاء أنها تملك الشرعية، وباعتبار أن حماس انقلبت على الشرعية بقوة السلاح، وأنشأت حكومة وأجهزة أمنية غير شرعية، وأقامت واقعاً مرفوضاً، وتهدف حماس من الحوار (المصالحة والشراكة) الحقيقية في الحكومة والأجهزة الأمنية ومنظمة التحرير.

إن أهم عيوب الورقة المصرية يقع هنا؛ فهي لم تحسم الخلاف حول مفهوم الشرعية، ولم تصل بالطرفين إلى صيغة مشتركة؛ ففتح تستأثر بالشرعية لأن عباس هو رئيس السلطة، وحماس ترى أنها تملك أوراقاً شرعية أقوى لأنها تملك أوراق: التشريعي، والحكومة، والاستمرار الدستوري.

إن مسألة (الشرعية- والانقلاب) ليست من الماضي، وإن كانت كذلك تاريخياً، ولكنها مسألة من الحاضر لأنها حاضرة في جلسات الحوار، وفي مخرجاته لبناء المستقبل، ولكن الورقة المصرية لم تجد حلاً لهذا الاختلاف؛ لذا فهو تحد كبير ومعوق كبير.

وإذا تأملنا نقاط الاختلاف والتناقض التي عرقلت التوقيع على الورقة المصرية، من ناحية، ثم عرقلت الاتفاق على ورقة تفاهم فلسطينية في دمشق كمخرج ذاتي للخروج من أزمة التوقيع على الورقة المصرية من ناحية ثانية، فما من شك في أن فتح تريد استعادة غزة دون شراكة ملزمة لها على قواعد من التوافق الوطني، يؤسس لثقة متبادلة تفتح أبواب المستقبل على ديمقراطية مستقرة مستدامة(١٧).

لقد ناقش الطرفان في الجلسة الثانية من لقاءات دمشق ملف (الأمن)، وهو أحد الملفات الرئيسة التي اختلف عليها الطرفان، كما كشفت ذلك الورقة المصرية؛ فقد قال (ماجد فرج) في الاجتماع: لدينا ملاحظات هنا على الورقة المصرية، فنحن نرفض (الاستيعاب) كما ورد في الورقة المصرية، ومن حق العاملين كافة في الأجهزة الأمنية في غزة قبل ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧ والمستنكفين حاليا العودة إلى عملهم، والقوى الأمنية المشتركة هي فقط في غزة دون الضفة، وتشكيل اللجنة الأمنية العليا للإشراف على إعادة الهيكلية ليست بالتوافق، بل بحسب القانون، وإعادة البناء في القطاع فقط، وسلاح واحد وقانون واحد، (وهنا يقصد أن سلاح المقاومة غير شرعي)(١٨).

وأكدت حماس في ملاحظاتها على ملف الأمن في الورقة المصرية على مطالبها القائلة بأن (إعادة بناء هيكلية الأجهزة الأمنية هو في الضفة وغزة معاً، وتشكيل اللجنة يتم بالتوافق الوطني، وسلاح المقاومة شرعي ويجب المحافظة عليه لأننا مازلنا في مرحلة تحرر وطني، والتعاون الأمني مع العدو خيانة يعاقب عليها القانون، و(الاستيعاب) بحسب ما تم الاتفاق عليه في الورقة المصرية، أي ثلاثة آلاف عند التوقيع، ثم التدرج والتزامن في الاستيعاب مع تطبيق الاتفاق في الضفة. (محضر ١١/ ١١/ ٢٠١٠).

وإذا تأملنا حجم التناقض في موقف الطرفين في الملف الأمني، وملف (م.ت.ف)، والاختلاف في البرنامج السياسي للحكومة الذي قفزت عنه الورقة المصرية بعد رفض

فتح برنامج حكومة مكة، وبرنامج وثيقة الوفاق الوطني، والاختلاف في تشكيل لجنة الانتخابات، وفي آلية تشكيل محكمة الانتخابات، أدركنا أن التباينات الجوهرية بين الطرفين ما زالت قائمة، وهي تتعلق بجواهر القضايا لا فروعها، وتعيد علينا السؤال الأساسي: ماذا تريد فتح من المصالحة؟ وماذا تريد حماس منها؟.

تقول معطيات الحوار إن فتح تريد استعادة غزة، وإنهاء (الانقلاب)، مع قبول شراكة مع حماس في غزة دون الضفة، بحيث تحتفظ لنفسها بالسيطرة على القرار السياسي والأمني، ووقف المقاومة، وتريد حماس شراكة كاملة وشاملة في غزة والضفة، وحماية مستقبلها من خلال الوجود في الضفة، والمنظمة، والانتخابات، والأمن، من خلال آليات الشراكة والتوافق الوطني؛ ولهذا فإننا نسمع لغتين متباينتين تنبئان بتعقيدات المصالحة والمشاركة، ونحن مازلنا في الإطار النظري، وفي الغرف المغلقة، فكيف يكون الحال على الأرض عند تطبيق الاتفاقية في الميدان دون حل نقاط جوهرية مختلف فيها، وفي كل ملف من الملفات الخمس ألغام قابلة للانفجار.

ولهذا، قد يرجع التخوف إلى الورقة المصرية نفسها التي وقفت عند الخطوط العامة التي تقبل أكثر من تفسير، وتكاد تخلو من التفاصيل اللازمة، فكل ملف يحتاج إلى اتفاقية جديدة عند التنفيذ، وهذه ليست طبيعة الاتفاقيات الناجحة، وثمة خشية حقيقية، فيما لو تم توقيع الورقة المصرية، من أن يفشل الموقعون في تنفيذها في الميدان للأسباب آنفة الذكر.

إنه لمن المستبعد- فيما يبدو- أن يصل الطرفان في الوقت الراهن إلى مصالحة تفضي إلى شراكة، قبل أن يراجع كل طرف منهما (أهدافه، ومواقفه، ومشروعه السياسي، وآليات عمله) بما يسمح بتقارب وطني ولو بالحد الأدنى، وبإعادة الثقة بين الطرفين، والتخفيض من التدخلات الخارجية السالبة، وهنا يجب ألا نغفل عن ملف المفاوضات وتداعياته.

المفاوضات والمصالحة

لا يمكن تجاوز العلاقة (الجدلية) بين ملف المفاوضات مع إسرائيل، وملف المصالحة الفلسطينية، ذلك لأن الطرف الإسرائيلي لا يفصل بينهما، ولا يرى في حماس شريكاً، بل يراها حركة (إرهابية) تعيق التسوية، ولطالما تمسك عباس بخيار المفاوضات مع إسرائيل؛ فهو مضطر- في أحسن الأحوال إن لم يشاركها الرؤية من حماس- إلى أن يقفز عن الحاجة الفلسطينية للمصالحة والشراكة ويهتم بالتسوية، وتجربة ياسر عرفات ماثلة أمامه.

إن حاجة عباس إلى اتفاق تسوية مع إسرائيل يتقدم على حاجته للمصالحة مع حماس، ولاسيما أنه ينظر إلى حماس على أنها معيق، والعودة إلى شراكه سياسية معها سيعيق حركته، وسيغضب إسرائيل، وقد يكون أسير عوامل ذاتية نفسية ترفض حماس، ولاسيما بعد ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧، ويبدو أن إسرائيل ترفض (المصالحة الفلسطينية) في المرحلة الراهنة على الأقل، حتى إذا أخذنا بالحسبان ما يقال بأن إسرائيل في حاجة إلى ممثل واحد للفلسطينيين عند التوقيع على التسوية، فلا شك أن الانقسام مصلحة إسرائيلية؛ لأن المصالحة والشراكة ستزيد من قوة حماس، وتضعف قدرة عباس عند التوقيع على الاتفاق؛ لذا نقول: إن ملف المفاوضات مع إسرائيل ينعكس سلباً على ملف المصالحة الداخلية، ويمثل تحدياً ومعيقاً لها ينضم إلى التحديات السالفة.

لقد حاولت (مصر والسلطة الفلسطينية) أن تستثمر ورقة المصالحة الفلسطينية للضغط على حكومة نتنياهو لكي تستجيب إلى مطلب تجميد الاستيطان، فسمحت لعباس أن يلتقي بحماس في دمشق حول ورقة تفاهمات فلسطينية للخروج من الأزمة بعد فترة طويلة من الرفض المصري لها، وأحسب أن فشل لقاء دمشق يكمن في أنه كان شكليا بغرض الضغط على إسرائيل، وليس بغرض التوصل إلى ورقة تفاهمات فلسطينية على ملاحظات حماس، لفتح الباب أمامهم للتوقيع على الورقة المصرية.

آفاق المستقبل

تكمن آفاق المصالحة بين الطرفين، بتعريف المصالحة، وتحديد ماهيتها وأهدافها، وبامتلاك إرادة ذاتية صادقة لإنجاحها، باعتبار أن عائد المصالحة إيجابي للطرفين وللوطن أيضاً، وإن المصالحة التي يريدها الشعب الفلسطيني، هي التي تفضي إلى شراكة حقيقية على أسس ديمقراطية تزيد الموقف الفلسطيني قوة في مواجهة إستراتيجية الاحتلال الصهيوني، وهنا نلمس اختلافاً نسبياً وتبايناً بين الطرفين في تعريف المصالحة، وتحديد ماهيتها وأهدافها، وهل ستفضي إلى شراكة كاملة أم إلى شراكة نسبية أو شكلية في جزء من الوطن؛ لذا فهما في حاجة إلى مزيد من المفاوضات الجادة لبناء اتفاق مصالحة قابلة للحياة، ويتمتع بالثبات والديمومة.

إن شراكة محكومة بسقف الاحتلال، أو بموقف الإدارة الأميركية، وأنظمة حكم كارهة لحماس، لا تفضي إلى مصالحة فلسطينية قابلة للحياة، لذا يجدر إعادة ملف المصالحة إلى الفلسطينيين، وهذا يفتح آفاقاً جديدة في جدار المستقبل للتعاون المشترك، وتجاوز فتح عن فكرة استعادة غزة إلى الشرعية، وعن تهمة الانقلاب، واتخاذها مبرراً لاستمرار الخصومة، والعمل مع الخارج لإخراج حماس من المشهد السياسي، بورقة مصالحة شكلية، أو انتخابات قادمة مزيفة، بدعم إقليمي دولي، سيمنح أفق المصالحة باباً واسعاً تدخل منه الأطراف إلى الشراكة والبناء، والقوة، والتفرغ للتهويد والاستيطان والبحث المشترك في الحلول والآليات المكنة، والعكس بالعكس لا سمح الله.

إن طريق المصالحة يمكن أن تتسع أمام الطرفين إذا ما أدركا الإدراك كله الأضرار المترتبة على بقاء الانقسام لأمد أطول، وأن كلاهما بحاجة إلى المصالحة والشراكة بالقدر نفسه الذي يحتاجه الآخر، وأن الوطن والمرحلة الراهنة من الصراع هي أحوج منهما إلى المصالحة والشراكة، وأن أول الخطوات تبدأ بامتلاك الإرادة، وتخليص المصالحة من التدخلات الأجنبية والتعامل معها كملف فلسطيني داخلي مئة في المائة، وعزله ما أمكن عن ملف المفاوضات مع إسرائيل، وأحسب أن آفاق المستقبل تحتاج إلى رأي عام ضاغط

يقوم به الشعب، والنخب، ومؤسسات المجتمع المدني، والمستقلون، وإن فشل إدارة أوباما في تجميد الاستيطان لثلاثة أشهر مقابل حوافز سياسية وأمنية ومالية لإسرائيل[١٩] يفتح الباب واسعاً أمام المصالحة والشراكة، وإن إعلان محمود عباس أنه لا يقبل أن يكون رئيساً لسلطة غير موجودة، وأنه سيعلن حل السلطة إذا لم تعترف الدولة بدولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس[٢٠]، يساعد في فتح أبواب المصالحة إذا ما كان جاداً في ما ذهب إليه.

إن حاجة فتح لحماس، وحاجة حماس لفتح، وحاجة الشعب والقضية الفلسطينية للشراكة الوطنية، أمور تدعم خيار المصالحة وتفتح أمام الأطراف آفاق المستقبل، لا لمواجهة الاحتلال والاستيطان والتهويد فحسب، ولكن لبناء حياة ديمقراطية حقيقية، والدخول إلى انتخابات جديدة تجدد الدماء في عروق الوطن أيضا.

إن استمرار الأمور كما هي عليه، من مفاهيم مغلوطة، وتعقيدات نفسية ذاتية، وتدخلات إقليمية وغير إقليمية، وثقة مفقودة، واستمراء طريق المراوغة، والمناورات الإعلامية، وما شاكل ذلك من سلبيات، سيغلق أفق المستقبل، وستبقى المصالحة تراوح مكانها، والاحتلال يتقدم في الاستيطان والتهويد.

الهوامش

(١) انظر الطريق الصعب، د. يوسف رزقة، ج (١-٢)، غزة- مطبعة الأرقم- (٢٠٠٧- ٢٠٠٨).

(٢) انظر الطريق الصعب (استراتيجية حرب الفرقان)، د.يوسف رزقة، ج٣، غزة- دار الأرقم- ٢٠٠٩.

(٣) وثائق ويكيليكس، والوكالات: www.samanews.com-www.aljazeeratalk.net.

(٤) عدد الشهداء ١٤٣٦، منهم ٢١٧ من الإناث، ومن الأطفال ٤٠٤، وعدد الجرحى ٥٣٥٣، منهم ١٢٨٣ من الإناث ، ودمرت ٤١٠٠ مبنى تدميراً كلياً، وبلغت قيمة أضرار البنية التحتية- بحسب الإحصاء المركزي- (١,١) مليار دولار. انظر الطريق الصعب، ج٣- ص (٢٤١- ٢٤٥).

(٥) انظر الطريق الصعب، ج٣- ص١٩٤، وانظر مؤتمر شرم الشيخ لإعادة الإعمار.

(٦) انظر الورقة المصرية www.alhayatt-j_.com/files/paape-pdf وغيرها من المواقع الإلكترونية، كإسلام أون لاين، والقدس.

(٧) انظر الورقة المصرية (ص١- المقدمة).

(٨) انظر الورقة المصرية (ص١- المقدمة).

(٩) انظر التصريحات المصرية، وكالات: www.al-ayyam.com.

(١٠) انظر الورقة المصرية.

(١١) انظر زيارة عمرو موسى لغزة، وكالات: - www.abedkhattar.com/qawenn.org www.aljazeera.net. في ١٣/ ٦/ ٢٠٠٩.

(١٢) انظر زيارة نبيل شعت لغزة، وكالات .. في ٣/ ٢/ ٢٠١٠ www.daralhayat.com.

(١٣) انظر تقرير كيث دايتون- www.islamonline.net - راجع برنامج ندوة SOKEF السلام من خلال الأمن.. الدور الأمريكي في سياسة الشرق الأوسط ٧/ ٥/ ٢٠٠٩- ألقاها كيث دايتون ويتبع البرنامج معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط.

(١٤) انظر وكالات: www.islammemo.cc – www.malaf.info.

(١٥) انظر: جريدة الشروق- www.misrnews.com - جريدة الشرق الأوسط ١/ ١١/ ٢٠١٠، وراديو إسرائيل.

(١٦) انظر محاضر الجلسات.

(١٧) ماجد فرج، مدير المخابرات العامة في الضفة، وممثل عباس في الملف الأمني إلى لقاء دمشق.

(١٨) محضر جلسات لقاء دمشق.

(١٩) جريدة فلسطين- غزة، ٣-٤/ ١٢/ ٢٠١٠، وسما الإخبارية- ووكالة معاً الإخبارية.

(٢٠) جريدة فلسطين- غزة، ٤/ ١٢/ ٢٠١٠، وكالات ٤/ ١٢/ ٢٠١٠.

المقالات والتقارير

اتجاهات التنمية الاجتماعية والبشرية في الأردن*

نظراً لما يعيشه الأردن في الوقت الراهن من واقع اجتماعي متفاوت بين التقدم والازدهار أو التراجع في عدد من مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية، ووقوفاً عند مجريات عملية التنمية في هذا البلد على وجه الخصوص، فقد كان لا بد من تسليط الضوء على أبرز ما يطرحه واقع التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية في الأردن، مستندا بذلك إلى أهم ما تقدمه المؤسسات المحلية الحكومية والمدنية من خطط استراتيجية وبرامج محددة تهدف إلى الوصول بالإنسان إلى الكفاية والإحساس بالكرامة وزيادة فاعليته في أداء دوره الاجتماعي، إضافة إلى استعراض متطلبات نجاح مشاريع التنمية والتحديات التي تواجهها.

ومن هنا، عقد مركز دراسات الشرق الأوسط يوم الأربعاء الموافق ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٠ في مقره في عمان حلقة نقاشية بعنوان: «**اتجاهات التنمية الاجتماعية والبشرية في الأردن**» بمشاركة نخبة من الأكاديميين والباحثين والإعلاميين والسياسيين، وأدارها الأستاذ جواد الحمد مدير المركز**.

ركزت الحلقة على واقع التنمية الاجتماعية والبشرية في الأردن والفرص المتاحة أمامها لتحقيق النماء والتطوير، والعقبات والتحديات التي تواجه البرامج الحكومية لتحقيق ذلك، وهدفت الحلقة للتوصل إلى ملامح رؤية أولية للنهوض ببرامج التنمية الاجتماعية والبشرية في المملكة من خلال تناولها لثلاثة محاور رئيسة.

تناول **المحور الأول** منها: «**واقع التنمية الاجتماعية والبشرية في الأردن والفرص**

---

* حلقة علمية عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط.

** المشاركون (حسب الترتيب الهجائي): **أ.أروى الجيرودي**- مدير الموارد البشرية في وزارة التنمية الاجتماعية، **أ.ريم حوسة**- مدير تطوير الأداء المؤسسي في ديوان الخدمة المدنية، **أ.د.محمد خير مامسر**- عضو مجلس الأعيان، وزير التنمية الاجتماعية الأسبق، **أ.مراد عضايلة**- مدير دائرة الرعاية الاجتماعية في جمعية المركز الإسلامي، **أ.جواد الحمد**- مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، ومدير الحلقة.

المتاحة أمامها»، إذ سلَّطت **الأستاذة ريم حوسة**- مدير تطوير الأداء المؤسسي في ديوان الخدمة المدنية- الضوء على تجربة الديوان والدور الذي يضطلع به في تطوير واقع منظومة إدارة وتنمية الموارد البشرية في الخدمة المدنية والتحديات التي يواجهها، وأكدت جهود الديوان في التنمية البشرية والاجتماعية، سواء في مجال التعليم أو العمل أو الصحة أو الخدمة المدنية.

وعلى صعيد التحديات التي يواجهها ديوان الخدمة المدنية أشارت حوسة إلى أن الخدمة المدنية في مجال إدارة وتنمية الموارد البشرية تواجه العديد من التحديات التي تفرزها مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وهي تحديات أثرت وتؤثر على كفاءة هذا الجهاز وفاعليته، ومن أبرز هذه العوامل ضعف المشاركة في برامج الإصلاح والتطوير، ومقاومة التغيير المتضمَّن في هذه المشاريع، إضافةً إلى البطالة، ومخرجات التعليم التي لا تتفق وحاجات السوق، وعدم تحقق العدالة وتكافؤ الفرص.

وأشارت حوسة في هذا السياق إلى الخطط والبرامج التي تبناها ديوان الخدمة لتطوير الموارد البشرية من أجل تخطي العقبات التي تواجه التنمية البشرية، ابتداء بضرورة زيادة كفاءة الإنجاز الحكومي، وتفعيل المساءلة، وقياس الأداء للنهوض بواقع الأجهزة الحكومية، وإدارة وتنمية الموارد البشرية فيها، وانتهاءً بالتأكيد على أهمية تحسين قاعدة الطبقة الوسطى، على اعتبار أن موظفي الخدمة المدنية هم من الطبقة الوسطى.

وبهدف تطوير التفاعلات المجتمعية بين الديوان وأطراف المجتمع فقد وضع الديوان عددا من الأهداف والمشاريع التي تسعى إلى تحسين وضع الموارد البشرية في الخدمة المدنية وجعل الخدمة المدنية قطاعاً منافساً يجذب الكفاءات، مثل توزيع الأراضي وإنشاء صناديق الادخار.

وبيّنت حوسة أيضا جهود الديوان الداعمة للتنمية البشرية في عدد من المجالات، أبرزها المجال التشريعي، وتطوير آليات ومنهجيات الاختيار والتعيين، وتخطيط الموارد البشرية، ووصف الوظائف وتصنيفها، وإدارة الأداء وتقييمه، وإعادة هيكلة الرواتب والعلاوات في الخدمة المدنية.

كما ركزت حوسة في هذا المحور على برامج التنمية البشرية في الأردن ومراحل تطور مفاهيمها، حيث بدأت تتبلور منذ منتصف القرن الماضي تحت شعار «الرفاهية المادية للبشرية»، واستمر العمل على تطوير المفهوم والبرامج الداعمة في هذا المجال حتى وقتنا الراهن، وتحدثت عن مجالات نجاح مشاريع التنمية في الأردن ومتطلباتها، مركزة على بناء القدرة الذاتية للمواطن الأردني وتأهيل العاملين في كل المجالات عن طريق توفير قاعدة بيانات وإحصاءات ودراسات علمية، وتوفير الإدارة القيادات المؤهلة والنزيهة والمنتجة والمؤمنة بأهمية المؤسسات العامة والخاصة والتطوعية في التنمية البشرية المستدامة ودورها بعيداً عن البيروقراطية والشللية والعشائرية، مع توافر الموارد البشرية من العاملين المؤهلين والمدربين والراغبين في العمل، مع مراعاة الشمولية والتكاملية في مشاريع وبرامج التنمية، وتناولت برامج التنمية الاجتماعية في مواجهة المشاكل المجتمعية الرئيسة، مثل المشكلات الأسرية والتفكك الأسري وكذلك المشكلات الصحية، وخصوصا الرعاية الصحية للفقراء.

أما **المحور الثاني** الذي حمل عنوان: **«التحديات والفرص التي تواجه برامج التنمية»**، فقد قدم فيه **العين الدكتور محمد خير مامسر**- وزير التنمية الاجتماعية الأسبق- أبرز متطلبات نجاح مشاريع التنمية في الأردن، حيث أكد على ضرورة بناء القدرة الذاتية للمواطن الأردني وتأهيل العاملين في كل مجال من مجالات ومحاور البيئة وإعداد كوادر علمية وفنية متخصصة في التخطيط والتنفيذ والتقييم لمشاريع التنمية في كل مجال أو محور، إضافة إلى توفير قاعدة بيانات وإحصاءات ودراسات علمية في كل مجال من مجالات التنمية في الأردن، وتوفير الإدارة والقيادات المؤهلة والنزيهة والمنتجة، والمؤمنة بأهمية ودور المؤسسات العامة والخاصة والتطوعية في التنمية البشرية المستدامة بعيداً عن البيروقراطية والشللية والعشائرية مع توافر الموارد البشرية من العاملين المؤهلين والمدربين والراغبين في العمل.

ومن جانبٍ آخر خلُص مامسر إلى أن مشاريع التنمية الاجتماعية في الأردن عامة والمشاريع الاقتصادية خاصة، لم تتمكن حتى الآن من التصدي للمشاكل والقضايا الاجتماعية الرئيسة التي برزت في العقدين الماضيين، وعلى رأسها الفقر والبطالة وقضايا الأسرة.

وقد ناقش **المحور الثالث**: «**آفاق ومستقبل تطوير واقع التنمية الاجتماعية والبشرية**»، حيث قدمت **الأستاذة أروى الجيرودي**- مدير الموارد البشرية في وزارة التنمية الاجتماعية- الورقة الأولى وعرضت دور وزارة التنمية الاجتماعية في الارتقاء بالعمل الاجتماعي التنموي، وتطوير السياسات الاجتماعية الشاملة والمتكاملة لتنمية المجتمع، حيث إن الوزارة تقوم بدورين رئيسين في سبيل تنفيذ السياسة الاجتماعية المتكاملة، أحدهما رعائي، والآخر تنموي، حيث تقوم في جانب الرعاية بحماية حقوق المواطنين، سواء الأطفال أو النساء أو المسنين ممن فقدوا العلاقات الأسرية الطبيعية، إضافةً إلى رعاية السجناء وأسرهم، ومكافحة التسول وتأهيل المتسولين، ورعاية الأشخاص المعوقين وتأهيلهم، أما على الصعيد التنموي فقد سعت الوزارة إلى تعزيز الإنتاجية ومحاربة الفقر من خلال برامج الأسر المنتجة، وصناديق الائتمان، ومساكن الأسر الفقيرة، ودعم الجمعيات الخيرية، وتوجيه الشباب المعرضين للخطر نحو العمل.

وأكدت الجيرودي على تمسك وزارة التنمية الاجتماعية برسالتها، وذلك من خلال الارتقاء بالعمل الاجتماعي التنموي، وتطوير السياسات الاجتماعية الشاملة والمتكاملة لتنمية المجتمع، وتحسين نوعية حياة أفراده، وتوظيف المعلومات والمعرفة لتوفير الخدمات الاجتماعية المتميزة، وترسيخ عملية التنمية المستدامة القائمة على مبدأ المساءلة والمشاركة.

وفي الورقة الثانية للمحور الثالث أكد **الأستاذ مراد عضايلة**- مدير دائرة الرعاية الاجتماعية في جمعية المركز الإسلامي- أن الخطة الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية لا بد أن تهدف إلى الوصول بالإنسان إلى الكفاية والإحساس بالكرامة، وأنه حتى تؤتي العملية التنموية ثمارها فإنه لا بد من الإسراع في البرامج الاقتصادية والاجتماعية للمساعدة في تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

وذكر العضايلة أنه استناداً إلى المعايير الدولية لقياس نجاح مشاريع التنمية عامة، والتنمية البشرية خاصة أو فشلها، فإن النتائج تؤكد أن تلك المشاريع ما زالت بحاجة إلى اهتمام ومتابعة حتى تتمكن من معالجة مشاكل الفقر والبطالة والأسرة والطفولة والشباب وقضايا الأمن الاجتماعي.

ورغم أن الأردن كان السباق بين الدول العربية في وضع برامج وخطط إستراتيجية لمكافحه الفقر مثلاً، وإنشاء قاعدة تشريعيه مبنية على مجتمع مدني متقدم نسبيا مقارنه مع دول عربية أخرى، إلا أن جميع هذه البرامج لم تستطع إنقاص معدلات الفقر طيلة الفترة الماضية، بل بقيت نسبه تراوح مكانها منذ عده سنوات، ولم تتطور العملية التنموية بالشكل المأمول، حيث لا زالت بحاجة إلى تسريع برامج النمو الاقتصادي والاجتماعي للمساعدة على تكوين بيئة إنسانية واجتماعية لتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين، وبتركيز خاص للحد من الفقر، وإنهاء واقع اللامساواة في المجتمع، ما يعني وجود إصلاحات تشريعية وتعديلات للقوانين الناظمة للحياة الاجتماعية والديمقراطية والانفتاح على دول الجوار العربي.

أثر زيادة العرض النقدي للدولار على الاقتصاد العالمي*

شكل العرض النقدي للدولار- بمفهومه الواسع (ع٢)- ما نسبته ٥٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي خلال الفترة مابين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٧ بالمتوسط، ومن المعروف أن عرض النقد يشكل مصدر التمويل الرئيس للاقتصاد الوطني، ونمو عرض النقد يعبر عن نشاط اقتصادي، كما أن تراجعه يعبر عن تراجع اقتصادي، ولهذا السبب وغيره من الأسباب تبرز أهمية البنوك باعتبارها وسيطاً في عملية التمويل، وتسعى البنوك المركزية في أنحاء العالم كافة لتوفير الظروف التشريعية والاقتصادية الملائمة لتسهيل عمل البنوك، وجعلها قادرة على التوسط بصورة أكثر فعالية، وفي أجواء آمنة؛ فالبنوك تملك مصادر مالية هائلة؛ وهي لذلك قادرة على تسيير دفة الاقتصاد بطرق مختلفة.

وخلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٠، بلغ متوسط نسبة عرض الدولار إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ما نسبته ٥٩٪؛ أي بزيادة مقدارها سبع نقاط مئوية عن مستواها السابق، ويشير ذلك إلى أمرين هامين: يتمثل **الأول** بتراجع الاقتصاد الأمريكي، ويتمثل **الثاني** باستمرار نمو القاعدة النقدية بصورة لا تتناسب مع أساسيات ذلك الاقتصاد.

ويبين الجدول رقم (١) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بالأسعار الثابتة بلغ ٣٪ سنوياً خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٦، ثم تراجع إلى ١,٩٪، وصفر، و٢,٦٪ خلال الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالي، في حين بلغ معدل نمو عرض النقد (ع٢) ما نسبته ٥٪ بالمتوسط خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٦، ثم ارتفع إلى ٦٪ في عام ٢٠٠٧ وقفز إلى ٩,٩٪ في عام ٢٠٠٨، ثم عاد لينمو بما نسبته ٤,٣٪ و١,٩٪ في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي.

---

* د. مروان الزعبي، المدير العام السابق لمعهد الدراسات المصرفية، بروفسور في جامعة NYIT.

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد والنقد المتداول في الولايات المتحدة

٪	٢٠٠٣ - ٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٣,٠	١,٩	٠	٢,٦-	—
معدل نمو عرض النقد (ع٢)	٥,٠	٦,٠	٩,٩	٣,٤	١,٩
معدل نمو النقد المتداول	٤,٠	١,٣	٧,٢	٥,٦	٥,٣

المصدر: IMF, Word Economic Outlook, Oct. 2010.

وكذلك الحال بالنسبة للنقد المتداول حيث بلغ متوسط نموه خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٦ ما نسبته ٤٪، وتراجعت هذه النسبة إلى ١,٣٪ في عام ٢٠٠٧، ثم عاد من جديد ليقفز إلى ٧,٢٪ في عام ٢٠٠٨، و ٥,٦٪، ٥,٣٪ في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على الترتيب.

ويلاحظ مما سبق، إن عام ٢٠٠٩ كان عاماً هاماً وقاسياً؛ فقد تراجع حجم الاقتصاد العالمي (بالأسعار الجارية) من حوالي (٦١١٨٧) مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي (٥٧٨٤٣) مليار دولار في عام ٢٠٠٩، أي بحوالي (٣٣٤٤) مليار دولار، وبما نسبته ٥,٥٪؛ وهكذا فمن الواضح أن الاقتصاد العالمي عانى الأمرّين في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية الأمريكية التي تسببت في انخفاض نسبة النمو الاقتصادي الأمريكي بالأسعار الثابتة ليصل إلى صفر بالمائة في عام ٢٠٠٨، و ٢,٦٪ في عام ٢٠٠٩.

لقد كان لهذه التطورات انعكاسات خطيرة على الاقتصاد الأمريكي بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام؛ إذ ارتفعت معدلات البطالة، وانهارت كبرى الشركات العالمية، وانخفضت الثقة بالنظام النقدي والمالي العالمي، وطالب كثير من الخبراء بمراجعة النظام الرأسمالي، ونظام سعر الصرف، ونظام السوق الحر، وما إلى ذلك، وجاء كل ذلك في فترة اعتقد أغلب المحللين فيها بأن هذه الأنظمة هي المثلى، وأنه لا بديل لها.

وفي خضم هذه التطورات، وخلال ٢٠٠٩، العام الذي أبرز هشاشة تلك الأنظمة،

والعام الذي تراجع فيه الاقتصاد العالمي بما نسبته ٥,٥٪، وتراجع نمو الاقتصاد الأمريكي إلى ما نسبته ٢,٦٪، نجد أن عرض الدولار (ع٢) ارتفع بما نسبته ٣,٣٪ في عام ٢٠٠٩ بعد أن كان قد ارتفع لمستويات غير مسبَوقة، وبنسبة (٩,٩٪) في عام ٢٠٠٨، وارتفع مستوى الدولار المتداول بما نسبته ٧,٢٪، وهنا نجد أن القطاع الحقيقي اتجه باتجاه، والقطاع المالي اتجه باتجاه معاكس، وهذه تطورات يصعب فهمها وتبريرها بحسب الأدبيات الاقتصادية والمالية؛ لأن لها انعكاسات خطيرة؛ لذلك طالب نائب وزير الخارجية الصيني الولايات المتحدة- قبل عدة أسابيع- أن تبرر سلوكها الاقتصادي؛ لأن الثقة بالاقتصاد العالمي انخفضت إلى مستويات غير مسبوقة.

أين يقف الاقتصاد العالمي الآن؟

من المعروف أن الاقتصاد الأمريكي يرتبط بالاقتصاد العالمي بعدة طرق؛ فالنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة له آثار على الإنتاج، ومستوى التوظيف، والأسعار خارج حدود الولايات المتحدة، كما أن التغيرات الاقتصادية والمالية في الدول الأخرى لها آثار هامة على الاقتصاد الأمريكي، ومما يزيد من حساسية هذه التغيرات حقيقة أن الدولار الأمريكي هو عملة التسعير الأولى، وعملة الاحتياطيات الأولى، والعملة التي تستحوذ على ثقة المتعاملين، وهي العملة التي وجد المتعاملون من الأفراد والحكومات ورجال الأعمال وغيرهم أنهم مرغمون على الدفاع عنها؛ إذ أن الدولار يشكل ما يزيد على ٥٠٪ من الاحتياطيات الدولية الرسمية من العملات الصعبة.

ومن جانب آخر، أشار آخر تقرير لصندوق النقد الدولي World Economic Outlook (oct. 2010) إلى أن الاقتصاد العالمي يعاني من مشاكل اقتصادية هيكلية تسببت فيها الأزمة المالية الأمريكية؛ فالدول المتقدمة تعاني من انخفاض معدلات النمو، وارتفاع مستويات البطالة، وانخفاض الصادرات، وارتفاع عجز الموازنة، كما تعاني من ضعف الطلب الكلي، فعلى سبيل المثال، لم يصل الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني

من عام ٢٠١٠ في الدول الستة الأولى في العالم (أمريكا، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا) إلى مستواه في الربع الأول من عام ٢٠٠٨.

إن هذه الدول تعمل الآن بمستوى يقل بـ ١٠٪ عن مستوياتها التاريخية؛ ولذلك فإن معدل التضخم الأساسي في هذه الدول يصل حالياً إلى حدود ١٪، ومما يعقد من أمور هذه الدول معاناتها من فائض العرض؛ الأمر الذي أثر بشكل واضح على مستوى الأسعار، والجدول رقم (٢) يبين أبرز المؤشرات الاقتصادية على المستوى الدولي:

جدول رقم (٢)

أبرز المؤشرات الاقتصادية على المستوى الدولي

معدلات نمو (٪)	٢٠٠٠-٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ (مقدر)	٢٠١١ (مقدر)
أولاً: الناتج المحلي العالمي (الحقيقي)	٤,٢	٢,٨	-٠,٦	٤,٨	٤,٢
- الدول المتقدمة	٢,٦	٠,٢	-٣,٢	٢,٧	٢,٢
- الدول الناشئة والنامية	٦,٥	٦,٠	٢,٥	٧,١	٦,٤
ثانياً: الصادرات	٥,٩	١,٩	-١٢,٤	١١,٠	٦,٠
- الدول المتقدمة	٩,٨	٤,٦	-٧,٨	١١,٩	٩,١
- الدول الناشئة والنامية					
ثالثاً: أسعار المستهلكين (التضخم)	٢,١	٣,٤	٠,١	١,٤	١,٣
- الدول المتقدمة	٦,٧	٩,٢	٥,٢	٦,٢	٥,٢
- الدول الناشئة والنامية					

رابعاً: رصيد الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	-٠,٩	-١,٢	-٠,٣	-٠,٣	-٠,١
- الدول المتقدمة	٢,٦	٣,٧	١,٩	١,٥	١,٤
- الدول الناشئة والنامية					
خامساً: أسعار الفائدة					
- سعر الفائدة العالمي طويل الأجل	٢,١	٠,٤	٣,٢	١,٩	٢,٥

المصدر: IMF, World Economic Outlook, Oct. 2010.

* يمثل سعر الفائدة المحلي الإجمالي المرجح للسندات الحكومية لأجل عشر سنوات لكل من كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، بريطانيا والولايات المتحدة.

ويلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

أولاً: تراجع النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة إلى مستويات خطيرة؛ إذ بلغ ٠,٢٪، و ٣,٢٪ في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، لكنه عاد وارتفع إلى ما يزيد على ٢٪ في العام اللاحق، في حين بلغ معدل النمو في الدول الناشئة والنامية مستويات مريحة وجيدة زادت على ٦٪ في المتوسط للفترة نفسها.

ثانياً: إن مستوى نمو الصادرات في الدول النامية والناشئة كان- وما يزال- يزيد بشكل ملموس عن مستواه في الدول المتقدمة.

ثالثاً: كذلك الحال بالنسبة لمعدلات التضخم، فهي أعلى بشكل واضح في الدول الناشئة والنامية مقارنة بالدول المتقدمة، وهو ما يعكس حالة فائض العرض وانحسار الطلب في الدول الصناعية.

رابعاً: من المؤشرات الأخرى على معاناة الدول المتقدمة، العجز المزمن للحساب الجاري بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بفائض مستمر في الدول والنامية.

خامساً: ويلاحظ أيضاً انخفاض أسعار الفائدة على المستوى الدولي مقارنة بمستوياتها التاريخية؛ فلقد بلغ سعر الفائدة (محسوباً على أساس معدل مرجح بالناتج المحلي الإجمالي لأسعار فائدة السندات الحكومية لأجل ١٠ سنوات في كل من أمريكا وبريطانيا واليابان وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وكندا) خلال الأعوام ١٩٩٢- ١٩٩٩ ما متوسطه ٣,٨٪ مقارنة بما مقداره ٠,٤٪ و ٣,٢٪ و ١,٩٪ خلال الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ على الترتيب، وهو واقع فرضته الأزمة المالية العالمية.

ومن الواضح أن هناك معسكرين: **معسكر الدول المتقدمة** التي تعاني انخفاض معدلات النمو وانحسارها، وعجز الحساب الجاري، وارتفاع مستوى البطالة، و**معسكر الدول الناشئة والنامية** التي تشهد حالة معاكسة وأوضاعاً مريحة.

حرب الدولار أمام العملات الأخرى

لقد قامت الولايات المتحدة بضخ أموال طائلة في الأسواق المالية في محاولة لتنشيط الطلب وحفز الاقتصاد وإعادة التوازن، وفي تشرين الثاني من عام ٢٠١٠ أعلن البنك المركزي الأمريكي أنه سيقوم بضخ ما مقداره (٧٥) مليار دولار شهرياً حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠١١؛ أي ما مجموعه (٦٠٠) مليار دولار.

ومن الواضح أن هذه السياسة نابعة من التخبط والإحباط التي يعيشها صانعو القرار في الولايات المتحدة، وإن كانت هذه السياسة ستجلب بعض المنافع للاقتصاد الأمريكي، إلا أنها ستجلب الويلات لبقية دول العالم، وهي- في الوقت نفسه- تعبر عن استهتار الولايات المتحدة، ومحاولتها امتصاص النمو من بقية الدول، ولو كان ذلك على حساب تلك الدول؛ وذلك انطلاقاً من قناعة الولايات المتحدة بأن المسؤولية جماعية مهما كلف الأمر، بالإضافة إلى قناعتها بأنها الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تفعل ما تريد.

إلى ماذا تؤدي زيادة معروض الدولار؟

١. إن انخفاض الدولار يؤدي إلى زيادة صادرات الولايات المتحدة وتخفيض مستورداتها؛ وبذلك يتحسن رصيد الحساب الجاري على حساب الدول

الأخرى، ويشار هنا إلى أن الصين واليابان والبرازيل لها مخاوفها من هذه السياسة.

٢. ارتفاع أسعار النفط؛ لأن النفط يسعّر بالدولار، ولتعويض انخفاض ثروة الدول المنتجة للنفط بسبب انخفاض الدولار، ترتفع أسعار النفط، وهو وضع خطير للدول المستوردة للنفط، وبخاصة إذا كانت أسعار صرفها مثبتة مقابل الدولار.

٣. ارتفاع أسعار المعادن النفيسة، لأن المستثمر ينظر إلى الدولار على أنه أصل، سواء أكان أصلاً نقدياً أو أصلاً عينياً محرراً بالدولار، وفي حالة انخفاض الدولار، يبرز البديل الطبيعي للمستثمر وهو الذهب، وغيره من المعادن، ولاسيما أن المستثمرين، يبحثون عن مناطق الأمان والاستقرار عندما تسود حالة فوضى وعدم استقرار.

٤. وما ينطبق على النفط ينطبق على أسعار السلع، ولاسيما أسعار الحبوب، فقد استفادت الدول الغنية، مثل: كازاخستان، وروسيا، وأذربيجان من انخفاض الدولار؛ لأن أسعار هذه السلع ارتفعت أيضاً، مما أدى إلى تحقق فوائض مالية كبيرة.

٥. لقد أدت الزيادة في عرض الدولار إلى هجرة كثير من هذه الأموال إلى مناطق مختلفة من العالم، مثل: أسيا، وبعض الدول اللاتينية، بحثاً عن فرص استثمارية وعوائد أفضل، وهذا كان له أثر إيجابي على اقتصادات هذه الدول، إلا أن مثل هذه التوجهات قد تؤدي إلى فقاعات، فالفقاعة تنتج- عادة- عن توجه المضاربين إلى قطاع معين، مثل قطاع العقارات؛ بحثاً عن الربح السريع؛ مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير، بحيث يصبح من المستحيل المحافظة عليها، وبعدها يبدأ مسلسل الانحدار.

ومن المعروف أن طباعة النقد تمثل دخلاً للحكومة، ثم يصبح هذا النقد التزاماً عليها، وعلى الرغم من كل المشاكل التي تحدثها المليارات من الدولارات المطبوعة خلال الفترة الماضية، إلا أنها مثلت عملية انتقال للثروة، وإذا انتقلت

هـذه الـدولارات إلى دول أخـرى، فإنهـا تسـتبدل بثـروات حقيقيـة تتمثـل باستثمارات عقارية، أو حقيقية، أو حتى مالية، مثـل: الأسـهم والسـندات، إنهـا عملية استبدال ورق بثروة حقيقية، والعالم يرى ذلك دون أن يحرك ساكناً.

٦. إن زيادة معروض الـدولار بصـورة لا تتناسـب مـع اقتصـاد الولايـات المتحـدة والاقتصاد العالمي يبعدها عن مسـؤوليتها الأخلاقيـة؛ لأن الـدولار لـيس عملـة الولايات المتحدة فحسب، لكنه عملة العالم كله؛ فهو موجود في جيـوب الأفـراد والحكومات والمؤسسات والشركات والبنوك المركزيـة والمنظمـات غـير الربحيـة، وأي محاولة لتخفيضه تعتبر بمثابة صفعة لكل هذه الجهات؛ لأن التخفيض يـؤدي إلى انحسار ثروة هذه الجهات.

٧. يجد المتعاملون بالورقة الخضراء أنفسهم في موقف الدفاع عنها حتـى وإن كرهـوا ذلك، ومن هذه الزاوية فالعالم اليوم في ورطة ومأزق؛ فكل العالم يريـد أن يـدافع عن الدولار بعيداً عن أي اعتبارات داخلية وخارجية، وهذا أمر مؤسف ومحـزن معـاً؛ لأنـه- في الواقـع- يعـبر عـن انتهازيـة الولايـات المتحـدة، وعـن أنانيتهـا اللامحدودة.

٨. وفي خضم هذه التطورات، أدى ازدياد معروض الدولار الناتج عن الأزمة المالية إلى تنشيط المحافل الدولية للبحث في السبل الكفيلـة بإعـادة التـوازن، ومـن هـذه المحافل: بنـك التسـويات الدوليـة، وصـندوق النقـد الـدولي، والبنـك الـدولي، وغيرهـا، وتبحـث هـذه المحافـل في قضـايا، مثـل: تطـورات السياسـة النقديـة، والأسواق المالية، والرقابة، والتشريعات، والنمو، وأنظمة المـدفوعات، وغيرهـا، وما من شك في أن حالة العجز التي يعاني منهـا العـالم سـتؤدي إلى البحـث عـن حلول؛ فالأزمات تولد الحلول والتغيرات الجذرية، وخـير دليـل علـى ذلـك مـا حصل بعد الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية.

٩. ونجد اليوم كثيراً من المراقبين والمحللين والمؤسسات يطالبون بتغـيير النظـام المـالي والنقدي العالمي بعد أن اكتشف العالم أن نظام السوق لوحده لا يمكـن أن يكـون

فعّالاً في الأزمات، وإنه لا يمثل الوقاية الكافية من الأزمات، ولاسيما أن هذا النظام يهمل المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية.

١٠. ومن هذه المطالبات على وجه التحديد إنشاء عملة دولية احتياطية تسمى الـ Mondo، تتمثل بسلة عملات مرجحة بحسب الناتج المحلي الإجمالي للدول الممثلة فيها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الدولي، وتتحرك هذه العملة بحسب تغير العملات المكونة لها؛ فعلى سبيل المثال، يبلغ تأثير الدولار الأمريكي على هذه العملة ما نسبته ٢٣٪؛ لأن هذه النسبة تمثل نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى الناتج العالمي في عام ٢٠١٠.

١١. ويمكن استخدام الـ Mondo في تسعير السلع بديلاً عن الدولار، وبذلك لن تتأثر أسعار هذه السلع بشكل كبير بتغير سعر صرف الدولار، وفي ذلك مصلحة للمستهلكين، وخير مثال على ذلك النفط المسعّر في الوقت الحاضر بالدولار الأمريكي، وهنالك حاجة ملحة لعملة من هذا القبيل تراعي التمثيل الجغرافي على المستوى الدولي.

١٢. ومن ناحية أخرى، فإن توافر عملة توافقية توازنية سيقلل من حالة التوتر التي يعيشها المحتفظون بالدولار عملةً احتياطية، ويذكر بهذا الصدد أن الصين تمتلك احتياطات هائلة من الدولار والموجودات المحررة به، ولو كانت هذه الاحتياطات في عملة الـ Mondo لانخفضت حالة التوتر؛ لأن تخفيض الدولار لن يكون له أثر كبير على هذه العملة.

١٣. ولذلك ليس من المستغرب أن تبرز مطالبات هنا وهناك بالعودة إلى نظام يربط العملات بالذهب بشكل أو بآخر، وكان آخر المطالبين بذلك السيد روبرت زوليك رئيس البنك الدولي، ويعكس ذلك حالة الإحباط التي يعيشها العالم، والتي تسببت بها الولايات المتحدة من خلال سلوكها الأناني الذي لا يعكس الدور القيادي الذي تلعبه، والربط بالذهب سيعيد للنظام النقدي حالة الاستقرار التي فقدها منذ عام ١٩٧١، لكن الأحلام يصعب تحقيقها، ولاسيما

إذا ما عرفنا إن كمية الذهب المتوافرة غير كافية لتغطية العملات؛ ولذلك فإن العودة لهذا النظام في الوقت الحاضر سوف تتطلب تخفيض عرض النقد بشكل كبير؛ مما سيؤدى إلى تقلص الاقتصاد العالمي أكثر وأكثر.

١٤. إن السياسة النقدية الأمريكية لها عدة محاور وأدوات، ومن أهم أدواتها سعر الفائدة؛ فتخفيض سعر الفائدة يؤدي لتخفيض الدولار، ومن ناحية أخرى فهناك محور آخر يعمل بصورة معاكسة إلا وهو إصدار السندات الحكومية لتمويل عجز الموازنة الذي لا يؤثر على عرض النقد، ولكنه يؤثر على أسعار الفائدة الحقيقة؛ فمنافسة الحكومة للقطاع الخاص في الطلب على النقد سيؤدي إلى رفع مستويات أسعار الفائدة، وهو بالطبع سلوك مثبط لنمو الاقتصاد.

الخلاصة

لا يمكن لحالة الانفلات إن تستمر، سواء أكان ذلك من خلال زيادة معروض الدولار، أم كان من خلال تخفيض أسعار الفائدة، أو تمويل العجز بعجز؛ فالعالم اليوم مطالب بموقف أخلاقي يتوج بوضع نظام نقدي ومالي متوازن، يراعي مصالح الدول الفقيرة أولاً، والدول النامية والناشئة، بالإضافة للدول المتقدمة، ولا يمكن لنظام تتسيده دولة واحدة إن يستمر؛ لأن ذلك يخلق حالة من العجز والإحباط، ويقود- في نهاية المطاف- إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي.

لقد استطاع العالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي أن يأتي بنموذج توافقي متوازن توج بتأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقبل ذلك، تأسيس بنك التسويات الدولية، وبعد عشرات السنين، لم يعد هذا النموذج قادراً على التعامل مع الأزمات بالصورة المطلوبة؛ فقد وقفت هذه المؤسسات موقف العاجز عن تقديم حلول مقبولة.

إلا أنه لا بد من التنويه إلى أن العالم اليوم يمتلك من الخبرات والكفاءات والعقول أكثر من أي وقت سبق، وهنالك مسؤولية أخلاقية تفرض البحث عن حلول جذرية

مهما كانت، ويتطلب ذلك توافر الإرادة السياسية، ولاسيما أن مراكز القوى في العالم تغيرت، وبرزت دول مثل الصين والبرازيل والهند قادرة على الانتقام من خلال اتخاذ إجراءات عدائية تدفع ثمنها بقية دول العالم، وبخاصة الدول الفقيرة.

الدولار اليوم يقبع في جيوب الأفراد (من رجال ونساء وشيوخ وأطفال)، وجمعيات خيرية، ومنظمات غير رسمية، وشركات، وبنوك استثمارية وتجارية وعقارية، وبنوك مركزية، ومؤسسات وشركات عامة، وحكومات مركزية، وغيرها، وكل هؤلاء يتأثرون بتغير قيمة الدولار، وكلهم معنيون بالمحافظة على التوازن، لذلك تجدهم، كلهم، يدافعون عن هذه العملة بدلاً من الدفاع عن عملاتهم، أو عن عملة توافقية متوازنة تراعي مصالح الدول كافة، وهذا وضع غير طبيعي، وغير مقبول، وغير قابل للاستمرار، وغير مسؤول، وسيؤدي إلى مزيد من الإحباط، واللجوء إلى التكتلات والتحالفات، وحالة من الحرب الباردة؛ فإلى أين نسير؟

المراجع

1. Strauss- Kahn, D.,Dec.2010, "The Triple Comeback- The Impact of the Financial Crisis on Global Economic Governance", I M f.
2. International Monetary Fund, Oct. 2010, "World Economic outlook: Recovery, Risk, and Rebalancing".
3. Centre for Economic Policy Research, Nov. 2010, "What Effect do American Policies have on the World Economy?".
4. Wolf, Martin, Sept.2010, "Currencies Clash in new Age of beggar- my- Neighbor", Financial Times.
5. Cohn, Peter, Nov.2010, "Is the World Ready for a new Reserve Currency? Meet the Mondo", www.Dailyfinance.com.
6. Statistics are taken from the world bank and the International Monetary Fund Data basis.

جولة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ٢٠١٠- ٢٠١١
السيناريوهات المحتملة*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط يوم الخميس الموافق ٢١/ ١٠/ ٢٠١٠، في مقره في عمان، حلقة نقاشية بعنوان «جولة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ٢٠١٠-٢٠١١: السيناريوهات المحتملة»، بمشاركة نخبة من الأكاديميين والباحثين والسياسيين**.

وتوزعت الحلقة النقاشية على أربعة محاور رئيسة؛ **أولها**: البيئة الإقليمية والدولية لإطلاق المفاوضات ومؤشراتها السياسية، **وثانيها**: مواقف طرفي المفاوضات ودوافعهما ومطالبهما، **وثالثها**: السيناريوهات المحتملة لمستقبل المفاوضات، **ورابعها**: تداعيات نجاح المفاوضات أو فشلها على مستقبل الصراع.

وتناول **المحور الأول** من الندوة البيئة الإقليمية والدولية لإطلاق المفاوضات ومؤشراتها السياسية؛ إذ أشار المشاركون إلى عدد من سمات البيئة الدولية ذات الصلة، وأهمها؛ انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم في ظل نظام القطبية الأحادي، وعدم قدرة الدول العظمى الأخرى على منافسة الدور الأمريكي، وقدرة الولايات المتحدة على تسخير الشرعية الدولية في خدمة سياساتها، إضافةً إلى انغماس العالم في تحديات العولمة، ودور الأزمة المالية في الحد من التدخل الدولي في المفاوضات، وتطرق المشاركون إلى المحدّدات الأمريكية لعملية السلام، ومنها على سبيل المثال: دور اللوبي الصهيوني المؤثر

---

* مركز دراسات الشرق الأوسط.

** قدم أوراق عمل في الحلقة النقاشية كل من: **أ.د.نظام بركات**- رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك، **أ.د.أحمد سعيد نوفل**- أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، **أ.عبد الحميد الكيالي**- مدير وحدة الدراسات الإسرائيلية في مركز دراسات الشرق الأوسط، **د.رائد نعيرات**- أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح، كما قدم مداخلات في الحلقة كل من: **د.أحمد البرصان**- أستاذ العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، **د.خالد عبيدات**- أستاذ العلوم السياسية والسفير الأردني السابق، **أ.إبراهيم غوشة**- الناطق الرسمي السابق باسم حركة حماس في الأردن، **أ.د.أنيس قاسم**- خبير القانون الدولي، وأدار الحلقة: **أ. جواد الحمد**- مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

في السياسة الخارجية الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط، والملفات الأمريكية الشائكة في الشرق الأوسط كالعراق وأفغانستان.

وأكد المشاركون على وجود ضغوط أمريكية ارتبطت بتولي باراك أوباما للرئاسة الأمريكية، وبمحاولته إحداث مصالحة مع الوطن العربي والإسلامي، حينما اعتبر أن حل القضية الفلسطينية ركن محوري ومركزي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وارتبطت كذلك بتبييض وجه السياسة الأمريكية التي غاصت في وحل المنطقة العربية الإسلامية في حربها على العراق وأفغانستان، وفي دعمها المتواصل للاعتداءات الإسرائيلية على غزة ولبنان.

وخلص المشاركون إلى أن كل هذه المدخلات دفعت الإدارة الأمريكية في اتجاه الضغط على أطراف الصراع للوصول إلى تسوية سياسية تنهي حالة الاستقرار والتوتر في المنطقة، وتحافظ على المصالح الأمريكية.

وعلى الرغم من ذلك ذهب المشاركون إلى أن الإدارة الأمريكية اكتفت بتسهيل عملية المفاوضات، والقيام بدور المضيف والراعي لعملية المفاوضات، دون الضغط على الأطراف المعنية أو التهديد بذلك، وترك عملية المفاوضات تضغط نحو الوصول إلى تسوية، استناداً إلى ميزان القوى الذي تعلم الولايات المتحدة بصورة مسبقة إنه لصالح الطرف الإسرائيلي.

أما عن البيئة العربية فسجل المشاركون جملة من النقاط؛ أولها: فشل عمليات التنمية السياسية الداخلية، وغياب الديمقراطية، وغياب الاستقرار السياسي، وظهور بوادر التفتت والانقسام في بعض الدول العربية.

وخلص المشاركون في نقاشهم لهذا المحور إلى أن البيئة العامة للمفاوضات مشحونة بالسلبية، حيث الفشل المتكرر في المفاوضات، وغياب القيادات السياسية الحكيمة، وغياب المرجعيات الدولية، واللجوء إلى الغموض والتمويه في مطالب الجانبين.

وركز **المحور الثاني** من الندوة على مواقف طرفي المفاوضات، ودوافعهما ومطالبهما؛

إذ أشار المشاركون إلى ضعف موقف المفاوض الفلسطيني عموماً، نتيجة افتقاره لعناصر المساندة الضرورية العربية والدولية، فضلاً عن اختلال موازين القوى على مختلف مستوياتها، وميلها بشكل واضح إلى الطرف الإسرائيلي، وتطرق المشاركون إلى بعض الأخطاء التي ارتكبها المفاوض الفلسطيني في جولات المفاوضات السابقة، مؤكدين على ضرورة مراجعة مسيرة التسوية السياسية عموماً من أجل استنتاج الدروس وتقويم الأخطاء، وشدد المشاركون على ضرورة البحث في البدائل الممكنة في حال فشلت المفاوضات، ولاسيما أن السلطة الفلسطينية ترى في المفاوضات خيارها الاستراتيجي الوحيد لاستعادة الحقوق الفلسطينية.

كما تناولت الندوة، في سياق المحور ذاته، المطالب الإسرائيلية من جولة المفاوضات الحالية؛ حيث أشار المشاركون إلى أنه في ضوء غياب ضغط دولي فاعل، (أمريكي على وجه الخصوص)، على إسرائيل يدفعها إلى إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، وفي ضوء الخريطة السياسية الإسرائيلية القائمة والمرشحة للاستمرار في المستقبل، فإن ما يمكن أن تعرضه الحكومة الإسرائيلية في سياق أي تسوية سياسية سيبقى تحت سقف «الإجماع الصهيوني»، وسيشمل ضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، وضم معظم القدس الشرقية التي تبلغ ٢٠٪ من مساحة الضفة، وإسقاط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وضم وادي الأردن الذي يبلغ ٣٠٪ من مساحة الضفة، أو استمرار السيطرة الإسرائيلية عليه لفترة طويلة من الزمن، ومنع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة؛ إذ ستكون منزوعة السلاح، وذكر المشاركون مطالب إسرائيلية مستجدة تصدرت جولة المفاوضات الحالية، ومنها: اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل، واستمرار الاستيطان في ظل المفاوضات، واستمرار إسرائيل في السيطرة الكاملة على الأجواء والمداخل البرية للدولة الفلسطينية في المستقبل.

وتناولت الندوة في **محوريها الثالث والرابع** السيناريوهات المحتملة لمستقبل المفاوضات؛ إذ عرضت بالتحليل لأربعة من السيناريوهات، **أولها**: استمرار المفاوضات

دون الوصول إلى تسوية نهائية، وإنما إلى اتفاق إطار في الحد الأعلى سيتم التفاوض على تفاصيله لسنوات مقبلة في ظل استمرار سياسات إسرائيل في ابتلاع الأراضي الفلسطينية وتقطيع أوصالها. **وثانيها**: نهاية المفاوضات وفشلها في فترة مبكرة. **وثالثها**: الوصول إلى حل وسط أو تسوية بين الطرفين لكل المطالب أو بعضها، بينما رجح **السيناريو الأخير**: الوصول إلى تسوية تلبي المطالب الإسرائيلية مقابل تنازلات فلسطينية عن الحقوق المشروعة في الأرض والسيادة.

وفي سياق نقاش إمكانية تحقق أي من هذه السيناريوهات استبعد المشاركون أن تؤول المفاوضات إلى الفشل في فترة مبكرة، بسبب قوة الدفع المتوافرة للمفاوضات الحالية على المستوى الدولي والإقليمي، كما رجحوا أن تضغط الأطراف الدولية والإقليمية المعنية، وبخاصة الولايات المتحدة، في اتجاه استمرار المفاوضات والحل النهائي، وإن لم ترضَ عن مستوى تقدمها، فضلاً عن أن فشل المفاوضات يمكن أن يكون له تداعيات على مختلف الأطراف والمنطقة عموماً؛ من أبرزها انهيار «حل الدولتين» الذي يتبناه المجتمع الدولي.

وذهب المشاركون إلى ترجيح سيناريو استمرار المفاوضات دون الوصول إلى تسوية نهائية، وإنما في الحد الأعلى إلى اتفاق إطار سيتم التفاوض على تفاصيله لسنوات مقبلة، في ظل استمرار سياسات إسرائيل في ابتلاع الأراضي الفلسطينية، وتقطيع أوصالها، ورجح المشاركون هذا السيناريو بسبب دفع الولايات المتحدة لما يسمى «عملية السلام» دون ممارسة أي ضغوط على إسرائيل، ورأوا أن تحقق هذا السيناريو من شأنه أن يدفع بإسرائيل إلى أن تكون دولة فصل عنصري (نظام الأبرتهايد)، كما أشاروا إلى وجود عناصر على الأرض تدفع بقوة باتجاه تحققه، ومن بينها وجود قوانين منفصلة، وطرق منفصلة، ومناطق سكن منفصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يعيش الفلسطينيون- في واقع الأمر- في «كانتونات» أو «معازل جغرافية واقتصادية» تعمل إسرائيل على تفتيتها وإعاقة التنمية فيها وإفقارها.

وخلص المشاركون إلى أنه يصعب الحديث عن نجاحات محتملة للمفاوضات؛ لأن إسرائيل تمارس دور تعطيلي لمسار المفاوضات، لتبقى المنطقة رهينة المأزق، وهو ما يحتم وقوع أزمات نتيجة غياب عملية سياسية تفضي إلى تحقق مطالب الشعب الفلسطيني.

الحرب الإسرائيلية على الرموز والشعائر الإسلامية*

ارتفعت في الآونة الأخيرة وتيرة الاعتداءات على المساجد في الضّفّة الغربيّة سواء أكان ذلك من جانب القوات الإسرائيلية أم من جانب المستوطنين، ويأتي ذلك في وقت تفاوض فيه الولايات المتّحدة الحكومة الإسرائيليّة من أجل وقف الاستيطان لاستئناف عملية السلام، وقد شملت هذه الاعتداءات هدم مساجد وإحراق مساجد أخرى، وتمزيق المصاحف الشريفة، وكتابة الشعارات العنصرية عليها، ومنع المصلين من الوصول للمساجد للصلاة فيها[١].

ويعبر هذا النوع من السلوك الإسرائيلي في مواجهة المقدسات الإسلامية عن طبيعة المجتمع الإسرائيلي المبني على العنصرية والحقد الديني على كل ما هو ليس يهودياً، وكذلك عن مدى الاستهتار بالحريات وحقوق الإنسان التي تقرها الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وعن الاستخفاف بالاتفاقيات الدولية، وبخاصة اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩، التي تحمي المواطنين الخاضعين للاحتلال.

ويرى مختصون ومسؤولون فلسطينيون في إحراق مسجد الأنبياء- وهي العملية الثامنة عشرة من نوعها، حسب إحصاءات المستوطنين- مؤشراً على وجود تنظيم للمستوطنين يستهدف المساجد؛ فقد ترك المستوطنون عبارات «المسجد رقم ١٨ الذي يحرق» و«الانتقام»، دليلاً على جريمتهم في مسجد الأنبياء، وتأكيداً لوجود جهة منظمة تقف وراء حرق مساجد الضفة الغربية[٢].

وقد رصدت «مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان» ارتفاعاً في عدد الاعتداءات واستهداف المساجد الإسلامية في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل الفلسطيني على أيدي جنود الاحتلال والمستوطنين خلال العام الحالي مقارنة بالعام السابق، وقالت في بيان صحفي إنها أحصت منذ بداية عام ٢٠١٠ نحو ١٨ اعتداءً طالت

* أ. غسان دوعر، باحث في الشؤون الفلسطينية.

المساجد فقط، ما بين حرق وهدم وكتابة عبارات عنصرية على جدرانها، وهو ارتفاع ملموس إذا ما قُورن بعام ٢٠٠٩، إذ بلغ عدد الاعتداءات نحو ١٤ اعتداءً[٣].

وكانت الاعتداءات التي تعرضت لها المقدسات والمساجد والرموز الإسلامية عام ٢٠١٠، سواء من جانب الجيش الإسرائيلي أو المستوطنين اليهود على النحو التالي:

٢٢/ ٢/ ٢٠١٠: الحكومة الإسرائيلية تقرر ضم الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل ومسجد بلال بن رباح (قبة راحيل) في مدينة بيت لحم إلى قائمة المواقع التراثية اليهودية.

٢٢/ ٢/ ٢٠١٠: أقدمت مجموعات من المستوطنين على تدنيس مقامات دينية إسلامية في قرية كفل حارث قرب سلفيت، وقامت بالاعتداء عليها.

١٤/ ٣/ ٢٠١٠: أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قراراً بهدم مسجد سلمان الفارسي في قرية بورين قرب نابلس.

١٤/ ٤/ ٢٠١٠: أقدمت مجموعة من المستوطنون على رسم شعارات مسيئة للإسلام على جدران مسجد بلال بن رباح في قرية حوارة جنوب نابلس.

٢٧/ ٤/ ٢٠١٠: منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إدخال ١٤٥ صندوق بلاط قيشاني خاص للمسجد الأقصى في القدس مقدم من الحكومة التركية.

٣/ ٥/ ٢٠١٠: أقدمت مجموعة من المستوطنين على إضرام النار في المسجد الرئيسي لقرية اللبن جنوب نابلس مما أدى إلى احتراق أجزاء كبيرة منه.

٤/ ٥/ ٢٠١٠: أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على تدمير مسجد في مدينة رفح بقطاع غزة بعد أن توغلت في المنطقة.

٨/ ٦/ ٢٠١٠: أقدم متطرفون يهود على الاعتداء على مسجد عمر بن الخطاب في قرية ابطن القريبة من مدينة حيفا، وقاموا بكتابة شعارات بالعبرية على واجهة المسجد تدعو لهدم المسجد، وشعارات تطالب بإعلان الحرب على العرب.

٢٢/ ٦/ ٢٠١٠: قامت مجموعه من اليهود المتطرفين بالاعتداء على مصلى مسجد سمعان في مدينة قلقيلية وكتبوا شعارات مسيئة للمسلمين على جدرانه.

٩/ ٧/ ٢٠١٠: أقدمت جماعات يهودية متطرفة على انتهاك حرمة مسجد النبي داوود في مدينة القدس وشرعت بأعمال تهويدية بداخله.

١٤/ ٧/ ٢٠١٠: اقتحم جنود الاحتلال مسجد القزازين في البلدة القديمة في الخليل، حيث قام الجنود باقتحامه وتصويره بشكل دقيق.

٢٥/ ٧/ ٢٠١٠: حاول متطرفون يهود إحراق الباب الغربي لمسجد حسن بيك والجدار البلاستيكي الملاصق له في مدينة يافا.

٣٠/ ٧/ ٢٠١٠: أخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي رئيس مجلس خدمات خربة يرزا الواقعة في السفوح الشرقية لمحافظة طوباس بهدم مسجد القرية البالغة مساحته ١٠٠ متر.

١٠/ ٨/ ٢٠١٠: مجموعة من المستوطنين تردد عبارات مسيئة للرسول الكريم والإسلام بالقرب من مسجد كفل حارس قرب سلفيت.

٢١/ ٨/ ٢٠١٠: القوات الإسرائيلية تصدر قراراً بهدم مسجد في مخيم الجلزون القريب من رام الله.

٢٦/ ٨/ ٢٠١٠: حاولت مجموعات من المستوطنين اقتحام مسجد العين في سلوان قرب القدس والسيطرة عليه بحماية جنود الاحتلال.

١٢/ ٩/ ٢٠١٠: اقتحمت شرطة الاحتلال الإسرائيلي المصلى القبلي في المسجد الأقصى وعاثت فيه فساداً.

٣/ ١٠/ ٢٠١٠: أضرم مستوطنون النار في مسجد الأنبياء في بلدة بيت فجار بالقرب من بيت لحم، مما أدى إلى حرق معظم أثاثه ومجموعة من نسخ القران الكريم، وكتبوا على جدرانه عبارات مسيئة للإسلام.

٧/ ١١/ ٢٠١٠: جرّافات تابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية أقدمت فجر اليوم، بحماية أكثر من سبعمائة جندي صهيوني، على هدم مسجد «الصحوة» في مدينة راهط بذريعة أنه بناء مخالف وغير مرخّص.

٢٥/ ١١/ ٢٠١٠: جنود الاحتلال مدعومين بالجرافات العسكرية هدموا مسجد

«يرزا» الوحيد، في خربة يرزا قرب طوباس في الأغوار الشمالية، علماً أن المسجد مقام في الأصل منذ أكثر من ٤٢ عاماً.

مما سبق يمكن القول إن هنالك جهات إسرائيلية منظمة تمثل مؤسسات وجمعيات، تدعم هذه الأنشطة ضد الفلسطينيين وترعاها، وبخاصة في ظل الحكومة الإسرائيلية الحالية التي يصفها المحللون السياسيون بـ «حكومة المستوطنين»؛ إذ أن ما يحدث يتم بأسلوب ممنهج ومدعوم من أعلى المستويات السياسية والدينية في الدولة العبرية، بل إن هذه الاعتداءات تعود إلى السياسة الاستيطانية التي يقوم عليها المشروع الصهيوني من إرهاب الفلسطينيين، والضغط عليهم، حتى يضطروا إلى الرحيل، ومن ثم الاستيلاء على أراضيهم في ما بعد.

كما تشير الاعتداءات إلى دور العقيدة اليهودية التي يعتنقها المستوطنون وقادتهم، والتي تقلل من شأن الآخر وعقيدته، وتعتبر أن الاعتداء على الفلسطينيين أمر مباح ويتقرب به إلى الله عز وجل، ولاسيما ما يتعلق بالمساجد والمقابر، وفي عام ١٩٤٨ استولت «إسرائيل» على مئات المساجد والمواقع الدينية والمقابر، فدمرت بعضها، وحولت العشرات منها إلى خمارات ومتاحف ومرابط للخيول.

أما بخصوص الهدف من وراء هذه الاعتداءات المتصاعدة، فإن طمس المعالم الإسلامية وتزييفها، والاستيلاء عليها، وتسجيلها بأسماء يهودية لإثبات أي وجود يهودي في فلسطين، يعد أبرز ما ترمي إليه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، كما تخطط الحكومة الإسرائيلية وتطمح إلى تذويب الهوية العربية الإسلامية في المدن الفلسطينية، وتدمير الجذور التاريخية للوجود الإسلامي على امتداد مساحات فلسطين التاريخية.

سياسة تهويد المقدسات بعد عام ١٩٤٨

قامت السلطات الإسرائيلية بوضع خطط لمصادرة وتهويد أراضي وممتلكات ومواقع الوقف الخيري الإسلامي في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ التي تصل مساحتها إلى ١٧٨٦٧٧ دونماً، وقد تم ذلك بالفعل عبر اتباع سياسات محددة يمكن إجمالها بما يلي:

أولاً: حلت الحكومة الإسرائيلية المجلس الإسلامي الأعلى ولجنة الأوقاف الإسلامية.

ثانياً: أصدرت الحكومة الإسرائيلية قوانين جائرة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، ومن بينها ما يسمى قانون أملاك الغائبين، الذي سيطرت السلطات الإسرائيلية من خلاله على ممتلكات الأوقاف.

ثالثاً: تم إنشاء سلطة التطوير الإسرائيلية التي وضعت يدها على الأوقاف الإسلامية، من خلال شراء تلك الأوقاف من حارس أملاك الغائبين، الأمر الذي جعل القسم الأكبر من الأوقاف الإسلامية تحت سيطرة سلطة التطوير.

رابعاً: أصدرت السلطات الإسرائيلية في عام ١٩٥٣ قانوناً، من أجل تبرير المبيعات من جانب حرس أملاك الغائبين إلى سلطة التطوير، وذلك بغية قوننة المصادرة للأملاك والأوقاف الإسلامية.

وخلال فترة وجيزة، استطاعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الأعوام من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ أن تهدم وتدمر ١٣٠ مسجداً في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وتمثل تلك المساجد نحو ٤١,٥٪ من إجمالي عدد المساجد في تلك المنطقة، إذ وصل عددها إلى ٣١٣ مسجداً. وبات نحو ٨٤٠٠ مَعْلماً عربيا إسلامياً ومسيحياً في مواجهة سياسة التزوير والهدم الإسرائيلية.

ومن الإجراءات التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية لتهويد المقدسات الإسلامية، الحملة الكبيرة على المساجد والمقابر الإسلامية، وذلك من خلال العمل على تحويل المساجد الإسلامية إلى مرافق أخرى أهمها:

أ- تحويل المساجد إلى مرافق عامة وخاصة، مثل تحويل مسجد بئر السبع إلى متحف للآثار، وكذلك الحال بالنسبة لمسجد صفد في منطقة الجليل. وقامت السلطات الإسرائيلية أيضاً بتحويل مسجد قرية قيسارية في قضاء حيفا في الساحل الفلسطيني إلى خمارة للشباب اليهود، وكذلك تم تحويل مسجد ظاهر العمر في مدينة طبرية إلى مطعم يهودي، وتم تحويل مسجد قرية عين حوض بالقرب من مدينة حيفا، الذي

لا يبعد أهل القرية عنه سوى أمتار قليلة، إلى مرقص ليلي.

ب- ولم تتوقف السلطات الإسرائيلية عند هذا الحد، بل قامت بجرف عدد من المقابر الإسلامية في عكا ويافا والأقضية في محاولة تهويد المنطقة؛ ففي مدينة حيفا-على سبيل المثال- حول الجيش الإسرائيلي مقبرة الاستقلال هناك إلى حي سكني لليهود، كما أن هناك محاولات إسرائيلية حثيثة، منذ السبعينات، لهدم مقبرة قرية بلد الشيخ على سفح جبل الكرمل، التي دفن فيها الشهيد المجاهد الكبير عز الدين القسام الذي استشهد في أحراج يعبد بقضاء جنين في نهاية عام ١٩٣٥.

ج- وإضافة إلى سياسة هدم المقابر وجرفها، استمرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٤٨ في استهداف المساجد في فلسطين، فقام الجيش الإسرائيلي، تحت حجج أمنية وغيرها، بتحويل المساجد المقامة التي لم يستطع هدمها إلى معابد لليهود، إذ تشير الدراسات المتخصصة إلى أن الجيش الإسرائيلي حوّل ١٤ مسجداً إلى معابد يهودية، ومنع المسلمين من الصلاة في ١٩ مسجداً، لتتحول فيما بعد على يد المؤسسات الإسرائيلية إلى مرتع للقمار، أو مطعم، أو حظيرة خنازير أو خراف، والأمثلة على ذلك كثيرة؛ فمن المساجد التي تمّ استهدافها في فترة مبكرة: مسجد قرية البصة، ومسجد قرية عين الزيتون في قضاء مدينة صفد[٤].

وتؤكد «مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية» في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ أن المقدسات الإسلامية والمسيحية ما زالت حتى الآن «تتعرض إلى أشد ألوان الانتهاك بعد إعلان المؤسسة الإسرائيلية الحرب الطاحنة عليها، قاصدة من خلال هذه الحرب قلع الجذور التاريخية للشعب الفلسطيني في هذه البلاد».

وتوضح مؤسسة الأقصى في تقرير لها أن الاحتلال ارتكب فعلته الأولى عام النكبة بأن «هدم ما يزيد على ١٢٠ مسجداً، وجرف مئات المقابر، ووضع القوانين التي تحيل ملكية المقدسات الإسلامية إلى أيدٍ أخرى، وذلك بهدف إكمال مسلسل التنكيل بحق ما تبقى من مقدسات ومعالم إسلامية»[٥].

وفيما يلي ملخصٌ لأهم أماكن العبادة الإسلامية التي تم التعرض لها والاعتداء على قدسيتها:

أ- المساجد والمصليات التي هدمتها السلطات الإسرائيلية أو أغلقتها «دائرة أراضي إسرائيل» ومنعت المسلمين من ترميمها: مسجد أم الفرج بقضاء عكا، مسجد وادي الحوارث بقضاء طولكرم، مسجد صرفند، مسجد السويقة في صفد، مصلى الخضر في البصة، المسجد الزيداني في طبريا، مسجد البحر في طبريا، مسجد حطين في قضاء طبرية، مسجد عمقة في قضاء عكا، مصلى الشيخ محمد كويكات، مسجد النبي يوشع في قضاء صفد، مسجدان في خان جب يوسف، مسجد السميرية في قضاء عكا، وهو الآن مغلق ومهمل.

ب- مسجد المنشية، المسجد الصغير في حيفا، مسجد اللجون في قضاء جنين، مسجد معلول في قضاء الناصرة، مصلى طيرة الكرمل بقضاء حيفا، مسجد اجزم على ساحل حيفا، مصلى الشيخ علي في جبع، مسجد أم العلق في حيفا، مصلى الشيخ محمد الحلو في الخضيرة، مصلى جمال الدين آقوش جنوب بئر السكة، مصلى الصادق في قضاء الرملة، مصلى النبي يحيى بقضاء الرملة، مصلى سراقة غرب قلقيلية، مصلى في المدحدرة شرق طيرة بني صعب، مسجد مسكة غربي طيرة بني صعب، مصلى محمد العجمي في اليازور، مصلى أحمد إقبال في أسدود، مسجد أسدود بقضاء غزة، مسجد الشيخ عوض في عسقلان، مصلى تميم الداري بقضاء الخليل، مسجد زكريا بقضاء الخليل، مسجد في دير الشيخ، مسجد لفتا، مصلى المجيرمي في الطنطورة على ساحل حيفا مسجد ومصلى الفالوجة، مصلى محمد العجمي في المجدل، مسجد بيت محسير في القدس، ومسجد عين كارم الذي يستعمل وكراً لمتعاطي المخدرات وأعمال الرذيلة.

ج- أما المساجد التي حولتها السلطات الإسرائيلية إلى كنس ومعابد لليهود، فهي: المسجد اليعقوبي في صفد، مصلى ياقوق في قضاء طبرية، مصلى الست سكينة في طبرية، مسجد العفولة، مسجد كفريتا، مسجد طيرة الكرمل بقضاء حيفا،مصلى

الشيخ شحادة، مصلى سمعان في شمال غرب قلقيلية، مصلى النبي يامين بغرب قلقيلية، المسجد اليازوري في يازور، مصلى أبي هريرة في قرية يبنى بقضاء الرملة، مسجد النبي روبين بقضاء الرملة، مصلى الغرباوي غرب قرية المدية وبجوارها، مسجد وادي حنين بقضاء الرملة، مسجد قرية العباسية بقضاء يافا، مسجد النبي صمويل في القدس، مسجد حارة الجورة في صفد، ومصلى الشيخ دانيال بقضاء بيسان الذي تحول إلى قبر يهودي باسم دان.

د- كما أن هناك بعض المساجد والمصليات التي حولتها السلطات الإسرائيلية إلى غير أهدافها، كمسجد الزيب بقضاء عكا الذي أصبح مخزناً للأدوات الزراعية لأحد المتنزهات، ومسجد عين الزيتون بقضاء صفد الذي يستخدم حظيرة للأبقار، والمسجد الأحمر في صفد الذي حول إلى ملتقى للفنانين، ومسجد السوق في صفد الذي حول إلى معرض تماثيل وصور، ومسجد القلعة في صفد الذي حول إلى مكاتب لبلدية صفد، ومسجد الخالصة الذي حول إلى متحف بلدي، ومسجد عين حوض بقضاء حيفا والمسجد الجديد في قيسارية على ساحل حيفا اللذين حولا إلى مطعم وخمارة، والمسجد القديم في قيسارية على ساحل حيفا الذي حول إلى مكتب لمهندسي شركة التطوير، ومسجد الحمة المغلق والذي يستعمل مخزناً للخمور والمعدات الخاصة بمطعم قريب، ومسجد السكسك في يافا الذي حول إلى مصنع بلاستيك، والطابق العلوي منه حول إلى مقهى للعب القمار وبيع الخمور، ومسجد الطابية في يافا المغلق والذي يستعمله أحد النصارى مسكناً له، ومسجد مجدل عسقلان الذي حول إلى متحف وجزء منه إلى مطعم وخمارة، ومسجد المالحة في القدس الذي اقتطع أحد اليهود جزءاً منه لبيته، ويستعمل سقف المسجد لإحياء السهرات الليلة للجيران، والمسجد الكبير في بئر السبع المهمل والذي كان قد حول في السابق إلى متحف، والمسجد الصغير في بئر السبع الذي حول إلى دكان لشخص يهودي[٦].

ويمكن القول بأن المجموع العام للمساجد والمقامات والمقابر التي كانت قائمةً عام

١٩٤٨ يزيد على ثلاثة آلاف وثلاثمائة وواحد وستين مسجداً ومقاماً ومقبرةً، وقد تعرضت هذه الأماكن إلى الاعتداء والهدم والتجريف في ما بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وأثبتت أدناه إحصائية إجمالية لبعض هذه الاعتداءات على النحو الآتي:

١. مساجد ومقامات تحولت إلى كنس ومعابد لليهود عدد (١٤).
٢. تحويل مساجد ومقامات إلى أغراض أخرى.
٣. هدم مساجد ومقامات كلياً أو جزئياً وبناء مشاريع تجارية وسياحية على أراضيها عدد (١١٠).
٤. مساجد ومقامات مغلقة ومهملة ومهدمة عدد (٧٥٠).
٥. نبش المقابر الإسلامية وإقامة مشاريع تجارية وفنادق على أنقاضها عدد (١٠٧).
٦. مقابر مهدمة ومجرفة عدد (٢٠٦).

وهناك عدد من المساجد مسحت وهي غير معلومة المواقع، ولم يوجد أي أثر يتعلق بها، وهذا يدل على أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنتهك أماكن العبادة، وعلى أن حرية العبادة غير متوفرة فهي تعتبر المساجد والمقامات والمقابر أملاك غائبين[٧].

سياسات تهويد المقدسات الإسلامية بعد عام ١٩٦٧

بعد احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، لم تتوقف الحكومة الإسرائيلية عن سياساتها في هدم الأماكن المقدسة وتهويدها عند المسلمين والمسيحيين على حد سواء؛ فخلال أكثر من أربعة عقود من احتلال الجزء الشرقي من القدس الذي يحتوي على قبة الصخرة والمسجد الأقصى حصلت اعتداءات متكررة على المسجد الأقصى، وعلى الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، ومن أبرز تلك الاعتداءات محاولة إحراق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩، ومجزرة الحرم الإبراهيمي في الخامس والعشرين من شهر شباط/ فبراير عام ١٩٩٤.

والثابت أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٦٧ ركزت سياساتها التهويدية في القدس والخليل، وهناك مخططات إسرائيلية لتهويد المقدسات في المدينتين،

وقد أظهرت دراسات متخصصة تواريخ الاعتداءات المتكررة على الأقصى بغية تهويده في نهاية المطاف، كما أظهرت إلى العلن ارتفاع وتيرة الأعمال الإسرائيلية بالقدس المحتلة منذ مطلع العام ٢٠١٠، وبات الاحتلال يستهدف المسجد الأقصى وكنيسة القيامة والبلدة القديمة بشكل مباشر.

وتبين الجداول التالية حجم الاعتداءات الإسرائيلية ونوعيتها على القدس والمسجد الأقصى، وقد شملت هذه الاعتداءات انتهاكات لحرمة المسجد الأقصى ومحاولة إحراقه عام ١٩٦٩، وكذلك التعرض للأضرحة والقبور ومقامات الصحابة بالهدم والاعتداء، ومحاولة استعمال التفجيرات والقنابل الموقوتة لنسف المسجد الأقصى، وكذلك حفر الأنفاق وتغيير المعالم الرئيسية للقدس التي يعدها اليونسكو جزءاً من التراث الإنساني الواجب المحافظة عليه.

جدول رقم (١)

يبين حجم الاعتداءات الصهيونية على القدس والمسجد الأقصى حتى٢١/٨/٢٠٠٩

الاعتداءات الصهيونية على القدس	عددها
من عام ١٩٦٧- ٢٠٠٠	١١٤ اعتداءً
من عام ٢٠٠٠- ٢٠٠٤	١٤٣ اعتداءً
من عام ٢٠٠٤- ٢٠٠٦	٦٦ اعتداءً
من عام ٢٠٠٦- ٢٠٠٨	٥٦ اعتداءً
من عام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩	٥٨ اعتداءً

جدول رقم (٢)

الحفريات تحت الأقصى ومحيطه من ٢١/٨/٢٠٠٨- ٢١/٨/٢٠٠٩

الجهة	نوع الحفريات	عددها
الجنوبية	حفريات نشطة	٧
	حفريات مكتملة	٤

الغربية	حفريات نشطة	٤
	حفريات مكتملة	٩
الشمالية	حفريات نشطة	١
مجموع الحفريات الكلي		٢٥

جدول رقم (٣)

الوجود اليهودي في ساحات المسجد الأقصى ومحيطه

نوع الإنشاء	تكراره
عمليات بناء	٦
عمليات مصادرة	٢
أبنية مقامة سابقاً	٤
المجموع	١٢

جدول رقم (٤)

مجموع الاعتداءات على المسجد الأقصى وأنواعها للفترة من:

٢٠٠٨/٨/٢١ - ٢٠٠٩/٨/١

نوع الاعتداء	العدد
الحفريات تحت الأقصى ومحيطه	٢٥
الوجود اليهودي في ساحات المسجد الأقصى ومحيطه	١٢
اقتحامات المسجد الأقصى	٢١
المجموع	٥٨

وتسعى حكومة نتنياهو حالياً إلى تغيير المعالم الإسلامية والمسيحية وطمس الآثار العربية في المدينة المقدسة عبر مشاريع ومسميات التحديث في أغلب الأحيان[٨].

ولم تكن الاعتداءات الإسرائيلية أقل خطورة على الحرم الإبراهيمي؛ إذ يمكن

تسجيل اعتداءات متكررة منذ عام ١٩٦٨؛ ففي الثاني والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٦٨، أمر الحاكم العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية بفتح الحرم الإبراهيمي ليلاً أمام المستوطنين.

وفي الثالث والعشرين من شهر أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٨، دمّر الجيش الإسرائيلي أجزاء من الحرم الإبراهيمي، وأقيمت صلاة يهودية فيها، وفي اليوم الأول من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، أدخلت أدوات يهودية إلى الحرم وطبعت أجزاء منه بطابع يهودي.

واستمرت الاعتداءات الإسرائيلية، ففي اليوم الأول من شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢ حظر الجيش الإسرائيلي بعض المناطق على المسلمين وخصصها لليهود، وفي التاسع من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، فرضت السلطات الإسرائيلية برنامجاً يحدد فترات الصلاة، وقام الجيش الإسرائيلي بالاعتداء على موجودات الحرم الإبراهيمي في الثامن والعشرين من شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٩، وأنشأت السلطات الإسرائيلية مدرسة يهودية في أحد أجزاء الحرم الإبراهيمي في الخامس من شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٠.

وفي يوم الجمعة، الخامس والعشرين من شهر شباط/ فبراير عام ١٩٩٤، ارتكب الإرهابي الصهيوني باروخ غولدشتاين، وهو بزيه العسكري، مجزرة في الحرم الإبراهيمي في الخليل ذهب ضحيتها (٢٩) شهيداً وعشرات الجرحى، وتمّ قتله من المصلين، ولم تتوقف إسرائيل عند الحد المذكور، حيث استصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في يوم الأحد ٢١/ ٢/ ٢٠١٠ قراراً بضم الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، ومسجد بلال بن رباح في مدينة بيت لحم إلى قائمة ما يسمى المواقع التراثية الإسرائيلية التي يجب الاهتمام بها وتطويرها، وثمة قائمة لم تستكمل بعد، وقبر يوسف في مدينة نابلس مرشح لأن يكون ضمن القائمة المذكورة المزيفة[٩].

وكان المئات يتوجهون للصلاة في الحرم الإبراهيمي في الأيام العادية، ولكن تقلص هذا العدد، حيث أصبحت أروقة المسجد تشكو إلى الله قلة الزائرين؛ فقد كان يؤم المسجد

أكثر من ألف فلسطيني يوم الجمعة، وكان يحضر لصلاة الظهر في الأيام العادية ٣٠٠ مصل على الأقل، وفي أوقات الفجر والعشاء ١٠٠ مصل في أقل تقدير، وفي الوقت الحاضر، لا يتمكن من الحضور لأداء صلاة الفجر وصلاة العشاء سوى بضعة أشخاص،، بل في بعض الأحيان، وبخاصة خلال منع التجول، لا يتمكن أي من المصلين من الوصول إلى الحرم؛ فقد قامت السلطات الإسرائيلية بتثبيت ١٦ كاميرا تصوير مرتبطة بكمبيوترات خارج المسجد، وذلك لرصد كل حركة داخل المسجد، الأمر الذي أدى إلى تقلص عدد المصلين بشكل كبير، وبخاصة بعد وضع البوابات الإلكترونية على مدخل قنطرة الأشراف، إذ أصبحت هذه البوابة هي المدخل الرئيس للمسجد.

والمسجد محاط بكثير من النقاط العسكرية التي تحيط به من المناطق كافة، ولا يعبر أي مصل إلى داخل المسجد دون تفتيش دقيق ومساءلة، في حين لا تنفذ هذه التفتيشات بحق أي مستوطن يهودي يدخل الحرم أو يخرج منه.

ويعطي الاحتلال الإسرائيلي المسلمين عشرة أيام للاحتفال بالأعياد والمناسبات الدينية، ويفتح أمامهم أروقة المسجد كافة، فيما يغلق أكثر من ٦٠ بالمائة من مساحة المسجد بقية أيام السنة، ولكن، في أعياد اليهود، يتم فتح المسجد لهم ويغلق في وجه المصلين المسلمين حتى تنتهي أيام الأعياد وحتى يقوموا بطقوسهم الدينية كافة، من رقص وشرب وما إلى ذلك داخل باحاته، بالإضافة إلى أن سلطات الاحتلال تمنع رفع الآذان في المسجد خلال الأعياد والمناسبات الدينية الخاصة باليهود، وخلال عمليات الإغلاق المتكررة للبلدة القديمة[١٠].

فعلى سبيل المثال، منعت سلطات الاحتلال رفع الأذان في المسجد الإبراهيمي تسعة وسبعين مرة خلال شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، ويتم منع رفع الأذان بحجة منع إزعاج المستوطنين الموجودين في القسم المغتصب من الحرم، متجاهلين جميع القوانين والأنظمة والشرائع الدولية، التي تؤمن بدورها حرية العبادة والوصول إلى الأماكن الدينية بأمن وأمان، حيث تنتهج سلطات الاحتلال تلك السياسة بشكل متواصل للتضييق على

المسلمين ومنعهم من أداء صلواتهم، إلى جانب الإجراءات العسكرية المشددة على المداخل والطرق الرئيسة المؤدية إليه[١١].

وخلال ما يسمى عيد الفصح اليهودي، قامت سلطات الاحتلال بإغلاق الحرم الإبراهيمي في وجه المصلين المسلمين، ومنعت رفع الآذان وإقامة الصلاة، كما قامت بنشر الأعلام الصهيونية داخل الحرم وخارجه، وعلى طول الطرق المؤدية إليه، وامتداداً إلى مستوطنة «كريات أربع» شرقاً، ومحيط البؤر الاستيطانية «بيت رومانو» و«بيت هداسا» و«رمات يشاي» و«أبراهام أبينو»[١٢].

انتهاك حرمة المقابر الإسلامية

حرصت «إسرائيل» على انتهاك الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين، وقد تم تنفيذ ذلك بعدة طرق، منها انتهاك المقابر، وذلك بهدم هذه المقابر وإقامة مبان سكنية عليها، أو تعبيد شوارع فوقها، وقد تواصلت تلك الانتهاكات في عام ٢٠٠٦، حيث تم، بشكل أساسي، توثيق عدة حالات انتهاك للمقابر والمساجد، منها:

١. انتهاك مقبرة «مأمن الله» في القدس من جانب المؤسسات الإسرائيلية، بهدف بناء متحف عليها وهو الحدث المركزي، وتقع مقبرة «مأمن الله» غرب مدينة القدس القديمة، وعلى بعد عشرات الأمتار من باب الخليل، وهي من أكبر المقابر الإسلامية في بيت المقدس، وتقدر مساحتها بمائتي دونم، وقد استصدرت وثيقة تسجيل أراضي للمقبرة «كوشان طابو» ضمن أراضي الوقف الإسلامي، وفي شهر نيسان/ إبريل ١٩٤٧، استولى الجيش البريطاني على المقبرة وأقام فيها، بعد أن هدم أجزاء من سورها، وفي عام ١٩٤٨، احتلت القوات الإسرائيلية الجزء الغربي من القدس، فسقطت من ضمنها مقبرة «مأمن الله». وبذلك دخلت ضمن أملاك «حارس أملاك الغائبين»، ومنذ ذلك التاريخ، أخذت المؤسسات الإسرائيلية تقوم بتغيير معالم المقبرة وطمس كل أثر فيها، حتى أنه لم يتبقَ فيها إلا أقل من خمسة بالمئة من القبور التي كانت موجودة فيها، وقدرت المساحة المتبقية

منها بحوالي ثمن المساحة الأصلية، أي حوالي ١٩ دونماً، وفي عام ١٩٦٧، حولت المؤسسات الإسرائيلية جزءاً كبيراً من المقبرة إلى حديقة عامة، دعيت حديقة «الاستقلال»، بعد أن جرفت القبور ونبشت العظام البشرية وقامت بزرع الأشجار والحشائش فيها، وشقت الطرقات في بعض أقسامها، وفي أواخر عام ١٩٨٥، أنشأت وزارة المواصلات الإسرائيلية موقفاً للسيارات على قسم كبير منها، وفي الأعوام ١٩٨٥- ١٩٨٧، نفذت عمليات جديدة من الحفر لمد شبكات مجاري، وتوسيع موقف السيارات، فدمرت عشرات القبور، وبعثرت عظام الموتى في كل مكان، رغم احتجاجات المؤسسات الإسلامية، واستمرت البلدية في تنفيذ مخططها وأجرت الحفريات، وفي شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، قامت شركة الكهرباء الإسرائيلية بأعمال حفريات في المقبرة، في الجهة المقابلة بجانب الشارع الرئيسي، بحجة مد أسلاك كهرباء في باطن الأرض، الأمر الذي تسبب في تناثر عظام الموتى على سطح الأرض، وفي شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٤، أعلنت الصحف الإسرائيلية عن نية الحكومة الإسرائيلية افتتاح مقر «مركز الكرامة الإنساني- متحف التسامح» في مدينة القدس على ما تبقى من أرض المقبرة الذي يرعاه «مركز فيزنطال» ومقره ولاية لوس أنجلوس في الولايات المتحدة، وتم وضع حجر الأساس لمتحف التسامح بمشاركة والي كاليفورنيا في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٤، وبدئ العمل الرسمي في المتحف باقتطاع ٢٠ دونماً من أرض المقبرة أي ما مقداره ٢٠ ألف متر مربع، وتسويق فيلم وثائقي حول المتحف على مستوى عالمي في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، منعت السلطات الإسرائيلية المسلمين من الدخول إلى المقبرة للقيام بأعمال تنظيف وصيانة فيها، فيما غضت الطرف عن المتطرفين اليهود الذين اعتدوا على المقبرة، وقاموا بتحطيم قبر، وتهشيم شاهد قبر القيم العثماني أحمد آغا الدزدار، بالإضافة إلى كتابة ألفاظ بذيئة على مدخل مقام الكبكي[١٣].

٢. ومن الشواهد الأخرى على استهداف المقابر الإسلامية، قيام السلطات الإسرائيلية بتجريف مقابر قرية صرفند العمار غرب الرملة، حيث قامت بأعمال حفريات للقبور على مساحة واسعة من أرض المقبرة المترامية الأطراف، وقامت بنبش القبور بشكل واضح، ثم غطتها بالرمال وزرعت المنطقة المستوية بالعشب لتصبح ملعباً لكرة القدم، وقد تبين من خلال تقارير سلطة الآثار الإسرائيلية أن القبور المكتشفة في مقبرة صرفند العمار هي قبور إسلامية من الفترة المملوكية والعثمانية الأولى.

٣. وفي ٣١/ ١/ ٢٠٠٧، أذنت المحكمة العليا الإسرائيلية لشركات إسرائيلية بشق شوارع على أرض مقبرة قرية بيت دجن المهجرة منذ عام ١٩٤٨، الواقعة في منتصف الطريق بين يافا والرملة وعلى بعد ٩ كم من يافا، والتي دمرتها القوات الإسرائيلية عام ١٩٤٨، مع أن تاريخها يعود إلى أواخر العهد المملوكي الإسلامي وبداية العهد العثماني.

٤. كما اعتدت بلدية طبرية على المقبرة الإسلامية في المدينة المسماة «مقبرة الست سكينة»، بجرف القبور وطمس ما مساحته ١٠٠ متر مربع من الجهة الشمالية المحاذية لمصلى الست سكينة، ووجدت في المكان شواهد لقبور متناثرة، وكانت بلدية طبرية قد استولت سابقاً على جزء من المقبرة، ووسعت الشارع المحاذي لها على حساب جزء من أرض المقبرة، وقامت مجموعات يهودية، منذ سنوات، بالاستيلاء على مصلى الست السكينة وحولته إلى كنيس يهودي تحت مسمى «قبر راحل». وتبلغ مساحة المصلى الكلية نحو ٢٨١ متراً مربعاً، وذلك يشمل المصلى وغرفتين والساحة الخارجية للمصلى.

٥. وفي ٤/ ١٢/ ٢٠١٠، قام متطرفون يهود بحرق أجزاء من مقبرة القسام الواقعة في بلدة الشيخ، شرق مدينة حيفا، وقد أحرقت بفعل فاعل، وعلى ما يبدو أنه بأيدي متطرفين يهود، وقد تبين أن عملية الإحراق كانت في ستة مواقع يوجد فيها الشجر، كلها في المحيط الملاصق لقبر الشهيد عزّ الدين القسام، ويبدو أن

الأيدي الآثمة كانت تستهدف قبر الشهيد عز الدين القسام، إذ أحرقت عدة أشجار ملاصقة للقبر، كما أن الحريق أدى إلى إحراق نحو عشرين قبراً، وتضرر قبور أخرى(١٤).

مساجد على خط النار

مع تفجر الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧، لم يترك الصهاينة منحى من مناحي الحياة للفلسطينيين إلا و تركوا آثارهم عليه بالدمار والتخريب، فلم يقتصر ذلك على المنازل والبيوت والمزروعات والأشجار المثمرة والطرق، بل امتدت لتصل إلى المقدّسات الإسلامية كذلك؛ فكان حال مساجد فلسطين أن أصابها القصف والخراب والدمار وإطلاق النار المكثّف، وكان هناك إصابات وجرحى وتحطيم نوافذ بسبب القصف المستمر.

ولم يبقَ من مسجد صلاح الدين أي شيء، فقد دمّرت دبابات الاحتلال سقف المسجد تماماً بفعل تدمير جميع المنازل التي تقع حوله، وتضرّر بشكلٍ كلي عندما أقدمت قوات الاحتلال الصهيوني على تدمير المنزل المجاور ذي الثلاثة طوابق، وتفجيره بالديناميت؛ فتهاوى المنزل فوق المسجد والمنازل الأخرى.

ولم يكن مسجد صلاح الدين المسجد الوحيد في مدينة رفح الذي يتعرّض للقصف والخراب والدمار، فقد تعرّض مسجد النور في حي البرازيل لتدمير بعض أسواره و تحطيم نوافذه، ومنع أي مصلٍّ من الوصول إليه، وأصبح بيت الله مأوى يحتمي خلفه الجنود الصهاينة عندما يصوّبون أسلحتهم على أطفال المخيم.

ومن المساجد التي أصابها الرصاص وحُطّمت نوافذها، مسجد خالد بن الوليد في حيّ البرازيل، وقد استشهد الشيخ الداعية سمير أبو السعود وهو في طريقه لصلاة الفجر، كما تعرّض مسجد ذي النورين الذي يقع في (بلوك o) الأكثر سخونة في رفح لقصف عشوائي؛ مما أدّى إلى تحطيم نوافذ المسجد، وتطاير الزجاج فوق رؤوس المصلّين.

ولم يختلف وضع بقية المساجد في رفح عن تلك، حيث يقبع مسجد التوحيد ملاصقاً

للشريط الحدودي في حي البراهمة، ويتعرّض لقصفٍ دائمٍ ومستمر؛ فقلّ عدد المصلين في المسجد جراء القصف المستمر؛ إذ أن زخات الرصاص تهوي عبر نوافذ المسجد الذي يقع على بعد ٨٠ متراً عن الشريط الحدودي، حيث أقام الاحتلال دشمة عسكرية، وعزّز هذا الموقع ببرجٍ عسكري متحرّك لا يتورّع عن قصف المكان حتى أثناء الصلاة، وانخفض عدد المصلين في المسجد من ١٥٠ مصلياً إلى ٤٠.

وعانت مساجد رفح الغربية من القصف المستمر، حيت كان مسجدا سعد بن معاذ وخالد بن الوليد في حيّ كندا يتعرضان للقصف المستمر، ولم يتورّع جنود الاحتلال في الدشمة العسكرية عن القصف العشوائي للمنطقة عند سماع الأذان، كذلك يشتدّ القصف من برج موقع تل زعرب العسكري باتجاه حيّ زعرب ليهدّد مسجدي أبي ذر الغفاري وأبي عبيدة بن الجراح، حتى الشيخ رمزي زعرب «إمام المسجد أصيب بإصابة خطيرة في صدره ويده، عندما كان يهمّ بأداء صلاة الفجر، واستأصل له الأطباء الطحال وجزءاً من المعدة».

ومنِع العديد من المصلين من الخروج ليلاً لأداء صلاة العشاء والفجر في مسجد مصعب بن عمير الذي يقع متاخماً لبرج موقع تل زعرب العسكري الذي أذاق الناس الويلات، وكان من أخطر المواقع العسكرية تحصيناً في فلسطين، ويقع على تلّ مرتفع يخنق المنطقة بأسرها. وخلال الاجتياح الصهيوني لمخيم البريج عام ٢٠٠٣ هدمت قوات الاحتلال أجزاء واسعة من مسجد البريج خلال عمليات التفجير التي طالت عشرات المنازل[١٥].

ونتيجة للاعتداءات المتكررة على بيوت الله في مدينة الخليل، وبخاصة المساجد التي تقع في حدود البلدة القديمة، ونتيجة للحملات العدوانية الشرسة التي ينظمها المستوطنون والجيش الصهيوني على المصلين المسلمين وسكان البلدة القديمة ومنازل الفلسطينيين والمتسوقين فقد امتنع الأهالي عن التوجه إلى البلدة القديمة في الخليل؛ وأدت هذه السياسة إلى إغلاق أكثر من خمسة مساجد بشكل كامل، وإغلاق العشرات من المؤسسات

الفلسطينية والعقارات التابعة لدائرة الأوقاف في الخليل، فيما منعت سلطات الاحتلال المصلين من التوجه إلى أكثر من أربعين مسجداً.

وفي ليلة الاثنين ١١/ ٤/ ٢٠٠٤، قام رعاع المستوطنين يحرسهم جيش الاحتلال بالاستيلاء على مسجد الأقطاب وإلقاء محتوياته في الشارع، من سجاد وكتب وأدوات أخرى، ثم قاموا بإضافة درج من داخل المسجد يمتد إلى سطح البؤرة الاستيطانية «أبراهام أبينو» التي ابتلعت حتى الآن العشرات من المحلات التجارية، بما فيها سطح المسجد، والمسجد مغلق تماماً منذ بداية انتفاضة الأقصى، ولا يرفع فيه الأذان أو الإقامة، كما لا يسمح لأي فلسطيني بمن فيهم سدنته أو موظفو المسجد بالوصول إليه بتاتاً.

وأغلقت سلطات الاحتلال بشكل نهائي خمسة مساجد هي: مسجد الكيال، والبركة، والزاوية، والعمري، فلا يرفع فيها الأذان، ولا يسمح للمصلين بالوصول إليها، كما لا يسمح لأي من سدنتها بالقيام بأي نشاط خاص بها، وتقع هذه المساجد في محيط البؤرة الاستيطانية «أبراهام أبينو». وإلى جانب هذه المساجد، هناك أربعون مسجداً مفتوحاً، ويرفع فيها الأذان والإقامة، ولكن لا يوجد فيها مصلون بسبب سياسة الاحتلال في منع الفلسطينيين الذين يدخلون إلى البلدة القديمة، ومن هذه المساجد: مسجد القزازين، ومسجد ابن عثمان، وهما من أقدم المساجد في البلدة القديمة على الإطلاق بعد الحرم الإبراهيمي الشريف، ويقع مسجد ابن عثمان في سوق اللبن القريب من الحرم الإبراهيمي الشريف[١٦].

ولم تكتف السلطات الصهيونية بانتهاك حق الإنسان الفلسطيني بالحياة، بل تعدت ذلك لتطال المساجد التي تؤكد جميع الدلائل المتوافرة بأنه لم ينطلق منها أي نوع من المقاومة كما ادعت السلطات الإسرائيلية التي مارست فيها شتى أنواع التخريب والتدمير، فتارة قامت بتدمير المباني، وتارة دمرت الأبواب والنوافذ والمظلات، كما عمدت إلى تحطيم محتويات المساجد من مكتبات وثلاجات، وقامت بائتلاف شبكة الأذان الموحد في المساجد، وشبكات الصرف الصحي وخزانات المياه.

ولم تتوقف هذه الانتهاكات عند هذا الحد، بل تعدته لتقدم على سرقة الأموال، كما

حصل في مسجد عثمان بن عفان في مدينة طولكرم، وقامت بتدنيس المقدسات، حينما قامت بإدخال الكلاب إلى المساجد، هذا بالإضافة لاعتقال أئمة المساجد وخطبائها.

وقد وثقت مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان الكثير من حالات الانتهاك التي ارتكبت بحق الكثير من الأماكن المقدسة، وبخاصة المساجد في مدن الضفة الغربية التي شملها اجتياح القوات الصهيونية الذي بدأ في ٢٩آذار/ مارس ٢٠٠٠٢ ضمن حملتها المسماة بـ «السور الواقي»، ولحق بها أضرار مادية فادحة، ومن هذه المساجد:

١. **محافظة نابلس:** مسجد الخضراء، مسجد الحاج نمر النابلسي، مسجد مصعب بن عمير، مسجد مخيم العين.
٢. **محافظة قلقيلية:** مسجد أبي بكر الصديق، مسجد أبي عبيدة، مسجد عمر بن الخطاب، مسجد علي بن أبي طالب، مسجد الخلافة.
٣. **محافظة طولكرم:** مسجد عثمان بن عفان، مسجد عمر بن الخطاب، مسجد ذنابة، مسجد النصرة، مسجد زيت، مسجد بلال بن رباح، مسجد صلاح الدين الأيوبي، مسجد مخيم طولكرم، مسجد السلام، وبالإضافة إلى إلحاق الأضرار في مسجد عثمان بن عفان، أقدمت قوات الاحتلال على سرقة مبلغ من المال من مكتبته.
٤. **محافظة جنين:** مسجد عمر بن الخطاب، مسجد الأنصار، مسجد عبد الله عزام، مسجد جنين الكبير، مسجد مخيم جنين الكبير، مسجد راية اليامون، مسجد الإمام علي بن أبي طالب، مسجد الأنصار، مسجد آل سعد.
٥. **محافظة رام الله والبيرة:** مسجد البيرة الكبير، مسجد الإمام علي بن أبي طالب، مسجد الكوثر، مسجد المصباح، مسجد العين، مسجد العمري، مسجد الخلفاء الراشدين، مسجد تميم الداري.
٦. **محافظة بيت لحم:** مسجد عمر بن الخطاب، مسجد مخيم عايدة، مسجد مخيم الدهيشة.

٧. **محافظة الخليل**: الحرم الإبراهيمي، مسجد خالد بن الوليد، مسجد دورا الكبير، مسجد السموع، مسجد يطا[١٧].

وقام قطعان المستوطنين بكتابة شعارات ورسم أخرى مسيئة للرسول محمد- صلى الله عليه وسلم- على جدران مسجد النبي إلياس بقلقيلية، مثل محمد خنزير وإلى غير ذلك من الشعارات، وامتداداً للأعمال الإجرامية التي قام بها المستوطنون، قام السجانون اليهود بتمزيق المصاحف في سجن مجدو[١٨].

وكتبت مجموعة من المستوطنين شعارات عنصرية، وشعارات مسيئة للإسلام والعرب ولشخص الرسول الكريم على مسجد في قرية الساوية جنوب محافظة نابلس بالضفة الغربية يوم ٢/ ١٢/ ٢٠٠٨، وقال شهود عيان: «إن المستوطنين اعتدوا على حرمة مسجد القرية من خلال كتاباتهم الشعارات، وكيل الشتائم المناهضة للعرب والمسلمين، مثل: «الموت للعرب» وغيرها من العبارات، إضافةً إلى شتم شخص الرسول الكريم، ورسم نجمة داوود الحمراء على واجهة المسجد».

وتكرر هذا الأمر في مسجد البحر في مدينة طبرية فجر يوم السبت ١٤/ ٢/ ٢٠٠٩، من خلال القيام بدهن جدران المسجد باللونين الأسود والأحمر؛ بالإضافة إلى الكتابات «الشيطانية». ويذكر أن تلك المحاولة ليست الأولى التي تم فيها الاعتداء على مسجد البحر؛ فقد تم هدم جزء من سقف المسجد عام ٢٠٠٠ بالتزامن مع أحداث انتفاضة القدس والأقصى، وكانت السلطات الإسرائيلية قد أسكنت متطرفاً يهوديّاً فيه عام ١٩٩٩، وهو نفسه الذي قام في العام نفسه بحرق المسجد[١٩].

وأحرق المستوطنون «مسجد حسن خضر» الكبير في قرية ياسوف في الحادي عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ في إطار اعتداءاتهم المتواصلة على الأماكن الدينية ودُور العبادة في الضفة الغربية، حيث التهمت النار جزءاً كبيراً من مكتبة المسجد الخاصة، فضلاً عن احتراق ثلثيْ سجاده وجدرانه، وكانت المكتبة تحوي ما يزيد على مئة مصحف وكتاب في السنة النبوية، وقبل انسحابهم، كتب المستوطنون شعارات باللغة العبرية على أرضية المسجد تقول: «الانتقام، وسنحرقكم كلكم».

وتعرض مسجد حسن بيك عام ٢٠٠٧، لاعتداء جديد باقتحامه من متطرف يهودي حاول إحراقه، وقد تمكن حراس المسجد الذين ينامون فيه من إلقاء القبض على المعتدي في اللحظة الأخيرة وهو يسكب البنزين في جنباته تمهيداً لإشعال النار فيه بعدما أقدم على تحطيم كاميرات الحراسة.

ولا تنحصر محاولات الحرق بمسجد حسن بيك، بل امتدت إلى مساجد تاريخية أخرى، منها مسجد بيسان الذي تعرض هو الآخر لعملية إحراق كامل في آذار/ مارس٢٠٠٤.

وفي ٢ أيار/ مايو ٢٠٠٦، اقتحم متطرفون يهود مسجد المنشية في الحي الشرقي في مدينة عكا، وصعدوا إلى سطح المسجد محاولين هدم القبة، ورفعوا العلم الإسرائيلي، وقد تمكن هؤلاء المتطرفون من هدم قسم من قبة المسجد.

وفي ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٦، حاولت مجموعة من اليهود، ضمت نساءً ورجالاً وشباباً، إحراق المسجد؛ فقد قام أفراد المجموعة بتكديس الأشجار والأمتعة المشتعلة في ساحة المسجد وأضرموا النيران في محاولة لإحراقه، وقد حاولوا حرق باب المسجد، وحطموا أحدى نوافذه، وألقوا الأغصان المشتعلة داخله، كما رش هؤلاء شعارات التجديف والشتم، مثل: «الموت للعرب»، على جدران المنازل القريبة من المسجد، علماً أن مسجد المنشية لا يتخذ اليوم مكاناً للصلاة، وذلك بسبب منع سكان عكا المسلمين من الصلاة فيه[٢٠].

مساجد غزة في عين العدوان

حتى بيوت الله لم تسلم من الهمجية الصهيونية التي أتت على كل شيء، وحصدت الأخضر واليابس طيلة الحرب الشعواء التي شنها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة، فقد أقدمت قوات الاحتلال الصهيوني، وخلال عدوانها على قطاع غزة الذي استمر ثلاثة وعشرين يوماً، على تدمير (٤٥) مسجداً

تدميراً كاملاً، و(٥٥) مسجداً تدميراً جزئياً وعشرات المساجد الأخرى دمرتها بدرجات متفاوتة، وبعضها لا يمكن الصلاة فيه[٢١].

وقامت قيادة قوات الاحتلال بالدعاية المسبقة ضد المساجد في قطاع غزة تمهيداً لتدميرها. وادعت أن تلك المساجد هي معاقل لأفراد من المقاومة الفلسطينية، إلا أن معاينة الآثار الناتجة عن عمليات تدمير المساجد وشهادات شهود العيان، تؤكد أن تلك السلطات أفرطت في ادعائاتها وأن أقوالها لا أساس لها من الصحة.

ونسوق هنا خبراً يتضمن إعلاناً صادراً عن الجيش الإسرائيلي في ١١/ ١/ ٢٠٠٩ بخصوص قصف المساجد في قطاع غزة: «أعلنت المتحدثة باسم الجيش الإسرائيلي أفيتال ليبوفيتش اليوم الاثنين، أن الحكومة طلبت من الجيش القضاء على البنية التحتية التي تمكنت حركة حماس من إنشائها خلال العامين الماضيين، وقالت ليبوفيتش، إن الجيش الإسرائيلي سيقوم خلال المرحلة الثالثة للعملية العسكرية على قطاع غزة، باستهداف المئات من مستودعات الذخيرة والمتفجرات وصواريخ غراد المخبأة في المساجد وغيرها من الأماكن، وأن الجيش الإسرائيلي يدخل مرحلة جديدة يتابع من خلالها تحقيق أهدافه الرئيسة، وتحقيق وضع آمن ومستقر لدولة إسرائيل».

ولم تتردد الطائرات الإسرائيلية في إلقاء القنابل الثقيلة على دور العبادة؛ متذرعة بأن المقاومين الفلسطينيين يختبئون داخلها مع أسلحتهم، لكن أياً من أولئك المقاومين لم يسقط بعد قصف عدة مساجد، بل كان هدمها وقتل من لجئوا إليها من العائلات هي العمليات التي حدثت خلال الهجمات[٢٢].

في الختام يمكن القول إن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بالإضافة إلى الجماعات اليهودية المتطرفة، وبخاصة مجموعات المستوطنين، لن تتردد في اللجوء إلى كل الوسائل ضد المقدسات الإسلامية، اعتقاداً منها بأن هذه السياسات سوف تقوي الموقف الإسرائيلي وتدعمه في السيطرة على الأراضي العربية المحتلة، والتخلص من سكانها العرب، سواء أكانوا مقيمين في حدود ٤٨ أم في حدود ما بعد حرب ٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي بذلك تساهم في نجاح المشروع الصهيوني القائم على التوسع

ومحاولة إضفاء شرعية الأمر الواقع على تصرفاته، مهما كان حجم تعارضها مع أحكام القانون الدولي، وإن هذه الوسائل هي القادرة- من وجهة النظر الإسرائيلية- على التأثير على نتائج المفاوضات والتسوية السياسية في المنطقة.

الهوامش

(١) حنين عويس، «تزايد الاعتداءات الإسرائيليّة على المساجد»، موقع إيلاف الإلكتروني، ٢/ ١٢/ ٢٠١٠.
(٢) صحيفة القدس المقدسية، ١١/ ١٠/ ٢٠١٠.
(٣) مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان، نقلاً عن موقع فلسطينيو ٤٨، ٧/ ١٠/ ٢٠١٠.
(٤) بتصرف عن صحيفة القدس المقدسية، ١١/ ١٠/ ٢٠١٠.
(٥) المركز الفلسطيني للإعلام، ١٥/ ٩/ ٢٠٠٥.
(٦) موقع الملتقى المقدسي، مايو ٢٠١٠.
(٧) د. عكرمة صبري، مؤتمر لجنة يوم القدس، ورقة عمل بعنوان «المقدسات والأوقاف الإسلامية في فلسطين».
(٨) سمير سعيد، «ما الذي يجري في المسجد الأقصى اليوم؟»، موقع رسالة الإسلام، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٩.
(٩) صحيفة القدس العربي، ٢٢/ ٢/ ٢٠١٠.
(١٠) المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٥.
(١١) المركز الفلسطيني للإعلام، ١٠/ ٤/ ٢٠١٠.
(١٢) المركز الفلسطيني للإعلام، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٤.
(١٣) تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
(١٤) المركز الفلسطيني للإعلام، ٤/ ١٢/ ٢٠١٠.
(١٥) المركز الفلسطيني للإعلام، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٣.
(١٦) المركز الفلسطيني للإعلام، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٤.
(١٧) المركز الفلسطيني للإعلام، تقرير خاص أيار/ مايو ٢٠٠٢.
(١٨) دنيا الوطن، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٦.
(١٩) المركز الفلسطيني للإعلام، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٩.
(٢٠) صحيفة القدس المقدسية، ٥/ ٩/ ٢٠٠٩.
(٢١) المركز الفلسطيني للإعلام، ١/ ٢/ ٢٠٠٩.
(٢٢) «بيوت العبادة في غزة استباحة مطلقة من قبل الاحتلال»، أصدقاء الإنسان الدولية (منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان)، فيينا، ٢٠ /١٢/ ٢٠٠٩، نقلاً عن المركز الفلسطيني للإعلام ٢٤/ ١/ ٢٠٠٩.

peace process could be resumed. The aggressions include the demolishing of some mosques and the burning of others, tearing of- and writing racist statements on- copies of the Noble Qur'an, and the prevention of worshippers from reaching the mosques for praying.

Such Israeli behaviours against the Islamic holy symbols reveal the nature of the Israeli society which is overflowing with discrimination and religious hatred towards everything that is not Jewish. They also display the degree of negligence of freedoms and human rights endorsed by the international legitimacy.

Upon reviewing the size and types of aggressions committed in the last few years, it is safe to say that the successive Israeli governments in addition to the hard-line Jewish groups will not hesitate to use all the possible tools against the Islamic symbols. They believe that such policies would support the Israeli position in controlling the occupied Arab territories and displacing the Arab population. This would lead to the success of the ongoing Israeli expansionist project and would grant validity to the status quo which the project imposes, irrespective of its flagrant violation to the International Law. Furthermore, these actions are seen, from an Israeli perspective, to have an impact on the results of the negotiations and the political settlement in the region.

Scenarios of 2010-2011 Round of Palestinian-Israeli Negotiations

Middle East Studies Center

In its headquarters in Amman, the Middle East Studies Center held on October 21, 2010 a seminar titled 'Scenarios of 2010-2011 Round of Palestinian-Israeli Negotiations'. It was attended by a number of academics and politicians.

The seminar was divided into 4 main topics:

1. Regional and international context to launch negotiations and Their political indicators
2. Parties' attitudes, motives and demands
3. Negotiations' future scenarios
4. Consequences of Negotiations' success or failure on the conflict future.

While discussing the scenarios, the participants expected that the negotiations will not fail at an early stage, for the relevant international and regional powers, especially the US, will pressure in favour of their continuation, but they are not likely to reach a final settlement. The maximum to be achieved is a framework agreement whose details will need further years. At the same time, Israel will carry on with its stealing and splitting of Palestinian territories.

It was concluded that the current talks are far away from success due to Israeli unilateral actions, keeping the region crippled by the conflict. This would necessitate the outbreak of more crises and wars as no political process is underway to restore the rights of the Palestinian people.

Israeli Campaign against Islamic Symbols

Ghassan Do'ar

The mosques in the West Bank have been recently subject to increasing aggressions by the Israeli forces and the Jewish settlers. In the meantime, the US administration is negotiating the Israeli government to cease the settlement activities so that the

- Social and Human Development in Jordan: Reality and Chances
- Development Programmes: Challenges and Opportunities

Social and Human Development: Future Horizons.

Impact of Increased Dollar Supply on Global Economy

Marwan Al-Zu'bi

Since the US economy is correlated with global economy in several ways, economic ups and downs in this country affects production, employment and prices in other countries, and vice versa. What makes such changes more influential is the dollar's status as the first currency for pricing and reserves. It is also the one that has the trust of dealers- whether individuals, governments or businessmen- who have found themselves obliged to advocate it. It constitutes over 50% of international official reserves of hard currencies.

As a result of the economic crisis which hit the US and the rest of the world, the superpower pumped massive amounts of cash into financial markets to promote demand, motivate the economy and retain balance. However, the world is now on the verge of a new crunch. Although such a policy will achieve some gains for the US economy, it will have huge negative consequences to other world countries. It also displays its carelessness towards other countries' call for a moral position of a balanced monetary and financial system taking into consideration interests of poor, developing and developed countries respectively. A world order controlled by a single state cannot continue, as this creates a state of disability and frustration leading finally to political instability.

democratic basis strengthening the Palestinian position in facing the strategy of the Israeli occupation. In fact, any partnership governed by conditions dictated by the occupation, the US or any government hatful to Hamas will not end up with a viable Palestinian reconciliation. Therefore, this file must be returned to the Palestinians themselves in a bid to open up new horizons for future cooperation.

If the problematic status quo continues, with its misconceptions, regional and international interference, missing trust, equivocation, and media maneuvers, then the future horizons will be lost, the reconciliation will grind to a halt and the Israeli occupation will carry on with the Judaization and settlement activities.

Reports And Articles

Social and Human Development Approches in Jordan

Middle East Studies Center

Jordan is witnessing ups and downs in a number of social and human development aspects. This study explores the subject through strategic plans and particular programmes offered by governmental and non-governmental organizations aiming to arrive at man's sufficiency, dignity and better role in society. It also reviews these projects' requirements and challenges.

To this end, a seminar was organized by the Middle East Studies Center in its headquarters in Amman on October 20, 2010. It was entitled by "Social and Human Development Approaches in Jordan", attended by a number of specialists, journalists and politicians.

Attention was centered firstly on the reality of social and human development in this country, looking into its chances for growth as well as difficulties encountering state programmes. Secondly, basics for an initial vision were set to raise the level of social and human development in the kingdom within three main topics:

anticipated that the Middle East will be subject to different successive crises brought up by the NATO to justify its active presence without any battles, satisfied with its scattered military bases. On the other hand, the organization is clearly keen on being geographically closer to the region by means of paving the way for more countries to join it, especially those neighbouring the region.

In conclusion, the NATO has adopted a strategy preserving its entity and securing its activity in the most strategic areas in the globe, not in the form of fighting armies, but through made-up crises. Thus, the next stage is seen by the organization as that of Eastern calamities and troopless intervention.

Strategic Analysis

Palestinian Reconciliation: Challenges and Scenarios

Yousef Rizqa

To talk about the 'Palestinian Reconciliation' under the title of 'Challenges and Scenarios' necessitates a preface elaborating on the reasons for the current Palestinian division. In addition, the analysis covers the Egyptian role in holding the dialogue rounds aiming at working out an internal reconciliation agreement in February 2009. However, they looked like hearings and records of opinions without thinking of solutions to the controversial questions with the Egyptian sponsor, who is supposed to intervene wisely to bring the parties' viewpoints closer.

The major challenges encountering the Palestinian reconciliation are investigated and classified into two types. Some of them are *external*, represented solely here in the Israeli, American stance towards 'reconciliation and partnership' as well as the Egyptian sponsorship. The others are *internal*, related to both Fateh and Hamas and their visions.

It is concluded that the reconciliation desired by the Palestinian people should lead to a genuine partnership on a

NATO Strategies Till 2020 and Their Impact on the Middle East

Amin Hteit

In its November 2010 summit in Barcelona, the NATO endorsed its post-2010 strategic vision by maintaining the organization, its defense target, nuclear capabilities, technological standard, and interest in energy along with its security. It was emphasized that the major threat to the NATO is represented by the growing terror especially coming from the East. Upon analyzing this strategy, it appears that the organization is disappointed with its hard power approach in Afghanistan and Iraq. Thus, it has to change to another strategy that could be reliable to achieve its targets without its armies fighting. Its enemy was not explicitly mentioned, but it was hinted that its main future field would be the Middle East and its so-called 'terrorists', referring to the states and organizations resistant to the Western project. In addition, it stressed the significance of the nuclear weapon as a crucial deterrent, necessitating the attempts to neutralize Russia and China, which may be influential in such a confrontation. The menace seen in the enemy- terror- is said to be great due to the possibilities of owning advanced technology and ballistic missiles. Moreover, the NATO surpassed its traditional defense strategy and allowed itself to act pre-emptively on any ground as well as intervene in any crisis outside its borders.

The Middle East was drawn basic attention in its strategy as the global centre of energy. The justification presented for its intervention was what it called 'rising terror'. It declined to overtly use Bush's term of 'Crusade'- i.e. against Islam- but the essence keeps the same implication of combating the Islamic movements which organize resistance of foreign domination. However, it is obvious that it is not up to wage any new wars in the region for it has been suffering of the Afghanistan war and trying to make a safe way out. Therefore, on the one hand, it is

"G.B. Morgan" and "Bank of America" in the banking sector; "Fanny May" and "Freddie Mac" in the real estate financing sector; and the holding company "United Continental" and "Delta Airlines" in the aviation sector, along with many others .

In conclusion, the recent elections and their outcome could be viewed not as to what they will do to Obama's strategies but as a necessary threshold for both parties in preparing for the Presidential Elections of 2012.

Republicans' Victory in Congress and President Obama's Strategies

- Politics

D.Sabri Sumeira

A lot questions need to be answered on the political impact of the Republicans' victory in the US Congress and Obama's Strategies to deal with it.

The following are few of many issues to be raised in the next couple of years on which analysts will have different views. The study aims to answer some of these questions and set information and analysis foundations for present and future explorations. The topics investigated are titled:

- Why Obama and Democrats Lost Mid-Term Elections
- Obama's Fledgling Leadership: Principles vs. Pragmatism
- Obama's Handling of Democrats' Mid-Term Defeat
- Republicans' Strategies to Deal with Obama and Bring Him Down in 2012 Elections
- Democrats' Strategy to Rally behind Obama or Disperse His Supporters
- Obama's New Reality and How to Win Another Term
- Strategies Proposed for Obama to Adopt in the Next Two Years of America's Rule.

seats in the House, which is more than the 210 needed for control. As to the Senate, the Democrats kept their majority.

The defeat of the Democrats is mainly due to the state of the economy which is facing difficulties to recover with the depression hanging over in the horizon. Unemployment has reached an unprecedented rate of about 10%. Thus, President Barack Obama's economic programs will be seriously hindered if not blocked.

The victory that the Republicans achieved in the Congress will enhance the ability of some giant U.S. companies such as "Goldman Sachs" and "WillPoint" to weaken the President's ability to go ahead in implementing his commercial, financial and tax programs.

It is not strange that the Republicans will fight financing some parts of the "Health Care" program which is strongly opposed by businessmen, and will call for cutting on government spending to decrease the budget deficit. Moreover, they will call for extending tax cuts that were enacted during President Bush's era, which benefits households earning more than $ 250,000 annually, in addition to trying to block Obama's proposals for increasing taxes on income generated by US companies operating abroad.

Moreover, these elections have put the Republicans in confrontation with the "Financial Services Committee" of the Congress, which is headed by the Democrat Barney Frank who is working hard to enact a law aimed at dealing with the 2008 financial crisis. The Republicans can obstruct 240 articles of that law. They are instead trying, in both Houses, to submit 30 draft laws aimed at revoking the "Health Care" program. In doing so, they will enable health insurance companies and medical equipment manufacturers to evade tax increases totaling $ 20 billion over the next decade.

Many other companies in various sectors will also benefit from such laws, if approved, among which are "Goldman Sachs",

Editorial

Analysis of the Sudanese Scene in the Light of South Self-Determination Referendum

Editing

Focusing on the current Sudanese scene, the article first sheds the light on the external and internal causes that led to the probable separation of the south, and then discusses the expected consequences of the separation.

During the British occupation of Sudan (1898-1956), the south of the country had been separated by an independent military administration based in southern city of Juba. In the same context, Israel has early realized that the minorities in the Arab world might establish a natural allay to the new established Hebrew state in the region. Therefore, Israel has militarily assisted the southern revolutionary movements in face of the Sudanese army.

In spite of the external elements that led to the separation of the south, the article emphasis as well on the internal elements that led to the same result i, e, after the independence, the national governments have not worked to reunite and integrate the south through development programs, education etc..

Research & Studies

Republicans' Victory in Congress and President Obama's Strategies

- An Economic Perspective

D.Khaled Amin

The economic situation was the main driving force behind the U.S. voters who voted in favour of the Republican Party in the mid-term elections, in which 37 senators out of 100 and 37 governors out of 50 were elected among the whole Congress members totaling 435 congressmen. The Republicans won 239

Contents

page	***Editorial***
7	Analysis of the Sudanese Scene in the Light of South Self-Determination Referendum ***Editing***
	Research & Studies
	Republicans' Victory in Congress and President Obama's Strategies
13	- Economy ***Khaled Amin***
27	- Politics ***Sabri Sumeira***
49	NATO Strategies Till 2020 and Their Impact on the Middle East ***Amin Hteit***
	Strategic Analysis
73	Palestinian Reconciliation: Challenges and Future Horizons ***Yousef Rizqa***
	Reports And Articles
93	Social and Human Development Approaches in Jordan ***Middle East Studies Center***
99	Impact of Increased Dollar Supply on Global Economy ***Marwan Al-Zu'bi***
111	Scenarios of 2010-2011 Round of Palestinian-Israeli Negotiations ***Middle East Studies Center***
117	Israeli Campaign against Islamic Symbols ***Ghassan Do'ar***

The views of the contributors do not necessarily represent

the positions of the MESJ

Amman – Winter 2010/2011

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 14 **No. 54** **Winter 2010/2011**